تعافي القطاع الزراعي في مناطق شمال شرق سوريا

بين سياسات التهميش وبوادر إعادة الإعمار

د. ليلى زيبار

منظمة العدالة من أجل الحياة

حزيران/يونيو 2025

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.
ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمة العدالة من أجل الحياة

للاستشهاد
زيبار، ل. (2025). تعافي القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا بين سياسات التهميش وبوادر إعادة الإعمار. تقرير سياسات بحثية. منظمة العدالة من أجل الحياة. حزيران/يونيو 2025.
تعافي القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا بين سياسات التهميش وبوادر إعادة الإعمار © 2025 من إعداد الدكتورة ليلى زيبار، بدعم من منظمة العدالة من أجل الحياة، مُرخّص بموجب رخصة المشاع الإبداعي - النسبة - غير تجاري - عدم الاشتقاق 4.0 الدولية. للاطّلاع على نسخة من هذه الرخصة، يُرجى زيارة:
https://bit.ly/3G8SFw7
تتطلّب هذه الرخصة من المستخدمين الإشارة إلى اسم المؤلّف، وتسمح بنسخ وتوزيع المادة بأي وسيلة أو صيغة دون تعديل، ولأغراض غير تجارية فقط.

المصطلحات واختصاراتها

AANES	Autonomous Administration in North and East Syria	الإدارة الذاتية
AIA	Agriculture and Irrigation Authority	هيئة الزراعة والري
CDCsA	Community Development Councils	مجالس التنمية المجتمعية
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FGDs	Focus Group Discussions	مناقشات المجموعات المركّزة
FHCRAA	Future Harvest Consortium to Rebuild Agriculture in Afghanistan	اتحاد مستقبل الحصاد لإعادة بناء الزراعة في أفغانستان
GSMC	General Seed Multiplication Corporation	المؤسسة العامة لتكثير البذور
GUP	General Union of Peasants	الاتحاد العام للفلاحين
ICARDA	International Centre for Agricultural Research in the Dry Areas	المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة
IDPs	Internally Displaced Persons	النازحون داخلياً
ISIS	Islamic State of Iraq and Syria	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
KRI	Kurdistan Region of Iraq	إقليم كردستان العراق
MAIL	Ministry of Agriculture, Irrigation and Livestock	وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية
MISFA	Microfinance Investment Support Facility for Afghanistan	مرفق دعم الاستثمار في التمويل الأصغر في أفغانستان
NES	Northeast Syria	شمال شرق سوريا
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NSP	National Solidarity Program	برنامج التضامن الوطني
RRP	Resilience and Recovery Program	برنامج التعافي والصمود
SDF	Syrian Democratic Forces	قوات سوريا الديمقراطية
UN	United Nations	الأمم المتحدة
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
UXO	Unexploded Ordnance	الذخائر غير المنفجرة
WFP	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
WUAs	Water Users Associations	جمعيات مستخدمي المياه

جدول المحتويات

1.تمهيد 1

2.أهمية وأهداف الدراسة 4

3.مصادر البيانات 6

4.خلفية الدراسة: الزراعة في قلب المرحلة الانتقالية السورية ومساعي إعادة الإعمار 8

4.1 سوريا ما بعد الأسد 8

4.1.1 حكومة أحمد الشرع الانتقالية: تحديات وتغيرات مفصلية 8

4.1.2. تحديات استعادة الزراعة كركيزة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية في ظل الدمار 10

4.2. خصوصية شمال شرق سوريا 11

4.2.1. عقود من التهميش وغياب العدالة المكانية 13

4.2.2. الإدارة الذاتية والحوكمة الزراعية وتحدياتها في سنوات النزاع 21

5. مخرجات جلسات التركيز والمقابلات مع الخبراء 35

6.دروس عالمية 47

6.1. أفغانستان 47

6.2. العراق 51

7.النتائج والتوصيات 58

8.الخاتمة 82

9.الحواشي والمراجع والملاحظات 84

1.تمهيد

في خضم التحولات الواسعة التي أعقبت سقوط نظام بشار الأسد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، يتشكّل مشهد سياسي واجتماعي جديد، تتداخل فيه ملامح المرحلة الانتقالية مع تعقيدات الواقع المتأزم. فقد باشرت حكومة تسيير الأعمال التي تلتها الحكومة الانتقالية مهامها في محاولة لانتشال البلاد من انهيار شامل على المستويات الأمنية، البنيوية، العمرانية، الاقتصادية والغذائية، وسط مساعٍ حثيثة لإيجاد سبل ومصادر لإعادة الإعمار في مختلف القطاعات، و محاولات الحكومة لإعادة بناء الدولة من خلال تبنّي إصلاحات جذرية تشمل مساري العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الشاملة. و تزدحم الساحة السياسية بالزيارات المكثفة التي يقوم بها قادة وممثلو دول الجوار والدول الفاعلة عالمياً، في مشهد يعكس اهتماماً إقليمياً ودولياً متزايداً بمستقبل سوريا في هذه المرحلة المفصلية. في موازاة ذلك، وثّقت وسائل الإعلام مشاهد موجات العودة، حيث امتزج الحلم–الذي لم يتوقع كثيرون تحققه بهذه السرعة–مع تعب طويل أنهك اللاجئين والنازحين، سواء داخل الأراضي السورية أو في بلدان الشتات.

على المستوى السياسي والمؤسساتي، شهدت الساحة السورية تحولات بنيوية عميقة خلال المرحلة الانتقالية التي يقودها أحمد الشرع، والذي تولّى الرئاسة مباشرة عقب سقوط النظام. وقد بادرت الحكومة الجديدة إلى اتخاذ خطوات حاسمة ضمن مساع مختلفة من ضمنها إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وفي مقدمتها الجيش ووزارة الدفاع، بالتنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق البلاد، ضمن مسار يهدف إلى تحقيق تمثيل ديمقراطي عادل يضمّ مختلف مكونات المجتمع السوري. وتتنوع هذه المساعي بين محاولات رفع العقوبات الدولية، واستقطاب التمويل والاستثمارات الخارجية، من جهة، وبين البحث عن سبل فعالة لتفعيل الموارد المحلية وتوظيفها في دعم التعافي الوطني، من جهة أخرى. إلا أن هذا الحراك السياسي والاقتصادي يصطدم بتعقيدات بنيوية، يغذيها التوتر القائم بين آمال متجددة لملايين السوريين، من جهة، وإرهاق طويل الأمد ناتج عن سنوات من النزوح والمعاناة، من جهة أخرى، إلى جانب استمرار موجات العنف المحلي، والخوف من مستقبل لا تزال ملامحه غير مستقرة.

وفي ظل غياب تمويل كافٍ لإعادة الإعمار، وافتقار إلى سياسات متكاملة تضمن عودة كريمة ومستدامة للاجئين والنازحين، تتعالى الأصوات–من داخل سوريا وخارجها–مطالِبة برفع العقوبات المفروضة على البلاد وعلى النظام السابق، وتقديم دعم حقيقي لمسار العدالة الانتقالية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار في مستقبل سوريا. وفي هذا السياق، تُعدّ القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها القطاع الزراعي، من أبرز ميادين هذه العدالة المنشودة. فالزراعة ليست مجرد ركيزة اقتصادية، بل تمثل مصدراً حيوياً للعيش الكريم لملايين السوريين، ولا سيما في المناطق الطرفية والريفية التي كانت لعقود ضحية مباشرة لسياسات الإقصاء التنموي، وسوء توزيع الموارد، وغياب العدالة في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية. وقد تراكمت هذه الاختلالات خلال الحقبة السابقة، حيث مورست أشكال متعددة من التمييز والإهمال البنيوي، ما ساهم في إضعاف قدرات المجتمعات الزراعية، وتفكيك علاقاتها مع مؤسسات الدولة، وتعزيز الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دمج القطاع الزراعي ضمن مقاربة شاملة للعدالة الانتقالية، انطلاقاً من أن ضمان الحق في الأرض، والوصول العادل إلى الموارد، وتحقيق سبل العيش الكريم يُعد من الركائز الأساسية للعدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما نصّت على ذلك المبادئ التوجيهية بشأن جبر الضرر (2005) الصادرة عن الأمم المتحدة.[1] ومن جهة أخرى، يؤكد القانون الدولي الإنساني–وخاصة اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977–على ضرورة حماية الموارد الحيوية وسبل العيش المدنية، ومنع استهدافها أثناء النزاعات المسلحة، بما يشمل الأراضي الزراعية، أنظمة الري، والبنية التحتية الغذائية. ويُعدّ الإضرار المتعمّد بهذه الموارد انتهاكاً صريحاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، ويستوجب المساءلة والمطالبة بجبر الضرر والتعويض.[2]

ضمن هذه التحولات المتسارعة، تبرز منطقة شمال شرق سوريا–الخاضعة لإدارة الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)–كمحور استراتيجي رئيسي لعملية إعادة الإعمار الوطني من الداخل، ليس فقط بفعل موقعها الجغرافي الحيوي، بل لما تحتويه من موارد طبيعية أساسية، في مقدمتها الأراضي الزراعية الشاسعة، والمياه، والموارد النفطية. ويكتسب القطاع الزراعي في هذه المنطقة أهمية مزدوجة: فمن جهة، يشكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي والاقتصادي على المستوى الوطني، ومن جهة أخرى، يُعد مدخلاً محورياً لتحقيق العدالة الانتقالية المكانية والاجتماعية، من خلال معالجة تراكمات التهميش التنموي الذي عانت منه المجتمعات المحلية لعقود طويلة. وفي ظل عدم خضوع المنطقة للعقوبات الأوروبية وقانون قيصر، تبرز إمكانية واقعية لاستثمار القطاع الزراعي باعتباره أحد القطاعات القليلة المفتوحة نسبياً أمام التدخلات التنموية. غير أن هذا الاستثمار يظل مشروطاً ومعرّضاً للتقلبات، كونه رهينة توافقات سياسية معقدة تتعلق بشكل الحوكمة المستقبلية وآليات إدارة الموارد، لا سيما الزراعية والنفطية، وسط خلاف جوهري بين نموذج الحوكمة المركزية السابق والنموذج اللامركزي المحلي الذي تتبناه الإدارة الذاتية. ويزيد من تعقيد هذا المشهد تداخل المصالح الإقليمية والدولية، وتضارب أجندات القوى الخارجية التي تسعى إلى استغلال الموقع الجيوسياسي والموارد الاستراتيجية للمنطقة كورقة ضغط في صراعاتها الأوسع. وهو ما يجعل من التفاوض حول مستقبل الحوكمة وإدارة الموارد مسألة شديدة الحساسية، محفوفة بالمخاطر السياسية والأمنية.

في هذا السياق، يعكس الترقب الشعبي مشهداً حذراً تسوده مشاعر القلق وعدم اليقين، في ظل غياب توافقات فعلية حول نظم الحوكمة المستقبلية وآليات توزيع وتقاسم الموارد مع شمال شرق البلاد. كما يبقى الأداء السياسي والإداري للإدارة الجديدة محل تساؤل وشك، خصوصاً مع استمرار التوترات واندلاع موجات عنف متكررة ذات طابع عرقي في عدد من مناطق البلاد، ما يعمّق المخاوف بشأن قدرة هذه الإدارة على تحقيق الأمن والاستقرار وبناء عقدٍ اجتماعي جامع.

يتجاوز مشروع إعادة الإعمار في سوريا، بما في ذلك شمال شرق البلاد، الأبعاد التقنية والمادية المحضة، ليطال الحاجة الملحّة إلى إعادة بناء الثقة المجتمعية، ومعالجة التصدعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تراكمت بفعل عقود من الحكم الاستبدادي في ظل نظام آل الأسد. وقد طالت سياسات التهميش، على نحو خاص، مناطق شمال شرق سوريا، حيث عمّقت الانقسامات الجغرافية والإثنية، وأضعفت إمكانات التنمية المتكافئة، وقوّضت أسس العدالة المكانية. وتُعد هشاشة القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا نموذجاً صارخاً للتفاوتات البنيوية التي كرّسها النظام السابق. فعلى الرغم من أن هذه المنطقة كانت تُعرف تاريخياً بـ"سلة الخبز الوطنية"، وشهدت في عهد آل الأسد سياسات إصلاحية في القطاع الزراعي، إلا أنها كانت في الواقع خاضعة لمنطق الهيمنة البنيوية و العقدة الاستخراجية التي صبّت في مصلحة المركز على حساب الأطراف والتي التي طبعت النظام التنموي السوري. فقد اتسمت هذه السياسات بالتركيز على جوانب معينة من الإنتاج الزراعي المرتبط بمشاريع الدولة الكبرى– من سدود وبحيرات تحت شعارات تحقيق الأمن الغذائي القومي–مع إهمال ممنهج للقطاعات الزراعية الموازية، وانتشار واسع للضرر البيئي، وغياب العدالة في توزيع الموارد. كما ترافقت مع سياسات ديموغرافية تمييزية وهندسة اجتماعية جذّرت العلاقة الزبائنية بين الدولة والمجتمعات الزراعية المرتبطة بها، في حين قُوّض وصول فئات واسعة إلى أراضيها ووسائل الإنتاج والدعم الحكومي. وقد أسهم هذا النهج في إحداث تصدعات مناطقية على مستوى الجغرافيا السورية بأكملها، وخلق اقتصاديات سياسية وتنموية قاصرة، إلى جانب ترسيخ هشاشة بنيوية عمّقت أزمات الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع. ومهّدت هذه السياسات لعقود من "العنف البطيء" الذي تجلّى في التدهور المزمن للقطاع الزراعي وارتفاع مستويات الضرر البيئي، حتى قبل اندلاع الثورة في عام 2011. أما خلال سنوات النزاع الممتدة من 2011 حتى نهاية عام 2024، تفاقمت هذه التحديات بفعل تفشي العنف المباشر، والتدمير الواسع للبنية التحتية، وتكبّد البلاد خسائر اقتصادية جسيمة نتيجة استهداف القطاعات الحيوية–وفي مقدمتها الزراعة، والصناعة، والطاقة.

كما جرى استخدام الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، والأمن الغذائي كسلاح في النزاع، إلى جانب انتشار الألغام، وتدمير شبكات الري، وانهيار الخدمات الزراعية و البيطرية، وندرة البذور، والهجرة القسرية للخبرات واليد العاملة. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعةً في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، ليصل أكثر من 90% من السكان إلى ما دون خط الفقر.

لذا، لا يمكن الحديث عن إعادة إعمار حقيقي في سوريا ولحمة البلاد من دون ربط القطاع الزراعي بمسار العدالة الانتقالية، بوصفه جزءاً من عملية التصحيح التاريخي للظلم التنموي الذي لحق بمنطقة شمال شرق البلاد وسكانها. حيث أن الربط بين العدالة الزراعية، والعدالة الانتقالية، والمنظومة القانونية الدولية لا يُعد ترفاً سياسياً أو خطاباً حقوقياً مجرّداً، بل يمثل شرطاً مسبقاً لبناء سلام مستدام، ومعالجة الجذور البنيوية للأزمة السورية، ومنع إعادة إنتاج أنماط الهشاشة التي مهّدت للانهيار في المقام الأول. ويتطلب هذا المسار أولاً الاعتراف الرسمي بالأضرار التي لحقت بالمزارعين من المجتمعات المحلية، وتفعيل برامج تعويض منصفة، وضمان الوصول الآمن والمتكافئ إلى الموارد الطبيعية، ضمن إطار قانوني منسجم مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي، والحق في العودة، واسترداد الممتلكات، والتنمية المستدامة. ولا تقتصر استعادة الإنتاج الزراعي وتفعيل الإمكانات الكامنة في شمال شرق سوريا على ضخ الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، بل تستدعي أيضاً توفير ضمانات سياسية وقانونية تحمي حقوق الفئات الأكثر تهميشاً واسترداد المظالم، ووضع إطار تشريعي للحَوْكمة الرشيدة في إدارة الأرض والموارد. وفي هذا الإطار، تُعد العدالة الانتقالية في المجال الزراعي نقطة تقاطع أساسية بين مفاهيم التعويض، والاعتراف، والمساءلة، من جهة، وبين بناء عقد اجتماعي جديد يعيد الاعتبار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مشروع العدالة الشاملة، من جهة أخرى.

وعليه، تؤكد هذه الدارسة أن تصميم خارطة طريق شاملة لبرنامج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وبناء السلم الأهلي[3] لا يمكن أن يُفصل عن جهود إعادة الإعمار الشامل، ولا عن ضرورة منع انزلاق البلاد مجدداً في دوامات العنف. إذ يُعد القطاع الزراعي، باعتباره شريان حياة لجزء كبير من السكان ومساحة مواجهة تاريخية لسياسات التهميش، محوراً أساسياً ينبغي أن يحتل موقعاً مركزياً في كل من برامج الإعمار والعدالة الانتقالية. ولا يمكن ضمان استدامة التعافي الاقتصادي أو بناء سلم أهلي راسخ دون معالجة عادلة وجذرية لدوائر التهميش البنيوي، سواء فيما يخص حقوق الأرض والملكية، أو الإدارة البيئية، أو العدالة المكانية. ويتطلب ذلك تصحيح الفوارق الاجتماعية الجغرافية، وجبر المظالم التي كرّستها سياسات التمييز الإثني والديني، من خلال تصميم أطر حَوْكمة عادلة وشفافة لإدارة الأرض والموارد الطبيعية، تكفل عدم إعادة إنتاج أنماط الإقصاء والتهميش السابقة. كما ينبغي أن تتم أي جهود لإعادة توزيع الأراضي أو تخصيص الموارد بشفافية كاملة، وبمشاركة فعالة من المجتمعات المحلية المتضررة، بما في ذلك اللاجئون والعائدون، وبما ينسجم مع التزامات الدولة تجاه القانون الدولي ومعايير العدالة الانتقالية. ففي هذا السياق، يتقاطع البعد التنموي مع البعد الحقوقي، وتتحوّل عملية إعادة إعمار القطاع الزراعي من مجرد مشروع اقتصادي أو إنتاجي إلى مسار تصحيح تاريخي يعيد الاعتبار للحقوق المسلوبة، ويُرسّخ أسس عقد اجتماعي جديد، أكثر عدالة وشمولاً واستدامة.

2.أهمية وأهداف الورقة البحثية

في ضوء التطورات الراهنة المتسارعة، والحاجة الملحّة إلى تبني نهج مستدام يعالج جذور الأزمة السورية، تعمل منظمة "العدالة من أجل الحياة" (Justice for Life) –من خلال سلسلة من الأوراق البحثية المتخصصة–على صياغة رؤية شاملة تنبثق من واقع المجتمع السوري في شمال شرق البلاد. وتهدف هذه الرؤية إلى تطوير سياسات وأطر عملية تضمن عدم تكرار سياسات التهميش خلال مراحل التعافي وإعادة الإعمار، مع التصدي لجذورها البنيوية العميقة. تركّز هذه الورقة تحديداً على أحد الأبعاد الجوهرية في هذا السياق، وهو التهميش المحتمل في القطاع الزراعي وما يرتبط به من قضايا الأمن الغذائي والموارد الطبيعية في شمال شرق سوريا، باعتباره قطاعاً حيوياً في مرحلة ما بعد النزاع. وتتناول الورقة هذا الموضوع من منظور نقدي وتحليلي، بوصفه نمطاً تكرارياً شهدته سياقات جغرافية وتاريخية مختلفة، حيث غالباً ما يؤدّي تجاهل العدالة الزراعية إلى إعادة إنتاج التفاوتات البنيوية.

وتسعى الورقة إلى الإجابة عن السؤال المحوري التالي: "كيف يمكن معالجة التحديات الحديثة والتاريخية التي تواجه القطاع الزراعي في سياق التعافي وإعادة الإعمار في مناطق شمال شرق سوريا، بما يكفل معالجة سياسات التهميش السابقة وعدم تكرارها أو إعادة إنتاجها؟"

يتناول هذا البحث، من خلال تحليل منهجي، الكيفية التي أسهمت بها سياسات التهميش (marginalization strategies) في نشوء الأزمة الزراعية في شمال شرق سوريا، ويستقصي تأثيرات الحرب على إعادة تشكيل علاقات الأرض والسلطة، مع تحديد الفاعلين الرئيسيين، والتحديات، والفرص الراهنة التي قد تمكّن هذا القطاع من أن يكون رافعة لتحقيق العدالة المكانية (spatial justice) كما عرّفها إدوارد سوجا (Edward Soja)[4]. وتُفهم العدالة المكانية هنا بوصفها توزيعاً عادلاً ومنصفاً للموارد، والفرص، والخدمات ذات القيمة الاجتماعية، على نحو يُراعي العلاقة المتجذّرة بين جغرافيا المكان والبُنى الاجتماعية التي يحتضنها ويُعيد إنتاجها. ولفهم العدالة المكانية في السياق السوري، يستند الإطار النظري للبحث إلى أدبيات التنمية والنزاع، ويتقاطع مع مفاهيم مركزية، منها:

- العنف البطيء (Slow violence) لروبرت نيكسون،[5] بوصفه الأذى الذي يحدث تدريجيًا وبشكل غير مرئي من خلال التهميش الممنهج والتقويض التنموي، مما يسهم في تغذية التفاوتات الاجتماعية وإخفاق القدرات المؤسسية المحلية وتفاقم التدهور البيئي. ويتجلى هذا العنف البطيء المرتبط بتقويض التنمية الاقتصادية مع مرور الزمن، إذ يُعدّ "عنف التدمير المؤجل" الذي "لا يكون فوريًا بل تراكميًا وتدريجيًا".
- الهيمنة البنيوية (infrastructural power)[6] التي تُبرز الطبيعة المزدوجة للبنى التحتية بوصفها أداة للتمكين كما للإخضاع،
- الهندسة الديموغرافية والاجتماعية (demographic and social engineering)،في إشارة إلى استراتيجيات متعمدة تهدف إلى إعادة تشكيل التركيبة الديموغرافية والنسيج الاجتماعي للمجتمعات، غالباً لأغراض تتعلق بالهيمنة السياسية أو الإقصاء أو السيطرة الإقليمية.
- التوظيف الاستخراجي والاستراتيجي للموارد الطبيعية (extractivism).[7] حيث تعتبر الاستخراجية طريقة لتنظيم الحياة والاقتصاد تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية والإنسانية (مثل النفط، المعادن، الأراضي، والعمل) بشكل مكثّف وبدون تبادل متكافئ أو عادل. يتم ذلك من خلال أنظمة سياسية واقتصادية تُعزز القوة لدى البعض وتُضعف الآخرين. ويعتبر الباحثون الاستخراجية ليست فقط "نشاطًا اقتصاديًا"، بل نمط حياة وتنظيم اجتماعي عالمي يُنتج علاقات غير متوازنة بين الدول والشعوب والبيئة.

- التنمية الجغرافية غير المتكافئة" (uneven geographical development)،[8] أي حالة من عدم التوازن الجغرافي تتسم باستغلال موجه ومحدود للموارد، وسياسات تنموية تمييزية، وضعف في البنية التحتية والخدمات المقدمة من الدولة، وغياب الاستجابة الشاملة لاحتياجات السكان على الأصعدة المختلفة.

كما تستند الدراسة إلى معطيات ميدانية تم جمعها من خلال جلستي تركيز معمّقتين أُجريتا في مدينتين رئيسيتين هما الرقة ودير الزور، بالإضافة إلى مقابلات نوعية مع خبراء متخصصين في القطاع الزراعي السوري. وقد تم تحليل هذه البيانات في ضوء مقارنة مع تقارير ومصادر إعلامية وأكاديمية متنوعة. وتُقدّم الورقة من خلال هذا التحليل أمثلة متعددة تبيّن أهمية مراعاة البُعدين السياسي والاقتصادي عند تصميم تدخلات في القطاع الزراعي، وضرورة مواءمتها مع الاحتياجات الوطنية والمحلية، ضمن إطار عملية إعادة الإعمار. وبناءً على نتائج البحث، تُطرح مجموعة من التوصيات والسياسات المقترحة التي تهدف إلى دعم تعافي القطاع الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز استدامة جهود التنمية، وعدم تكرار سياسات التهميش، مع مراعاة التحديات المحلية والدولية المحيطة بالمرحلة الانتقالية الراهنة.

3.مصادر البيانات

لإعداد هذه الورقة البحثية وصياغة التوصيات المنبثقة عنها، تم الاعتماد على تحليل مجموعة من البيانات متعددة المصادر، بهدف بناء فهم شامل ومركّب لواقع القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، واستكشاف سُبل النهوض به ضمن مسار العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار وضمان عدم تكرار سياسات التهميش السابقة أو إعادة إنتاجها.

- البيانات الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال طريقتين رئيسيتين:

1. الجلسات الحوارية (مجموعات تركيز):

- عُقدت جلستان حواريتان مباشرتان فيزيائياً خلال شهر شباط/فبراير 2025 في مدينتي دير الزور والرقة، وهما من المدن الرئيسية في منطقة شمال شرق سوريا. وقد صُمّمت محاور النقاش على شكل مقابلات جماعية شبه منظمة (Focus Groups)، استُخدمت فيها أسئلة مفتوحة ضمن إطار موضوعي محدد لكل محور. وقد أتاحت هذه المنهجية المرنة إعادة صياغة الأسئلة وطرح استفسارات متابعة متلائمة مع خصوصيات المشاركين، ما أفضى إلى إنتاج بيانات نوعية كشفت عن رؤى متباينة للتحديات الزراعية والتجارب المحلية، ضمن سياق ما يزال مثقلاً بإرث النزاع والتهميش الممنهج ويؤثر على واقعها المعيشي.
- شارك في الجلستين 16 شخصاً (بمعدل 8 مشاركين في كل جلسة)، مع ضمان التوازن الجندري في التشكيل. شملت المشارَكات والمشاركين: حقوقيين، مهندسين، ناشطين مدنيين، وأفراداً من المجتمعات المهجرة والمحلية. وقد أسهم هذا التنوع في إثراء النقاش، إذ ساعد في إبراز أبعاد متعددة ومتراكبة للتحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، وعكس تباين الخبرات والتجارب.
- تميزت الجلسات بتقديم مشاركين ومشاركات لتجارب شخصية ومحلية، سواء إيجابية أو سلبية، بالإضافة إلى تبادل دروس مستفادة من تجارب مقارنة في بلدان أخرى، مما عزّز المقاربة التشاركية وساعد في تكوين صورة أكثر شمولاً للمفاهيم المحلية المرتبطة بإعادة الإعمار العادل والمستدام.
- استغرقت كل جلسة ما يقارب أربع ساعات، جرى خلالها تبادل الملاحظات والمعارف ببيئة شفافة وآمنة. وقد تم الحفاظ على سرية البيانات، والحصول على الموافقة المسبقة للتسجيل الصوتي والتوثيق للاستخدام الداخلي، مع إجراء جميع المناقشات باللغة العربية بإشراف فريق منظمة "العدالة من أجل الحياة"، المؤلف من خبراء وميسّرين من أبناء المجتمع المحلي في شمال شرق سوريا.

2. مقابلات الخبراء: تم إجراء مقابلات معمّقة مع عدد من الخبراء المتخصصين في القطاع الزراعي، من داخل سوريا وخارجها، بما أتاح ربط المعطيات الميدانية برؤى تحليلية أوسع حول التحديات والفرص في هذا القطاع في سياق التعافي ما بعد النزاع.

- **المصادر الثانوية:** وشملت مجموعة واسعة من التقارير الإعلامية والبحثية والصحفية التي تناولت السياقات المختلفة في شمال شرق سوريا بالتركيز على المدينتين المختارتين. وتضمّنت تحليلات لسياسات التهميش والنزاع المتعلقة بالقطاع الزراعي، والموارد الطبيعية، وحجم الدمار، وأنماط النزوح، ونماذج الحوكمة التي عرفتها مناطق الدراسة. وقد استُقيت هذه المواد من تقارير صادرة عن منظمات ومراصد حقوقية وإنسانية على المستويين المحلي والدولي، إلى جانب أبحاث وتقارير سابقة أعدّتها منظمة "العدالة من أجل الحياة".

- **المصادر الأكاديمية:** استندت الدراسة إلى مجموعة من الأدبيات الأكاديمية المتخصصة التي تتناول موضوعات إعادة الإعمار، وتقاطعاتها مع القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به. كما تم دمج قراءات تتعلق بمفاهيم العدالة المكانية والانتقالية، جبر الضرر، العنف البطيء، الهيمنة البنيوية، الهندسة الديموغرافية أو الاجتماعية، وتطبيقاتها في سياقات الحروب والصراعات، بالإضافة إلى تناول قضايا التنمية الجغرافية غير المتكافئة وتداعياتها. وذلك بهدف تحليل كيفية تأثير هذه العوامل على توزيع الموارد، وسبل العيش، وأطر الحوكمة في المناطق الريفية المتأثرة بالنزاع.

تُشكّل هذه البيانات المتعددة الأبعاد قاعدة تحليلية متينة تُسهم في صياغة توصيات عملية قائمة على واقع معيش ومعطيات نظرية وميدانية، وتستهدف معالجة سياسات التهميش المتجذّرة وضمان عدم تكرارها وعدم انتاجها ضمن عملية إعادة تفعيل القطاع الزراعي بطريقة عادلة، فعالة، ومستدامة، تتلاءم مع الاحتياجات الجغرافية والاجتماعية في إطار أوسع من التعافي الشامل في شمال شرق سوريا.

4.خلفية الدراسة: الزراعة في قلب المرحلة الانتقالية السورية ومساعي إعادة الإعمار

٤.١. سوريا ما بعد الأسد:

٤.١.١ حكومة أحمد الشرع الانتقالية: تحديات وتغيرات مفصلية

في خضم التحولات العميقة التي أعقبت سقوط نظام بشار الأسد وانتصار عملية "ردع العدوان" التي أطاحت به في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤[9]، يتشكّل مشهد سياسي واجتماعي جديد في سوريا، تتداخل فيه ملامح المرحلة الانتقالية مع واقع متأزم ومتشعب. فقد شرعت حكومة تسيير الأعمال، تلتها الحكومة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع، في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجذرية، في محاولة لانتشال البلاد من انهيار شامل على المستويات الأمنية، البنيوية، العمرانية، الاقتصادية والغذائية. وترافقت هذه الجهود مع مساعٍ لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتفعيل مسارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الشاملة، ضمن رؤية تستهدف معالجة آثار النزاع، وتهيئة بيئة حاضنة للتعافي وإعادة الإعمار. في هذا السياق، تزايدت الزيارات الرسمية إلى دمشق من قبل وفود دولية ومنظمات إنسانية وحقوقية تسعى إلى تقييم الوضع السياسي والمؤسساتي، والمساهمة في بلورة ملامح إدارة المرحلة الانتقالية. وقد وثّقت وسائل الإعلام عودة آلاف اللاجئين والنازحين إلى البلاد، حيث امتزج الأمل غير المتوقع بتحقق التغيير، مع تعبٍ طويل أنهك السوريين في الداخل ومخيمات الشتات على السواء.

على الصعيد السياسي، شهدت الساحة السورية تحولات بنيوية مهمة، أبرزها صعود أحمد الشرع إلى سدة الحكم عقب سقوط النظام[10]، وبدء حكومته بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، بدءاً من الجيش ووزارة الدفاع، ومروراً بإصلاح إداري واسع يشمل إدماج قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ضمن رؤية ترمي إلى بناء تمثيل ديمقراطي عادل يعكس التعددية المجتمعية في البلاد[11]. وتتوزع الجهود الحكومية بين السعي إلى رفع العقوبات الدولية واستقطاب الدعم الخارجي، من جهة، وبين تفعيل الموارد المحلية وتوظيفها في دعم التعافي الوطني، من جهة أخرى. إلا أن هذه الديناميكيات تصطدم بتعقيدات عميقة: توتر متصاعد بين تطلعات شعبية إلى العدالة والكرامة، وإرث ثقيل من المعاناة، والنزوح، والخوف من مستقبل لا يزال غامض المعالم، في ظل غياب رؤية شاملة وشفافة تعالج أولويات إعادة الإعمار. أما على الصعيد المجتمع الدولي، يُربط رفع العقوبات المفروضة على سوريا بتحقيق تغييرات بنيوية شاملة في مؤسسات الدولة، وعلى رأسها تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية جامعة، تقود البلاد نحو مسار عدالة انتقالية فعّال يضمن استقراراً سياسياً واقتصادياً بعد سنوات النزاع التي مزّقت النسيج المجتمعي والمؤسساتي للدولة. غير أن التاريخ السياسي للحكومة السورية الحالية، المرتبطة ببعض العناصر ذات الخلفيات الإسلامية المتشددة والمصنفة دولياً ضمن قوائم الإرهاب، إلى جانب وجود عناصر أجنبية في قوى الدفاع والجيش[12]، لا يزال يثير مخاوف جدّية بشأن قدرتها على قيادة مرحلة انتقالية ديمقراطية حقيقية تُؤسس لإعادة إعمار شاملة ومتوازنة بين مختلف مناطق البلاد. تتفاقم هذه المخاوف في ظل تصاعد أحداث العنف في مناطق ذات حساسية طائفية عالية، مثل الساحل السوري[13]، وريف دمشق والسويداء[14]، إلى جانب تبني الحكومة خطاباً سياسياً يميل نحو التشدد الديني، وضيق أفق إعلانها الدستوري المؤقت[15] و صلاحيات "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية" و شفافية عمل "الهيئة الوطنية للمفقودين"[16]، فضلاً عن استمرار التعيينات الوزارية التي تعكس امتداداً لإرث حكومة الإنقاذ السابقة في إدلب[17].

وتُضاف إلى ذلك التصريحات المتضاربة حيال قضايا جوهرية تتعلق بحقوق الأقليات والمرأة، ما يعزز حالة الشك والقلق داخل المجتمع السوري وخارجه. ورغم إعلان اتفاقيات مبدئية مع قوات سوريا الديمقراطية في آذار/مارس 2025،[18] لا يزال غياب الشفافية في السياسات العامة، وانعدام خارطة طريق واضحة ذات جدول زمني معلن، يمثل عقبة جوهرية أمام بناء توافق وطني حقيقي وشامل.[19] هذا الغموض يفاقم الشروخ السياسية والاجتماعية، ويُعمّق أزمة الثقة بين الحكومة الانتقالية والمجتمعات المحلية، المتجذرة في الجغرافيا السورية بتنوعها المناطقي والإثني والديني، ما يزيد من صعوبة تعزيز الشرعية الداخلية والدولية لهذه الحكومة، في وقت تتطلب فيه المرحلة حسماً واضحاً، والتزاماً سياسياً وشعبياً صريحاً بإعادة بناء الدولة على أسس عادلة وشاملة. ولذا تُشكل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة عائقاً جدياً أمام الجهود المبذولة لرفع العقوبات الدولية وتحريك عجلة الاستثمار، وهي الجهود التي يعلّق عليها السوريون آمالاً كبيرة في مختلف أنحاء البلاد. وتحدّ هذه الأزمات من إمكانية ترجمة وعود مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار التي أعلنت عنها دول الجوار، ودول الخليج العربي، والدول الغربية. إذ إن مدى تحقق هذه الوعود يبقى مرهوناً بقدرة الحكومة المؤقتة الحالية على تحقيق هدفها المحوري المتمثل في استدامة رفع العقوبات الاقتصادية،[20] لا سيما تلك التي تتعلق بالتحويلات المالية. وتُعد هذه الخطوة أساسية لفتح آفاق الاستثمار والتجارة، وتحفيز اقتصاد يعاني من شلل مزمن، فضلاً عن إعادة استقدام الخبرات السورية المهاجرة، وتمكين رأس المال البشري الوطني بما يتيح الشروع في تغييرات جذرية لمعالجة إرث التدمير الذي تراكم على مدى عقود.

ورغم التحفظات والمخاوف التي عبّرت عنها عدة أطراف دولية، كما أُشير سابقاً، بدأت بعض القوى الإقليمية والدولية باتخاذ خطوات ملموسة لفتح قنوات دعم إنساني عاجل لسوريا. كان من أبرز هذه المبادرات مؤتمر بروكسل التاسع للمانحين،[21] الذي عُقد في 17 آذار/مارس 2025، وأسفر عن تعهدات مالية بلغت نحو 6.3 مليار دولار، توزعت بنسبة ٧٢٪ كمنح، و٢٨٪ كقروض ميسّرة.[22] وقد شمل هذا الدعم طيفاً واسعاً من المجالات، بدءاً من الإغاثة الإنسانية الطارئة، مروراً بدعم برامج العدالة الانتقالية، ووصولاً إلى مراقبة الأسلحة والجوانب الأمنية. إلا أن هذا الدعم يبقى محدوداً، دون أن يُترجم بعد إلى التزامات فعلية في مجالات الاستثمار التنموي طويل الأجل، الذي يُعد أساسياً لبناء تعافٍ اقتصادي مستدام. وفي محاولة لخلق بيئة أكثر ملاءمة للانتعاش، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عن تعليق مؤقت لعدد من العقوبات المفروضة على قطاعات حيوية، من أبرزها الطاقة، والمصارف، والنقل، وهو ما عُدّ خطوة تمهيدية نحو تطبيع اقتصادي مشروط.[23] ويواصل المشهد الدولي تحوّله بوتيرة متسارعة، إذ رغم امتناع الإدارة الأمريكية عن تقديم تعهدات مالية خلال مؤتمر بروكسل،[24] جاء إعلان مفاجئ من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 13 أيار/مايو 2025، أفصح فيه عن نيته رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا بالكامل، في إطار ما وصفه بـ"منح فرصة جديدة"، وذلك عقب وساطات قادتها المملكة العربية السعودية وتركيا وعدد من دول الخليج. وقد شكّل هذا القرار صدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بل وحتى داخل أوساط حكومة ترامب نفسها.[25] ويرى عدد من المحللين والاقتصاديين أن قرار رفع العقوبات قد يُحدث تحولاً جذرياً في هيكل الاقتصاد السوري، خصوصاً في ظل التوجهات التي تُبديها الحكومة الانتقالية الحالية نحو تبني سياسات السوق المفتوحة، والابتعاد عن الممارسات الاقتصادية التي طبعت المرحلة حكم الأسد. ومن شأن هذا التحول أن يُعزز جاذبية الاقتصاد السوري للاستثمارات الإقليمية والدولية،[26] تُسرّع من وتيرة التعافي وتعيد تموضع سوريا اقتصادياً على خارطة المنطقة.[27]

٤.١.٢. تحديات استعادة الزراعة كركيزة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية في ظل الدمار

نظراً للوضع الكارثي الذي تعيشه سوريا، يُعدّ نجاح واستقرار هذه التحولات السياسية والاقتصادية مفصلية لتلبية الاحتياجات العاجلة والهيكلية للبلاد. فقد تراوحت نسب الدمار داخل الأراضي السورية بين 60٪ و90٪، وشملت البنية التحتية والبيئة المبنية في معظم المدن والقرى، والذي ترافق مع تدهور حاد في الخدمات الأساسية التي تدعمها القطاعات الحيوية، مثل الزراعة، والصناعة، والموارد النفطية، ما فاقم أزمة الطاقة، وساهم في انكماش سوق العمل، وتراجع القدرة الشرائية بشكل غير مسبوق. وتُظهر المؤشرات أن انعدام الأمن الغذائي، وتوالي الأزمات الصحية، وتدهور البيئة، ساهمت مجتمعة في تعميق معاناة السكان، حيث بلغت نسبة الفقر نحو 90% من السكان.[28] وتشير التقديرات الاقتصادية إلى أن عملية إعادة إعمار سوريا قد تتطلب تمويلاً يتراوح بين 150[29] و400[30] مليار دولار، وهي كلفة ترتبط عضوياً بتحقيق حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وإرساء قواعد انفتاح اقتصادي فعلي، وإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية.

وتبرز في هذا الإطار أهمية القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، ليس فقط كركيزة اقتصادية، بل كعنصر أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية. فالزراعة، التي تؤمّن سبل العيش لملايين السوريين، خصوصاً في المناطق الطرفية والريفية، لطالما كانت ضحية مباشرة لسياسات التهميش، وسوء توزيع الموارد، وغياب العدالة في تقديم الخدمات. وقد تراكمت هذه الاختلالات خلال العقود الماضية، بفعل ممارسات تمييزية وإهمال بنيوي، ما أدى إلى تفكيك العلاقة بين المجتمعات الزراعية ومؤسسات الدولة، وإلى تعميق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإن دمج القطاع الزراعي ضمن مقاربة شاملة للعدالة الانتقالية يمثل خطوة محورية. فالحق في الأرض، والقدرة على الوصول العادل إلى الموارد، وضمان سبل العيش الكريم، هي من ركائز العدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما نصّت عليه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن جبر الضرر (2005).[31] كما يؤكد القانون الدولي الإنساني–ولا سيما اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977–على ضرورة حماية الموارد الحيوية وسبل العيش المدنية أثناء النزاعات، بما في ذلك الأراضي الزراعية، أنظمة الري، والبنية التحتية الغذائية.[32]

ويُعد نجاح هذا المسار مرهوناً بعدة عوامل، أبرزها إعادة تنشيط الأمن الغذائي، وتفعيل الموارد الطبيعية لتمويل جزء من الإعمار من الداخل، إلى جانب تمكين اليد العاملة السورية، وضمان عودة الكفاءات المهاجرة، باعتبارها من ركائز أي عملية تعافٍ اقتصادي مستدام. وتشير التقارير إلى ضرورة التركيز القطاع الزراعي الذي يمثل دعامة محورية للاقتصاد، إذ تشكّل الأراضي الصالحة للزراعة نحو ثلث مساحة سوريا، وكان هذا القطاع يوظف أكثر من 20% من اليد العاملة قبل اندلاع النزاع.[33] وقد وصلت هشاشة القطاع الزراعي إلى حد غير مسبوق قبيل بداية الثورة في ٢٠١٠ بسبب سياسات حكومات الأسد المتعاقبة، كما سنوضح لاحقا، والتي مهدت إلى انهياره في سنوات النزاع. حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الخسائر في القطاع الزراعي بلغت نحو 16 مليار دولار بحلول عام 2017 نتيجة الصراع، وقد تضاعفت في السنوات التالية بفعل التدمير الواسع للبنية التحتية الزراعية، بما في ذلك أنظمة الري والمخازن. ويعد استخدام الموارد المائية كسلاح في النزاع أبرز التحديات التي تُعيق التعافي الزراعي،[34] وهو ما مثّل بُعداً خطيراً في الحرب السورية. فقد تم استهداف مصادر المياه ومحطات المعالجة وشبكات الإمداد من قبل القوى المختلفة، الأمر الذي أدى إلى أزمات حادة في الحصول على مياه نظيفة، وأسهم في تفشي الأمراض وتدهور الإنتاج الزراعي.

كما أدت الانتهاكات التي طالت قطاع الكهرباء ومولدات الطاقة إلى ارتفاع تكلفة إنتاج المحاصيل بشكل ملحوظ، بسبب الاعتماد المتزايد على الوقود والمصادر البديلة. أما القطاع النفطي، الذي يُعد شرياناً أساسياً لإنتاج الطاقة التي تدعم الإنتاج الزراعي، فقد شهد تدهوراً كبيراً نتيجة الحرب وآثارها الممتدة، مثل تهالك المنشآت، وتوقف الإنتاج والتصدير، ونقص الكوادر الفنية، وانتشار الفساد، والاستخراج غير المنظّم، مما أدى إلى تراجع الإنتاج النفطي بنسبة تصل إلى 80%. ونتيجة لذلك، تحوّلت سوريا من دولة مصدّرة للنفط إلى دولة تعتمد على الاستيراد، ما فرض عبئاً إضافياً على الاقتصاد الوطني. هذه التراكمات، إلى جانب التضخم المستمر وانخفاض القدرة الشرائية، وانعدام الأمن، أضعفت قدرة المزارعين على الإنتاج الزراعي واستدامته، وأدت إلى تراجع كبير في استدامة الأنشطة الزراعية. كما أسهمت الأزمات المتعددة في زيادة معدلات الهجرة القسرية، ما تسبب في فقدان حاد للكوادر الزراعية والعمالة الماهرة،[35] وأدى إلى تفاقم حالة الانكماش الاقتصادي والركود التنموي.

لقد أسهمت جميع العوامل السابقة في خلق بيئة محفِّزة لتدهور القطاع الزراعي بشكل تدريجي، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لوضع سياسات تنموية متكاملة تستهدف إعادة بناء هذا القطاع الحيوي وضمان استدامته على المدى الطويل، باعتباره عنصراً أساسياً في مسار التعافي الاقتصادي الوطني. ووفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) الصادر عام 2017، قُدّرت الكلفة الأولية لإنعاش القطاع الزراعي في سوريا بما يتراوح بين 10.7 و17.1 مليار دولار.[36] إلا أن هذا التقدير بات متجاوزاً في ظل ما شهدته البلاد من تدهور اقتصادي وتصاعد في معدلات التضخم حتى عام 2025، حيث يُقدّر اليوم بنحو 22 مليار دولار. ويمثل هذا الرقم تحدياً بالغ الصعوبة، لا يمكن التعامل معه من دون تعبئة استثمارات ضخمة ودعم دولي متعدد الأطراف. ويستوجب ذلك توفير بنية تحتية أساسية حديثة، وتأهيل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المتضررة، وإعادة تفعيل قطاع الطاقة والنفط بما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج، إلى جانب إعادة دمج اليد العاملة في الأنشطة الزراعية، وخلق بيئة مشجعة لعودة الكفاءات والخبرات المهاجرة. إن تحقيق هذه الشروط يشكل خطوة محورية نحو بناء استقرار اقتصادي حقيقي، إذ لا يمكن فصل نهضة الزراعة عن استعادة الأمن الغذائي، وتحريك عجلة الإنتاج المحلي، وإعادة ترميم العلاقة المهشمة بين الدولة والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق التي طالها التهميش لعقود.

٤.٢. خصوصية شمال شرق سوريا:

في ظل غياب التمويل الدولي الكافي لتلبية الاحتياجات الفعلية لمرحلة التعافي وإعلانات تجميد ورفع بعض العقوبات القطاعية بشكل مؤقت ، يتزايد التركيز في الخطاب السياسي والاقتصادي السوري على البحث عن إمكانات التمويل الداخلي كرافعة بديلة لتحريك عملية إعادة الإعمار من الداخل ووداعمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية. وفي هذا الإطار، تتجه الأنظار إلى منطقة شمال شرق سوريا، التي لا تشملها العقوبات الأوروبية، ولا ينطبق عليها قانون قيصر الأمريكي،[37] كباقي الأراضي السورية. وتُعدّ هذه المنطقة–والتي تشمل معظم محافظة الحسكة وأجزاء من محافظتي الرقة ودير الزور–واحدة من أهم الموارد الاستراتيجية في البلاد، نظراً لما تحتويه من احتياطات نفطية، وموارد مائية، وأراضٍ زراعية خصبة. إذ تضم ما يقرب من 40% من إجمالي الأراضي المزروعة في سوريا، وتشكل عماد الأمن الغذائي والاقتصاد الريفي. وقد لعبت هذه المنطقة، على مدار العقود الماضية، دوراً حيوياً في ملء السلة الغذائية للدولة، وبرزت كمركز استراتيجي لإنتاج محاصيل أساسية مثل القمح، والشعير، والقطن، مستفيدةً من خصوبة تربتها، وتوفر الموارد المائية المرتبطة بنهري الفرات والخابور. فمن خلال مساهمتها في تأمين المواد الخام للعديد من الصناعات الغذائية المحلية، فضلاً عن دورها في التصدير الخارجي، أصبحت منطقة الجزيرة اليوم مرشحة بقوة لتكون المدخل الجوهري لأي مشروع جاد لإعادة الإعمار، وتحقيق الأمن الغذائي من الداخل.

غير أن هذه الإمكانات ما تزال رهينة لمشهد سياسي معقّد، يطغى عليه التعثر المستمر في المفاوضات حول مستقبل هذه المنطقة ونموذج حكومتها، التي تخضع في معظمها اليوم لسلطة الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد). ويعود هذا التعثر إلى مجموعة من العوامل المتراكبة، من أبرزها الخصوصية الجغرافية والسياسية والتاريخية التي تميّز هذه المنطقة، والتي ارتبطت بعقود من التهميش البنيوي في ظل حكم نظام الأسد، فضلاً عن انفصالها الإداري والوظيفي عن المركز خلال سنوات النزاع، وما شهدته من حروب مدمرة أثناء سيطرة تنظيم داعش، وموجات عنف متكررة أدت إلى فصل تجربتها عن باقي الجغرافيا السورية، ليس فقط أمنياً، بل اقتصادياً وسياسياً. وبينما تتصاعد الضغوط الدولية لتسوية هذا الملف ضمن إطار سياسي شامل، ما تزال الانقسامات الداخلية، وغياب الثقة، والتباين في نماذج الحوكمة والرؤية الاقتصادية، تمثل عقبات أساسية تعرقل استثمار هذه المنطقة الحيوية كرافعة للتعافي الوطني.

لا يخفى على القارئ أن عملية إعادة الإعمار في سوريا اليوم تتجاوز بكثير مجرّد إلغاء العقوبات أو تدفّق التمويل أو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، أو حتى التوصّل إلى تسويات سياسية داخلية. بل هي عملية مركّبة تتطلب إعادة تفعيل القطاعات الحيوية للبلاد بهدف تحقيق حدٍّ أدنى من الأمن الغذائي وتحريك العجلة الاقتصادية بما يضمن شروط العيش الكريم. ويُعد هذا المسار مشروطاً بإرساء عدالة مكانية تضمن التوزيع المنصف للموارد والفرص والسلطة السياسية،[38] إلى جانب بناء بيئة تُعزّز التعايش المشترك، من خلال توفير الأمن، وضمان الحقوق، وتعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة في صياغة مستقبل البلاد.[39]

ومع ذلك، فإن اختزال هذا المسار إلى مجرّد حلّ سياسي وطني أو رفع للعقوبات الاقتصادية يشكّل تبسيطاً مخلّاً لطبيعة الأزمة. ففي الواقع، ترتبط أزمة الثقة المتراكبة، التي تعيق إعادة الإعمار، بجذور عميقة تمتد إلى ما قبل الثورة والنزاع، ولا سيما في منطقة شمال شرق سوريا. فقد ساهمت عقود من السياسات الإقصائية، والهندسة الديموغرافية، وتسييس الموارد الطبيعية واستخدامها كسلاح، في تجذير هشاشة بنيوية عميقة، تُرجمت بانهيار القطاع الزراعي وتشظي المجتمعات المحلية. حيث يتسم المشهد الجغرافي في مناطق شمال شرق سوريا، بترسّبات طويلة الأمد لحكم استبدادي لآل الأسد أخفق في إرساء مفاهيم العدالة المكانية في توزيع الموارد. وقد تجسّد ذلك فيما يُعرف بـ"العنف البطيء"–وهو شكل من أشكال التآكل التدريجي للبيئة وسبل العيش–نتيجة ممارسات ممنهجة للهيمنة البنيوية والهندسة الاجتماعية، ارتبطت برؤى تنموية ضيقة ركّزت على خدمة المركز وتعزيز ما عُرف بـ"سوريا المفيدة"، على حساب الأطراف الريفية والحدودية البعيدة عن المركز. هدفت هذه الاستراتيجيات إلى تكريس السيطرة الأمنية على الموارد الطبيعية والاقتصادية، مع محاولات لإعادة تشكيل التركيبة السكانية في المنطقة، عبر سياسات هندسة ديموغرافية تركت شروخاً عميقة في البنية الاجتماعية، خاصة بين المكوّنات العشائرية الكردية والعربية التي طالما اعتبرتها الدولة المركزية تحدياً محتملاً لسيادتها. وقد سعت حكومات آل الأسد (الأب والابن) إلى تحقيق ما أسمته بالاكتفاء الذاتي الوطني في القطاع الزراعي، غير أنّها فعلت ذلك من خلال نهج يقوم على الاستغلال المكثف لموارد المنطقة لخدمة احتياجات المركز، دون إتاحة دورة استثمار متكاملة أو تنمية متوازنة في المناطق المنتِجة. فتسلل العنف البطيء إلى تفاصيل الحياة اليومية، وترك بصماته على سبل العيش والأنسجة المجتمعية المتضررة.

ومع اندلاع الثورة في ٢٠١١وتحولها إلى نزاع مسلّح، وما تبعه من توسّع لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الشمال الشرقي، ازداد تدهور المشهد العام. إذ خلّف هذا التمدد العنيف وصمة أمنية ومجتمعية، تزامنت مع انتقال السيطرة إلى الإدارة الذاتية بقيادة كردية. في هذا السياق، تعمّق الخلاف حول مستقبل النظام الإداري في سوريا، حيث مثّل النموذج اللامركزي الذي تتبناه الإدارة الذاتية نقطة تناقض حاد مع النماذج المركزية التي ميّزت تاريخ الحُكم السوري تحت سيطرة آل الأسد. وقد أفضى ذلك إلى تعثّر في المفاوضات السياسية الحالية مع الحكومة الانتقالية، وفتح نقاشات شائكة حول مصير الهياكل العسكرية والمدنية في الشمال ، وإمكانية التنسيق أو الدمج مع مؤسسات الدولة المركزية في دمشق.[40]

ويزيد من تعقيد هذا الواقع تشابك المصالح الإقليمية والدولية في المنطقة، حيث تسعى قوى فاعلة–في مقدّمتها تركيا، والولايات المتحدة، وروسيا–إلى استثمار التناقضات المحلية واستخدام كل من العقوبات و التعقيدات الأمنية و الموارد الجغرافية والبشرية في شمال شرق سوريا كورقة ضغط ضمن أجندات تتجاوز الشأن السوري الداخلي. وتتقاطع هذه التدخلات مع مسارات إعادة الإعمار، وتُقوض فرص الوصول إلى تسوية سياسية مستقرّة وشاملة، قادرة على التأسيس لمرحلة ما بعد النزاع.

٤.٢.١. عقود من التهميش وغياب العدالة المكانية

- **جذور اختلال البنية الزراعية في سوريا**[41]

ترتبط أنماط ملكية الأراضي في سوريا بجذور تاريخية تعود إلى قانون الأراضي العثماني لعام 1858، الذي شكّل تحوّلاً مفصلياً في البنية الزراعية والملكية، حيث أدخل نظام الملكية الفردية وأنهى فعلياً العمل بنظام "المشاع". وقد مهّد هذا القانون الطريق لطبقات النخب الحضرية وزعماء القبائل لتسجيل مساحات واسعة من الأراضي بأسمائهم، ما أدى عملياً إلى تحويل المزارعين إلى مزارعين بالمشاركة على أراضٍ كانوا يعدّونها تقليدياً جزءاً من ميراثهم الجماعي. وعقب ثورة تركيا الفتاة عام 1908، تحوّلت "الأراضي السلطانية" إلى "أراضي دولة"، إلا أن شيوخ البادية استغلوا فراغ السلطة الناجم عن الحرب العالمية الأولى والمرحلة الانتقالية التي أعقبتها، بما في ذلك الانتداب الفرنسي، للسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، خاصة في المناطق الريفية الشرقية. لم تختلف سياسات الانتداب كثيراً، إذ فُرضت على المزارعين ضرائب مرهقة وأعمال سخرة، ما ساهم في دفعهم للمشاركة النشطة في الثورة السورية الكبرى (1925-1927).

ورغم التغيرات السياسية التي رافقت مرحلة الانتقال من الانتداب إلى الاستقلال، لم يشهد هيكل ملكية الأراضي الزراعية أي إصلاح جوهري. بل على العكس، ازدادت بنية الملكية الزراعية اختلالاً، حيث هيمن كبار الملاّك على معظم الأراضي الزراعية وانتاجها، فيما ظلّت الغالبية الساحقة من المزارعين إما من دون أرض، أو يعملون كمزارعين صغار بالمشاركة في ظل علاقات تبعية اقتصادية واجتماعية. وبالرغم من تصاعد الأصوات المطالبة بإصلاح زراعي جذري بعد الاستقلال، بقيت المحاولات محدودة ومجزّأة، واقتصرت على تنظيم جزئي لعلاقات الإيجار الزراعي دون الاقتراب من جوهر البنية الاحتكارية للملكية الزراعية. وبحلول منتصف الخمسينيات، كانت نسبة ضئيلة من الملاك تسيطر على معظم الأراضي الزراعية، لا سيما في محافظة الحسكة. في هذه الأثناء، شهدت مناطق الرقة ودير الزور والحسكة ما أصبح يُعرف لاحقاً بـ"طفرة القمح"، على إثر إدخال تقنيات الزراعة الآلية في الإنتاج الزراعي.[42] ومع أن هذه الطفرة مثّلت تحولاً نوعياً في أنماط الزراعة، إلا أن الفوائد الاقتصادية التي نتجت عنها ذهبت بمعظمها إلى كبار الملاّك، ممن امتلكوا القدرة على الاستثمار في المعدات الحديثة والاستفادة من البنية التحتية المتوفرة. أما صغار المزارعين، فقد تعرضوا إلى مزيد من التهميش والاستغلال، إذ تم استبدالهم تدريجياً بفعل متطلبات التكنولوجيا الجديدة، دون أن تُوفّر لهم أي آليات للحماية أو التمكين الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى تعميق هشاشتهم كركيزة أساسية للمجتمع الزراعي المحلي.

مهّد هذا الخلل البنيوي العميق الطريق لانطلاق إصلاحات زراعية جذرية في أواخر الخمسينيات. ففي تلك المرحلة، تبنّت الحكومات السورية المتعاقبة، خصوصاً خلال فترة الاتحاد القصيرة مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر، ثم في ظل حكومات البعث ما قبل عهد حافظ الأسد، برنامجاً اشتراكياً ثورياً هدف إلى إعادة تشكيل البنية الزراعية وعلاقات الانتاج.[43] وقد تمثّلت هذه الإصلاحات في إصدار مجموعة من القوانين المفصلية التي أعادت تنظيم ملكية الأراضي، وحدّدت حقوق المستأجرين، وكرّست هيمنة الدولة على القطاع الزراعي. فأطلقت سوريا أول تجربة إصلاح زراعي شاملة من خلال قانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لعام 1958، وقانون العلاقات الزراعية رقم 134 لعام 1958، اللذين أُتبعا بتعديلات جوهرية بموجب المراسيم التشريعية اللاحقة في عامي 1963 و1970. جاءت هذه التشريعات ضمن إعلان عن مشروع سياسي-اجتماعي واسع النطاق يسعى إلى تفكيك البنية الإقطاعية، وإعادة توزيع الثروة على أسس أكثر عدالة، وتمكين المزارعين من الوصول إلى الأرض ووسائل الإنتاج.

ففرض القانون رقم 161 حداً أقصى للملكية الزراعية، وأتاح للدولة مصادرة الأراضي التي تتجاوز هذا الحد، تمهيداً لإعادة توزيعها على المزارعين مقابل تعويض رمزي أو إيجار طويل الأمد تم تخفيضه لاحقاً. أما قانون العلاقات الزراعية رقم 134، فقد نظم العلاقة بين مالكي الأراضي والمزارعين المستأجرين، وحدد شروط عقود الزراعة بالمشاركة (المحاصصة)، وضمن للفلاحين حصة عادلة من المحصول، ووفّر لهم حماية قانونية من الإخلاء والطرد التعسفي. لأول مرة، تم الاعتراف قانونياً بحقوق المزارعين والعمال الزراعيين في الحصول على نصيب من الإنتاج الزراعي، وهو ما ساهم في إعادة تعريف دورهم ضمن الاقتصاد الريفي. وفي عام 1964، أُنشئ الاتحاد العام للفلاحين لتنظيم صغار المزارعين وتمثيل مصالحهم، لكنه سرعان ما أُدمج في هيكلية حزب البعث، وأصبح بمثابة ذراع جماهيري للدولة في الريف، يُستخدم لحشد الدعم السياسي أكثر من كونه أداة تمثيل فعلي للفلاحين.

كان لإصلاح الأراضي الزراعية في سوريا خلال الفترة الممتدة من أواخر الخمسينيات وحتى مطلع السبعينيات أثر ملموس ومميز لما يُعرف بـ"سلة الخبز" في شمال شرق البلاد. إلا أن تأثير هذه الإصلاحات لم يكن موحّداً، بل عكس تفاوت السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى المناطقي. فمحافظة الرقة، التي كانت تتبع إدارياً لمحافظة حلب حتى عام 1960، خضعت لتحولات بنيوية بعد إطلاق مشروع الفرات. وقد اتسمت تركيبة الملكية فيها بوجود خليط من الملكيات الزراعية الكبرى، إلى جانب أراضٍ عشائرية ممتدة على ضفاف نهر الفرات، ومساحات واسعة من أراضي البادية التي كانت تُستخدم للرعي والزراعة الموسمية من قبل قبائل شبه رحّل. في فترة الإصلاح الزراعي هذه، شهدت محافظة الرقة مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، ولا سيما تلك التي كانت مملوكة لكبار الملاّك الغائبين أو لعائلات محلية بارزة.[44] أما محافظة دير الزور، الواقعة في الجزء الأدنى من مجرى الفرات، فتميّزت بتركيبة أكثر تشتّتاً للملكية، حيث سادت فيها أنماط من الملكيات العشائرية أو الجماعية الصغيرة نسبياً، وكانت الزراعة متمركزة في شريط ضيق بمحاذاة النهر . فالمحافظة التي كانت قد شهدت خلال فترة الانتداب الفرنسي بعض عمليات إعادة توزيع داخلية للأراضي القبلية لصالح زعماء محليين، شملت فترة الإصلاح الزراعي مصادرة الملكيات التي تجاوزت سقف 300 هكتار. لكن تأثير هذه الإجراءات كان أقل حدة مقارنة بالرقة، نظراً لصغر الحيازات عموماً؛ فقد بلغ متوسط حجم الحيازة الزراعية في دير الزور عام 1970 حوالي 9.5 هكتارات، ما يعني أن عدد الملكيات الكبيرة المستهدفة بالمصادرة كان محدوداً نسبياً.[45] وبذلك، كانت نتائج إصلاح الأراضي في الرقة أكثر جذرية واتساعاً، في حين جاءت في دير الزور بشكل أقل درامية.

أما فيما يتعلق بمدينة الحسكة، فقد اتخذت السياسات طابعاً مغايراً كلياً، حيث تعود جذور مشروع "الحزام العربي" إلى إحصاء خاص أُجري في منطقة الجزيرةوفقا للمرسوم ٩٣ عام ١٩٦٢، أسفر عن تصنيف نحو 120 ألفاً من السكان الأكراد بوصفهم "أجانب". وبناءً عليه، صدر المرسوم رقم 1360 لعام 1964، والذي نصّ على اعتبار محافظة الحسكة بأكملها منطقة حدودية، محدِّداً الإطار الجغرافي لمشروع الحزام بعمق ١٠-١٥ كيلومتراً وطول 280 كيلومتراً على الحدود مع تركيا، ما يعني فعلياً استهداف تهجير سكان 332 قرية كردية. وفي هذا السياق، جرى توظيف مشروع الفرات كأداة لتنفيذ سياسات تمييزية ممنهجة عبر إعادة هندسة ديموغرافية قسرية، تمثلت في التهجير نحو الداخل، التجهيل، والحرمان من فرص العمل والمساعدات، إلى جانب تطبيق سياسات إسكان موجهة للمكوّن العربي عبر إنشاء مزارع جماعية تابعة للدولة،[46] بما أسهم في ترسيخ التراتبيات الإثنية-السياسية في نظم حوكمة الأراضي والموارد.

على الصعيد السياسي، حقق الإصلاح الزراعي أحد أهداف البعث الجوهرية، إذ نجح في تحجيم نفوذ النخب الريفية التقليدية–وخاصة كبار ملاك الأراضي وزعماء العشائر–الذين كان يُنظر إليهم بوصفهم امتداداً للنظام القديم أو منافسين محتملين لسلطة الدولة المركزية. وبالمقابل، تمكّن البعث من كسب ولاء شريحة واسعة من المزارعين، من خلال منحهم أراضٍ كانت حتى وقت قريب تحت سيطرة نخبة احتكارية محدودة. فأدى هذا التحول إلى بروز سوريا كبلدٍ يضم عدداً كبيراً من صغار المزارعين (العرب)، في انسجام ظاهري مع الأهداف الاشتراكية المعلنة المتعلقة بتفكيك النظام الإقطاعي.

ومع ذلك، لم تُترجم هذه التحولات إلى نهضة اقتصادية أو زراعية واسعة النطاق. فبالرغم من حصول العائلات الفقيرة على قطع من الأراضي، فإن العديد من الحائزين الجدد واجهوا صعوبات متراكبة تمثلت في ضعف الإنتاجية، ونقص الموارد الأساسية، وغياب الدعم الفني والتقني، وعدم القدرة على مواكبة تكاليف الإنتاج الزراعي الحديثة. وبالتالي، أحدثت هذه التغييرات الجذرية تحوّلاً عميقاً في موازين القوى الريفية، خاصة في محافظات شمال شرق سوريا، فتحوّلت العلاقة من تبعية اقتصادية لكبار الملاك إلى تبعية سياسية وإدارية لمؤسسات الدولة والحزب، ما رسّخ نوعاً جديداً من الزبائنية والتبعية الاقتصادية. حيث أعادت هذه الإصلاحات إنتاج علاقات السيطرة بطريقة جديدة، بحيث لم تُحقق تحرراً فعلياً للفلاحين، بل أُدرجوا ضمن شبكة الولاء الحزبي، في ظل دولة مركزية تستخدم أدواتها التنظيمية واستراتيجياتها التنموية للهيمنة على المجتمعات الزراعية وإخضاعها، أكثر من تمكينها أو دعمها اقتصادياً.

- **فترة حُكم حافظ الأسد (1971-2000):**

مع انتقال سوريا إلى مرحلة ما بعد الإصلاحات الزراعية، بدأت حكومة حافظ الأسد بنقل تركيز السياسات الزراعية من مجرد إعادة توزيع الأراضي إلى تكريس هيمنة الدولة البنيوية عبر استراتيجيات تنموية، ما شكّل ملامح مرحلة جديدة تتبلور فيها سياسات التهميش ومظاهر التنمية غير المتكافئة. فعلى الرغم من استكمال تنفيذ إصلاحات الأراضي في المناطق المتبقية، تحوّلت الأولوية الاستراتيجية للدولة نحو تحسين الإنتاجية في الأراضي الزراعية، وتوسيع شبكات الري، ودمج المزارعين بشكل كامل في منظومة الدولة من خلال سياسات الدعم والتسويق الزراعي. وقد شهدت مناطق شمال شرق سوريا تحوّلاً جذرياً في السياسة الزراعية، حيث أصبحت ركيزةً أساسيَّةً في استراتيجية الاكتفاء الذاتي الوطني التي تبنّاها نظام حافظ الأسد، وهو ما انعكس بوضوح في الخطاب الرسمي وخطط التنمية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. ففي هذه المرحلة، أنشأت الدولة ما يمكن وصفه ببنية دعم زراعية شاملة إلى جانب سياسات توزيع الأراضي، هدفت إلى بسط الهيمنة الكاملة على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي، عبر ما يُعرف بـ"السلطة البنيوية التحتية" التي تحكمت من خلالها في قنوات التمويل، وشبكات الري، وتوزيع الأسمدة، والتسويق عبر مؤسسات الدولة.

في شمال شرق البلاد، تجلّى هذا النمط من الهيمنة البنيوية في مشروع ضخم لبناء البنية التحتية المائية، كان أبرز معالمه سد الفرات (سد الطبقة)، الذي اكتمل عام 1973 وأنتج بحيرة الأسد. وقد صُمم هذا المشروع لري ما يصل إلى 640,000 هكتار من الأراضي الزراعية في وادي الفرات، وترافق مع تطوير البنية التحتيَّة المائيَّة من خلال إنشاء شبكات الري وتشجيع حفر الآبار العميقة، ممَّا أدَّى إلى توسُّع رقعة الأراضي المزروعة، بالإضافة إلى بناء قرى زراعية نموذجية ضمن ما عُرف بمشروع وادي الفرات في محافظتي الحسكة والرقة. أما في دير الزور، فقد أنشئت مشاريع ري أصغر حجماً تعتمد على محطات ضخ على نهري الفرات والخابور، بينما تم تطوير مشاريع إضافية في الأراضي الشبه الصحراوية (البادية)، ولا سيما في المناطق المطرية 4 و5، التي كانت تقليدياً مناطق للرعي البدوي. وقد كانت إدارة المياه مركزية بالكامل، حيث سيطرت الدولة على جداول توزيع المياه، وجعلت المزارعين يعتمدون كلياً على البنية التحتية التابعة لمؤسساتها. كما قُيّدت عمليات حفر الآبار الخاصة، إذ أصبحت خاضعة لترخيص رسمي، خاصة بعد صدور قانون المياه لعام 1973، الذي سعى إلى ضبط الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية. واستمرت هذه السياسات لاحقاً، ووفق تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فإن حفر الآبار دون تصريح قانوني كان يُعد انتهاكاً يُعاقب عليه، وفق تقارير الفاو.[47] وكانت إدارة المياه كانت مركزية بالكامل: فقد تحكمت الدولة في جداول توزيع المياه والري، ما جعل المزارعين يعتمدون كلياً على شبكات وقنوات الدولة.

ويجدر بالذكر هنا أهمية انتقال فرع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (International Center for Agricultural Research in Dry Areas - إيكاردا - ICARDA) من بيروت إلى حلب خلال الحرب الأهلية اللبنانية، والذي شكّل نقطة تحول رئيسية في البنية البحثية الزراعية السورية. فقد لعب المركز دوراً محورياً في تطوير الأصناف الجينية لبذور مقاومة للأمراض والآفات الزراعية والتغيرات المناخية، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد ظل هذا المركز خاضعاً لرقابة مؤسسات نظام الأسد، وكان بمثابة القناة البحثية الوحيدة تقريباً التي تدعم السياسات الزراعية الرسمية، مع تركيز شبه حصري على تحسين العائدات في المناطق الزراعية الخصبة، على حساب المناطق القاحلة وشبه القاحلة، كما يشير الباحث سيكاريللي.[48] وبدعم من أبحاث إيكاردا، تحولت الهيئة العامة لإكثار البذار (التي أسست عام 1976) إلى الجهة الحكومية الرئيسة المسؤولة عن إنتاج وتوزيع البذور. في هذا الإطار، خضع تطوير أي صنف جديد لرقابة مركزية صارمة، ولم يكن يُسمح للباحثين بتوزيع البذور مباشرة على المزارعين، بل يتم ذلك حصراً من خلال الدولة وشبكة المراكز الزراعية الرسمية. وقد ترافقت هذه المنظومة مع جهود منظمة، لنشر أنماط الزراعة الحديثة، وتعزيز استخدام تقنيات الري والأسمدة والمبيدات الحشرية.[49] سابقاً، لعب المزارعون دوراً رئيسياً في إدارة الموارد الوراثية لمحاصيلهم، واختيار البذور بناءً على خصائصها المرصودة، أو جودة المحصول، أو مقاومتها المتصورة للأمراض والجفاف. جراء عملية الاختيار المستمرة هذه، ظهرت المئات من السلالات المحلية التي تتكيف مع مناطق محددة.[50] إلا أن سياسات الهيمنة التي مورست على القطاع الزراعي قوضت هذه الممارسات المحلية. منذ الثمانينيات، أسفرت هذه السياسة عن تحديث سريع للقطاع الزراعي السوري، مصحوباً بتصاعد الاعتماد على المدخلات الصناعية والآلات،[51] في حين بيعت البذور المحسّنة بأسعار مدعومة لتشجيع المزارعين على تجديد مخزونهم بشكل دائم. إلا أن هذا التوجه عمّق التبعية الزراعية لنظام الإمداد الزراعي المركزي، الذي لم يُصمم لتمكين صغار المزارعين، بل لخدمة هدف التوسّع الإنتاجي. وقد دفع تكرار موجات الجفاف وفشل المحاصيل، إلى جانب الوعود المتكررة بزيادة الغلال، المزارعين إلى التخلي تدريجياً عن السلالات المحلية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة حقول القمح المزروعة بأصناف حديثة من 8% في عام 1973، إلى 55% بحلول عام 1977، لتبلغ 100% تقريباً في نهاية التسعينيات.[52]

عزّزت حكومة الأسد حضورها في الريف السوري عبر توسيع شبكة التعاونيات الزراعية، التي شهدت تحولاً محورياً عام 1974 مع دمجها في الاتحاد العام للفلاحين، ما جعل العضوية فيها شبه إلزامية لمعظم مزارعي البلاد. أتاح هذا الدمج للدولة وسيلة مباشرة للتغلغل العميق في منظومة الإنتاج الزراعي، وتحويل التعاونيات إلى أدوات لتوزيع المدخلات الزراعية المدعومة–كالأسمدة، البذور، والوقود–إضافة إلى تقديم قروض ميسّرة عبر المصرف الزراعي التعاوني، وهو مؤسسة حكومية قدّمت تسهيلات تمويلية بضمانات المحصول. وكما يشير المؤرخ ريموند هينيبوش،[53] شكّلت هذه المنظومة آلية فعالة لبناء شبكة زبائنية تابعة اقتصاديا للنظام، عزّزت نفوذه السياسي والاجتماعي في الأرياف، سواء لتنفيذ الخطط الزراعية المركزية أو لحشد التأييد الشعبي. ورغم أن هذه الآلية حسّنت نسبياً من قدرة المزارعين على الوصول إلى التمويل والمدخلات، إلا أنها فُرضت ضمن نظام تخطيط استراتيجي صارم يحدد حصصاً إلزامية للمحاصيل الأساسية، وعلى رأسها القمح والقطن، وقيوداً على أنماط الزراعة المسموح بها، بما يخدم أولويات الدولة المركزية. وفي هذا السياق، تحوّلت محافظة الحسكة إلى مركز رئيسي لإنتاج القمح، القطن، والشوندر السكري، بينما احتفظت دير الزور بدورها التقليدي في إنتاج القمح، سواء عبر الزراعة البعلية على أطراف البادية، أو الزراعة المروية بالاعتماد على مياه الفرات، إلى جانب الشعير وتربية المواشي (الأغنام والأبقار)، وحزام نخيل التمر المعروف، إضافة إلى زراعة محدودة للقطن والخضروات في المناطق الخصبة القريبة من النهر.

كما فرضت سياسات الهيمنة لحكومة حافظ الأسد قيوداً صارمة على حرية المزارعين في تنويع محاصيلهم أو تسويقها بحرية، إذ رُبطوا بخطط زراعية مركزية استمرت حتى أواخر تسعينيات القرن الماضي.

فاحتكرت حكومة حافظ الأسد شراء وتسويق المحاصيل "الاستراتيجية"، مثل القمح والشعير والقطن، عبر مؤسسات عامة متخصصة، وشجّعت المزارعين على بيع محاصيلهم لهذه المؤسسات بأسعار محددة مسبقاً من خلال نظام "التحفيز" الذي كان في جوهره آلية إلزام غير مباشرة. على سبيل المثال، كانت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (حبوب) مسؤولة عن شراء القمح والشعير، بينما تولّت المؤسسة العامة لتسويق القطن مهمة إدارة القطن وتسويقه. ورغم أن الدولة وفّرت بعض أشكال الدعم للفلاحين، سواء من خلال الشراء المضمون أو دعم مدخلات الإنتاج كالأسمدة والوقود، إلا أن الأسعار التي كانت تُحددها الدولة أقل بكثير من الأسعار العالمية، ما عنى عملياً أن المزارعين كانوا يخضعون لضريبة غير مباشرة على إنتاجهم الزراعي. وقد قيّد هذا النظام قدرة المزارعين على تحقيق أرباح مجزية أو التوسع في استثماراتهم، وأبقاهم في دائرة التبعية الاقتصادية للدولة دون أن يوفر لهم فرصاً حقيقية للتمكين أو الاستقلال الاقتصادي. ولم تقتصر سياسات الهيمنة البنيوية على التحكّم بالبنى الزراعية والخطط الإنتاجية، بل امتدت لتشمل التحكّم الكامل في سلسلة القيمة الزراعيةالتي تدار من المركز. فقد أنشأت الدولة صوامع حبوب ضخمة في مراكز الإنتاج مثل القامشلي، الحسكة، دير الزور، والرقة، لتخزين المحاصيل، وخاصة القمح والشعير. كما أُقيمت مصانع للسكر في الرقة ودير الزور لمعالجة الشوندر السكري الناتج عن مشروع ري الفرات، إلى جانب محالج قطن في الحسكة والرقة، لتلبية متطلبات التوسع في زراعة القطن المروي. ورغم هذه الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والصناعية ساعدت في توفير فرص عمل محلية وتقليل الاعتماد على النقل الطويل، ظل الشمال الشرقي يُوصَف على نطاق واسع بأنه منطقة مهمّشة اقتصادياً مقارنة بالمركز. فقد كانت المواد الأولية الزراعية التي تنتجها الرقة ودير الزور تُنقل غالباً إلى مراكز صناعية في المركز، حيث تُجرى عمليات المعالجة النهائية أو التصدير، ما حرم المنطقة من فرص خلق قيمة مضافة محلية أو بناء قاعدة صناعية حقيقية. فعلى سبيل المثال: كان القطن المُنتَج في الرقة يُحلج محلياً، لكن الخيوط كانت تُرسل إلى مصانع النسيج في حلب، ما يعني أن فرص العمل في مجال الصناعات النسيجية كانت تُخلق في الغرب، بينما بقيت مناطق الإنتاج نفسها على هامش سلسلة التصنيع. والأمر ذاته انطبق على القمح، إذ كانت مطاحن دمشق تُجري عمليات الطحن والتوزيع، في حين بقيت مناطق الجزيرة دون بنى صناعية متكاملة تدعم التنمية المحلية أو تؤسس لاستقلال اقتصادي نسبي.

رغم ما بدا من إنجازات وطنية على مستوى مشاريع الري والتوسع الزراعي، فإن هذه السياسات عمّقت التفاوت المكاني، وكرّست هشاشة بنيوية مستدامة حالت دون تعزيز التعايش والعدالة المكانية. إذ ترافق مع الخطاب تنموي الذي يقوم على شعارات التحديث والعدالة المجتمعية والمصلحة الوطنية تحت غطاء مشاريع تنموية وبنى تحتية، ممارسات هندسة ديموغرافية أدّت إلى إعادة تشكيل البنية السكانية لمناطق شمال شرق البلاد. حيث أدّى الاختيار الممنهج للمواقع الجغرافية لكثير من هذه المشاريع إلى إخلاء مناطق كاملة من قاطنيها وتطبيق سياسات تمييزية بين المكونات العرقية التي مارستها حكومة الأسد وتجذيرها مكانيا ففي الفترة بين عامي 1973 و1976، قامت حكومة الأسد بتطبيق مخرجات إحصاء عام 1962، الذي جُرّد بموجبه قرابة 120,000 كردي سوري من الجنسية،[54] مما حرمهم من الحقوق المدنية الأساسية، بما في ذلك ملكية الأرض. ونتيجة لغياب الصفة القانونية، تم تصنيف أراضيهم لاحقًا كـ"أراضي دولة" لأن أصحابها باتوا بلا صفة قانونية لتسجيلها،[55] ما قنن مصادرتها رسميًا. وبموجب القرار رقم 521 لعام 1974، أعادت الدولة توزيع نحو 750 كيلومترًا مربعًا من الأراضي الزراعية الخصبة من الأراضي المصادرة على عائلات عربية وافدة، تم استقدامها من مناطق في محافظة الرقة بعد غمر قراها بسبب بحيرة الأسد.[56] وقد أُقيمت في هذا السياق نحو 35 قرية زراعية نموذجية شمال محافظة الحسكة، ضمن إكمال لسياسات "مشروع الحزام العربي"، وحققت هذه القرى تنفيذ مشروع الهندسة الديموغرافية الاستراتيجي،[57] والذي صُمم لتشكيل طوق سكاني عربي يفصل بين الأكراد السوريين والأكراد في تركيا، على امتداد شريط حدودي ممتد من الحدود العراقية شرقاً إلى رأس العين غرباً. اختيرت مواقع هذه القرى بعناية لخدمة هذا الهدف الجيوسياسي، في ظل بيئة سياسية كانت تقيّد بشدة الحريات الثقافية والسياسية للأكراد، وتعتبر أي تعبير عن الهوية تهديدًا للأمن القومي.

في المقابل، تمتّع الوافدون الجدد بامتيازات حكومية واسعة، شملت تسهيلات ائتمانية، ومستلزمات زراعية مدعومة، وبنية تحتية متطورة. أما المزارعون الأكراد المحليون، فقد حُصروا في حيازات صغيرة محرومة من أي دعم حكومي، أو أُجبروا على العمل كمستأجرين لدى المستفيدين من إعادة التوزيع. وبذلك، تعمّقت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على أسس عرقية، في سياق تحوّلت فيه الاستثمارات الحكومية إلى أداة لتعزيز الولاء السياسي، وتكريس سيطرة الدولة عبر منظومة من الامتيازات المقنّنة. غذت هذه الممارسات بدورها النزعات الإثنية والطائفية[58] والاستقطابات والتفاوتات الاجتماعية الهوياتية[59] وفقًا للترتيبات المكانية[60] مما أسفر عن إنتاج اقتصاديات سياسية متصدعة[61] وتهتك الروابط المجتمعية وتجذر أزمة الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع. ومع تعاظم سلطة الدولة في الأطراف، أصبحت العلاقة بين المجتمع المحلي والدولة محكومة بمزيج من الزبائنية ذات التعبية الاقتصادية والسيطرة المركزية، مما أدخله في دائرة تبعية غير متكافئة دون امتلاكه أدوات السيادة على موارده.

على الرغم من أن السياسات الزراعية في عهد حافظ الأسد قد حققت في بعض المراحل نوعاً من الاكتفاء الذاتي، وسجلت زيادات ملحوظة في إنتاج القمح والقطن وتصدير الفائض في مواسم معينة، إلا أن العديد من هذه المشاريع أخفقت في بلوغ أهدافها المأمولة من حيث الكفاءة أو الجدوى الاقتصادية. فقد توسّعت البنية الزراعية كمياً، لكن ذلك لم يُترجم إلى عوائد تنموية متوازية، لا على مستوى تحسين الإنتاجية ولا على صعيد تطوير الريف. فعانت المنشآت الزراعية المُدارة مركزياً من البيروقراطية وضعف الكفاءة التشغيلية، مما قوّض قدرتها على تلبية متطلبات النمو المستدام. كما ارتبطت هذه التحولات البنيوية، والممارسات التمييزية، بسياسات استخراجية قصيرة الأمد، أدّت إلى تسريع وتيرة استنزاف الموارد البيئية، وخاصة المياه الجوفية وخصوبة التربة. وبدأت آثار "العنف البيئي البطيء"–المتراكمة عبر عقود من التهميش والتقويض التنموي–تطفو على السطح، كاشفةً عن تصدعات هيكلية في النموذج الزراعي المفروض، وممهدةً لأزمات اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية متركبة. فبينما نما إنتاج الجزيرة من حيث القيمة المطلقة خلال السبعينيات والتسعينيات، ترافق هذا النمو مع استغلال مفرط للمياه السطحية والجوفية، بما في ذلك حفر آلاف الآبار لتوسيع الرقعة الزراعية باتجاه البادية، فضلاً عن اعتماد الزراعة الأحادية للمحاصيل الاستراتيجية. فقد أدى ذلك إلى اختلال التوازن الهيدرولوجي في المنطقة، حيث أقرّت التقارير الرسمية السورية بحلول عام 2001 أن معدّل استخراج المياه من حوض الخابور في محافظة الحسكة تجاوز ثلاثة أضعاف معدل التجدد الطبيعي، وهو ما أدّى لاحقاً إلى جفاف شبه كامل في أجزاء واسعة من الحوض. ونتج عن عقود من سوء إدارة الموارد المائية، والزراعة الأحادية، تملّح التربة وتراجع مخزون المياه الجوفية، مما فاقم هشاشة القطاع الزراعي. إلى جانب ذلك، ومع تصاعد ضغط الدولة لتحويل أراضٍ من البادية إلى الاستعمال الزراعي، تقلصت المساحات المخصصة للرعي، مما أدى إلى زيادة الكثافة الحيوانية في مناطق محدودة، ونتج عنه رعي جائر وتآكل للتربة. وبحلول أواخر التسعينيات، أصبحت العديد من مزارع الدولة والمرافق الصناعية الزراعية تسجّل خسائر مالية.

فترة حُكم بشار الأسد وصولا إلى الثورة (٢٠٠٠-2011):

مع تولّي بشار الأسد الحكم خلفاً لوالده في عام 2000، دخلت سوريا مرحلة حذرة من تحرير السوق الزراعي، ترافقت مع تغييرات قانونية وهيكلية بدأت تُقلّص تدريجياً من بعض الضمانات الاجتماعية القديمة، في وقتٍ كانت فيه الزراعة تواجه ضغوطاً بيئية واقتصادية متزايدة. في هذا السياق، أصدرت الحكومة القرار رقم 83 لعام 2000، الذي نصّ على إعادة توزيع ما تبقى من مزارع الدولة على الأفراد.[62] وقد شملت هذه الأراضي مساحات واسعة كانت لا تزال تُدار مباشرة من قِبل الدولة منذ الستينيات، إما عبر العمالة المأجورة أو التعاونيات الزراعية. ورغم الترويج لهذا القرار كخطوة تهدف إلى دعم صغار المزارعين وتمكينهم، إلا أن النتائج العملية عكست واقعاً مغايراً؛ إذ لم يؤدّ القرار إلى توسيع قاعدة ملكية الأراضي الزراعية، بل عزّز نفوذ الشبكات الزبائنية والولاء المرتبطة بالنظام، حيث انتقلت ملكية بعض هذه الأراضي إلى شخصيات محلية متنفذة، في حين بقيت أراضٍ أخرى محل نزاع قانوني بين ورثة المالكين الأصليين والمستفيدين الجدد.

وبهذا، لم يسهم القرار في تحفيز تحول هيكلي عادل في الريف بقدر ما عمّق من تماهي الزراعة مع المؤسسة الحاكمة، وأنهى فعليًا المرحلة التي عُرفت بإصلاح الأراضي. وتحوّل الخطاب الرسمي بعد ذلك نحو ما سُمّي بـ"ترشيد إدارة الأراضي الحكومية" و"تحرير القطاع"، حيث لم تعد مسألة إعادة توزيع الأرض في صلب الأولويات، بل حلّت مكانها قضية إعادة تنظيم الحيازة والإنتاج الزراعي ضمن منطق إداري-اقتصادي جديد تقوده الدولة، مع انفتاح جزئي على الخصخصة المقنّنة. وضمن هذا التوجه، تم إصدار قانون العلاقات الزراعية رقم 56 لعام 2004،[63] الذي ألغى فعلياً القانون القديم لعام 1958، والذي كان ينظم علاقة العمل بين ملاك الأراضي والمزارعين المستأجرين أو العمال الزراعيين، وكان يُعد من الركائز القانونية التي وفّرت حدًا أدنى من الحماية الاجتماعية للفئات الزراعية الأكثر هشاشة.

مع القانون الجديد، تقلّصت هذه الحماية بشكل كبير، حيث أصبح بإمكان ملاك الأراضي إدارة أراضيهم بحرية أكبر دون الخضوع للقيود التي كانت تمنح أفضلية قانونية للمستأجرين. جاء هذا التحول في إطار ما سماه بشار الأسد "الاقتصاد الاجتماعي-السوقي"، وهي رؤية اعترفت ضمنيًا بأن النموذج الزراعي الحمائي الذي قادته الدولة لم يعد مجدياً، بل تحول إلى عبء على النمو الاقتصادي. كما تواصلت أنماط التمييز العرقي في السياسات الزراعية، إذ شهد عام 2007 مصادرة نحو 600 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية في منطقة المالكية (ديريك)، التي كانت في معظمها مملوكة لمزارعين أكراد، وأُعيد توزيعها لصالح عائلات عربية ، ضمن امتداد زمني لمشروع الحزام العربي. وبحلول عام 2010، كانت أنماط الحيازة الزراعية في سوريا قد أصبحت شديدة التعقيد وغير مستقرة. فقد تنوّعت بين أراضٍ صغيرة مملوكة ملكية خاصة، وغالباً ما كانت مجزأة بسبب الوراثة؛ وأراضٍ مشمولة بنظام "الانتفاع" طويل الأمد من مرحلة الإصلاح الزراعي، لم يحصل أصحابها في كثير من الحالات على سندات ملكية رسمية؛ إلى جانب أراضي الدولة، التي شملت مراعي، غابات، وصحارى في الغالب غير صالحة للزراعة. ووفقاً لبيانات وزارة الزراعة السورية، صُنّفت نحو 62%[63] من مساحة سوريا (18.5 مليون هكتار) كـ"أراضي دولة"، بينما لم تتجاوز نسبة الأراضي الخاصة 38%.[64] ورغم هذه النسب، كان معظم المزارعين يعملون ضمن هذه الحصة الضيقة من الأراضي الخاصة أو الموزعة سابقاً، نظراً لعدم صلاحية معظم أراضي الدولة للزراعة.

تزامنت التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها سوريا في مطلع عهد بشار الأسد مع مرحلة جفاف غير مسبوقة بين عامي 2006 و2010، تُعدّ من أشدّ موجات الجفاف توثيقاً في السجلات المناخية الحديثة، وقد ضربت بقسوة المناطق الشمالية الشرقية، حيث انخفضت معدلات الهطول المطري بنسبة وصلت إلى 95% دون المتوسط. ترافقت هذه الأزمة المناخية الحادة مع تراجع حاد في العائدات النفطية السورية، ما حدّ من قدرة الدولة على الاستجابة الفعّالة، في ظل غياب أي رؤية بديلة أو سياسات استدامة بيئية. وتحت ضغط الأزمة المالية وباسم "الإصلاح الاقتصادي"، اتخذت الحكومة في عام 2008 قراراً استراتيجياً يقضي بتخفيض الدعم الحكومي عن الوقود والأسمدة، في إطار تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي التي روّج لها النظام تحت لافتة "الاقتصاد الاجتماعي-السوقي". وقد أدى هذا القرار إلى ارتفاع أسعار الديزل بنسبة تراوحت بين١٨٠ - ٢٥٧٪،[65] وزيادة أسعار الأسمدة بنسب تراوحت بين 200% و450%،[66] وهو ما خلّف أثراً كارثياً على المزارعين، خصوصاً في المناطق المعتمدة على نظم الري عبر المضخات، والذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تغطية تكاليف الإنتاج. وانعكس هذا التحول بشدة على منطقة شمال شرق سوريا، التي كانت تسجل أصلاً أعلى معدلات الفقر والحرمان التنموي، في ظل تراجع الدعم المؤسسي المزمن، وعدم قدرة المزارعين على بناء احتياطيات مالية أو مصادر دخل بديلة. وهكذا، تحوّل العنف البنيوي طويل الأمد إلى أزمة ملموسة ومباشرة: فمع جفاف الآبار، وغياب الدعم، تحولت الأراضي الزراعية المنتجة إلى أراضٍ قاحلة. وفشلت المحاصيل الأساسية، خاصة القمح والشعير، في محافظات الحسكة، الرقة، ودير الزور، حتى في المناطق التي تعتمد على الري، نتيجة ضعف المياه وارتفاع تكاليف تشغيل المضخات. كما أدى جفاف المراعي وارتفاع أسعار الأعلاف إلى انخفاض حاد في أعداد المواشي، ما زاد من هشاشة الأمن الغذائي في البلاد. وبحلول عام 2008، وللمرة الأولى في تاريخها الحديث، اضطرت سوريا إلى استيراد القمح لتغطية العجز المتنامي في الإنتاج المحلي، في تراجع رمزي ومادي لمكانة البلاد التي لطالما اعتُبرت مكتفية ذاتياً في إنتاج الحبوب.

تبنّى نظام بشار الأسد، في مواجهة الكارثة البيئية والاجتماعية المتفاقمة بين عامي 2006 و2010، سياسة إنكار وتبسيط، ساعياً إلى التقليل من حجم الأزمة، قبل أن يتحول إلى تحميل المسؤولية حصرياً لظاهرتي الجفاف والتغير المناخي. وقد جرى تصوير الأزمة في الخطاب الرسمي بوصفها قضاءً وقدراً خارجاً عن نطاق السيطرة الحكومية، متجاهلاً التراكم التاريخي للسياسات التي ساهمت في خلق هشاشة بنيوية داخل القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية. غير أن الدراسات المستقلة، بما فيها تقييمات منظمات دولية، أظهرت بوضوح أن الضغوط السياسية والاقتصادية الناتجة عن قرارات الحكومة، مثل رفع الدعم وخصخصة الموارد، كان لها أثر أشد من العوامل المناخية البحتة. فقد أسهمت سياسات التهميش الممنهج والتقويض التنموي طويل الأمد في خلق نظام زراعي هش يفتقر إلى المرونة في مواجهة الصدمات. إذ لم تُنشأ بنية تحتية قادرة على التكيف مع تقلبات المناخ، بل ظل القطاع الزراعي مرتهناً للدعم المركزي، دون استقلالية في التمويل أو أدوات التكيّف المحلي. ولم تكن السياسات التمييزية بعيدة عن إدارة الأزمة: ففي عام 2009، وجّه النظام المساعدات الدولية المقدمة لمواجهة الجفاف حصرياً إلى منطقة الشدادي ذات الغالبية العربية، بينما حُرمت القرى الكردية المجاورة من أي دعم، في استمرارٍ لنهج النظام الرامي إلى ترسيخ الهيمنة الديموغرافية العربية.[67] يعكس هذا التمييز العرقي المكشوف كيفية تسييس الكارثة البيئية واستخدامها أداة لإعادة إنتاج السلطة، لا كفرصة لإنصاف المناطق المهمشة أو تصحيح الاختلالات البنيوية المتراكمة. وبحلول عام 2010، كان القطاع الزراعي السوري في حالة تراجع ملموس، بينما كانت التوترات الاجتماعية تتصاعد في الأوساط الريفية. انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 17%، بعدما كانت تقارب 25% في الثمانينيات، في حين كان انعدام الأمن الغذائي ينتشر تدريجياً على خلفية الجفاف الحاد وسحب الدعم الحكومي عن المدخلات الأساسية.

قدّرت الأمم المتحدة أنه بحلول عام 2010، كان نحو 1.3 مليون شخص في شمال شرق سوريا قد تضرروا بشدة من آثار الجفاف والانهيار الزراعي، فيما فقد ما يقارب 800,000 شخص سبل عيشهم بالكامل. لم تقتصر الخسائر على الدخل والإنتاج، بل امتدّ الانهيار ليشمل الأمن الغذائي الأساسي للأسر الريفية، حيث خرج آلاف المزارعين من دورة الإنتاج، فاقدين الأرض والدخل والقدرة على تأمين قوتهم اليومي. وقد أدى هذا التدهور البنيوي إلى موجة نزوح داخلي حادة، إذ تشير التقديرات إلى انتقال ما بين 40,000 و60,000 أسرة من منطقة الجزيرة إلى مدن ومناطق أخرى، في واحدة من أكبر حركات النزوح الداخلي المرتبطة بعوامل بيئية-سياسية في التاريخ الحديث لسوريا. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام جاءت أقل بكثير من التقديرات الأولية للأمم المتحدة، التي كانت قد رجّحت تأثر أكثر من مليون نسمة، فإن حجم النزوح شكّل تحولاً ديموغرافياً نوعياً في المنطقة، له تبعات طويلة المدى. فلجأ معظم النازحين إلى العشوائيات الحضرية ومناطق المخالفات الجماعية في أطراف دمشق وحلب ، فيما انتقل آخرون إلى مناطق زراعية أقل تضرراً، بحثاً عن فرص عمل في محاولة يائسة لإعادة بناء سبل العيش.[68] و تمثّل هذه الهجرة البيئية-الاقتصادية، الناتجة عن "العنف البطيء" ، إحدى أكبر موجات النزوح الداخلي في التاريخ الحديث لسوريا غير المرتبطة مباشرة بالنزاع المسلح، لكنها لا تقل عنه أثراً في تفكيك الأنسجة المجتمعية وتآكل الثقة في الدولة. وقد شكّل التلاقي بين الجفاف المدمّر ورفع سياسات الدعم الزراعي، نقطة انهيار مفصلية للنموذج الزراعي البعثي، الذي طالما روّج له كأداة للعدالة الاجتماعية والتمكين الريفي.

وبذلك، يمكن اعتبار هذه الأزمة أحد العوامل الهيكلية الكامنة التي ساهمت في تأجيج مشاعر الغضب والإقصاء والتهميش، فتحوّل الركود الزراعي في شمال شرق سوريا، قبيل الثورة، إلى مصدر توتر اجتماعي عميق ومتعدد الأبعاد. فالأزمة لم تكن فقط في تدهور الإنتاج أو الجفاف، بل في تراكم الشعور بالإقصاء، وغياب العدالة المكانية والاجتماعية، وفي فشل الدولة في تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات الزراعية. فاستمر التهميش المنهجي للمجتمعات الكردية، سواء من حيث الدعم الزراعي أو الاعتراف القانوني بملكية الأرض أو أبسط حقوق المواطنة، ما فاقم شعورها بالعزلة والتمييز. في الوقت ذاته، واجه المزارعون العرب في مناطق الجزيرة تحديات متزايدة، مثل فقدان ملكية الأرض بسبب تراكم الديون، أو انهيار الجدوى الاقتصادية للنشاط الزراعي في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع العوائد.

وهكذا، تراكبت الأزمة البيئية مع صدمة اقتصادية واجتماعية متجذرة، ما جعل الريف السوري، خاصة في الشمال الشرقي، أرضًا خصبة للاحتقان والتمرد عشية انطلاق الانتفاضة السورية في عام 2011.[69]

٤.٢.٢. الإدارة الذاتية والحوكمة الزراعية وتحدياتها في سنوات النزاع

- **سياق النزاع والتحديات الأمنية والاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠٢٤):**

غذّت سياسات العنف البطيء والهيمنة على القطاع الزراعي تصاعد ممارسات العنف المباشر خلال النزاع بين 2011 و2025 في شمال شرق سوريا.[70] ترافقت هذه المرحلة مع تغيّر خطوط السيطرة وارتكاب انتهاكات موثقة من مختلف الأطراف، إلى جانب تفشي الفساد، والمحسوبيات، واقتصاد الأزمات، والتهجير القسري، ما عمّق الشروخ المجتمعية وزعزع الثقة بين السكان وسلطات الأمر الواقع. وهكذا، لم تعد أزمة الثقة مقتصرة على النظام السابق، بل تجذّرت أعمق في العلاقة بين السكان المحليين وسلطات الأمر الواقع، وسط بيئة سياسية واجتماعية مفككة، يُعاد فيها إنتاج التهميش بأشكال جديدة. فالصراع لم يُعد فقط على الموارد أو السلطة، بل أصبح أيضاً صراعاً على الحق في الانتماء، والحماية، والتوزيع العادل للفرص والخدمات في بيئة فقدت مرجعياتها السياسية والاجتماعية.

- بدايات الإدارة الذاتية في مناطق شمال شرق سوريا

عندما اندلعت الاحتجاجات في بدايات عام 2011، كانت المناطق في شمال شرق سوريا، تشغل موقعاً مزدوجاً ومعقّداً في المشهد السياسي والاجتماعي. فمن جهة، شكّلت هذه المناطق قاعدة دعم تقليدية للنظام، نابعة من علاقة زبائنية جذرها إرث إصلاح الأراضي وسياسات التعاونيات الزراعية، التي منحت بعض الشرائح الفلاحية مكاسب مادية وشكلاً من أشكال التبعية السياسية والإدارية والاقتصادية. ومن جهة أخرى، كانت هذه المناطق أيضاً مصدراً كامناً للسخط الاجتماعي، نتيجة تراكم المظالم التاريخية، وتفاقم الأعباء الاقتصادية على الفئات التي لم تستفد من هذه البرامج أو اقصيت منها. وهكذا، تحوّلت المناطق الزراعية، التي طالما استُخدمت كـ"مخزون استراتيجي" للنظام، إلى ساحات للمطالبة بالتغيير. ففي الحسكة، على سبيل المثال، شاركت مجموعات من المزارعين وأبناء العشائر المهمّشة في احتجاجات منتصف عام 2011، مطالبين بإصلاحات بنيوية، ومعبرين عن غضبهم من الإهمال المؤسسي والتهميش السياسي. وعلى الرغم من أن منطقة الجزيرة لم تشهد آنذاك حركة احتجاجية موحدة على غرار مناطق درعا أو حمص - وهو ما يُعزى جزئياً إلى الوجود الأمني الكثيف للنظام والتركيبة الإثنية المعقدة لسكانها - فإن العنف الهيكلي المتراكم لعقود ساهم في تآكل شرعية الدولة في أذهان كثير من سكانها. وسرعان ما تحول هذا العنف البطيء وغير المرئي إلى عنف مباشر مرئي مع تصاعد وتيرة النزاع المسلح في عام 2012. فقد أدّى التحول من الاحتجاجات السلمية إلى المواجهة المسلحة إلى إعادة تموضع استراتيجي لقوات النظام السابق، التي انسحبت تدريجياً من المناطق الريفية والهامشية، للدفاع عن المراكز الحضرية الأساسية. وبحلول منتصف عام 2012، انسحبت القوات الحكومية شبه كلياً من محافظة الحسكة وأجزاء واسعة من شمال شرق سوريا، تاركة فراغاً سياسياً تم ملؤه في إطار تفاهم ضمني مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، الذي بسط سيطرته على المناطق ذات الغالبية الكردية، بينما اقتصر الوجود الحكومي على جيوب محدودة في مدينتي الحسكة والقامشلي. وقد أدّى هذا الفراغ إلى تحولات جوهرية في البنية الإدارية ونمط إدارة القطاع الزراعي. ففي غياب المؤسسات الرسمية، ظهرت نماذج محلية بديلة للتنظيم: في المناطق الكردية، تأسست مجالس محلية (2012-2013) تولّت تنسيق عمليات الزراعة والحصاد، بينما اضطلع شيوخ العشائر في القرى العربية، في بعض الحالات، بدور وسطاء لفرض هدنات محلية مؤقتة تتيح استمرار الأنشطة الزراعية والحصاد رغم اقتراب جبهات القتال.

في سياق التحولات السياسية والتنظيمية التي أعقبت انسحاب قوات النظام من شمال شرق سوريا، بادر حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) - مدعوماً بأذرعه العسكرية، وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ) - إلى تأسيس منظومة إدارية انتقالية في عام 2013. وقد تطوّرت هذه المنظومة تدريجياً لتُشكّل ما يُعرف رسمياً اليوم بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES)، التي أُعلن عنها عام 2014. ورغم أن قدرات هذه الإدارة الوليدة كانت محدودة في البداية بفعل ظروف الحرب وعدم الاستقرار، فإنها سرعان ما رسّخت سلطتها التنظيمية على الأرض، وتولّت إدارة قطاعات حيوية من بينها الزراعة، في إطار سعيها لتأمين الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولتحقيق هذه الأهداف، أنشأت الإدارة الذاتية ما يُعرف اليوم بـ"هيئة الزراعة والري"، وهي كيان مؤسسي مختص بالشأن الزراعيّ ومتطلبات المزارعين والأمور المتعلقة بالري. وفي البداية تولى مهمة دعم الحفاظ على إنتاج المحاصيل الزراعية وتوزيع المدخلات الأساسية مثل البذور والأسمدة والمحروقات ضمن الإمكانيات المتاحة. وفي محاولة لضمان الأمن الغذائي، تبنّت الهيئة نموذجاً مؤسساتياً مستلهماً من تجربة المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب التي كانت قائمة في عهد النظام السابق، عبر آليات منظمة لشراء المحاصيل من المزارعين مباشرة، وخصوصاً القمح، من أجل تأمين احتياجات السكان من مادة الخبز، باعتبارها أولوية معيشية واستراتيجية.

- النزاع المسلح مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (٢٠١٤ - ٢٠١٨):

واجهت مؤسسات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا تحديات أمنية واستراتيجية بالغة التعقيد خلال السنوات الأولى لتشكّلها، خاصة في ظل تصاعد المواجهات العسكرية مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتعدد الفاعلين المسلحين في المنطقة. وقد تركت هذه التحديات تداعيات سلبية جسيمة على منظومة القطاع الزراعي. ففي عام 2014، شهدت المنطقة توسّعاً كبيراً في نفوذ تنظيم داعش، الذي تمكن من السيطرة على مساحات واسعة في شمال شرق سوريا، بما في ذلك سدّ الطبقة على نهر الفرات.[71] وقد هدّد التنظيم باستخدام السد كسلاح مائي، سواء من خلال إغراق المناطق المنخفضة أو قطع المياه عنها، فيما كان يمكن أن يتحول إلى كارثة إنسانية وبيئية واسعة النطاق، قبل أن تستعيد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) السيطرة عليه وتمنع تفاقم السيناريو. كما اعتمد تنظيم داعش، في المناطق التي سيطر عليها، مقاربة استغلالية للقطاع الزراعي بوصفه أداة حرب ومصدراً رئيسياً للإيرادات. فقد استولى على المنشآت الزراعية الاستراتيجية، من صوامع القمح إلى مراكز التخزين، وفرض هيمنة مباشرة على سلسلة إنتاج وتوزيع الحبوب، وخاصة القمح. كما فرض التنظيم ضريبة الزكاة على المحاصيل الزراعية، وقام بتقييد نوعية المحاصيل المسموح بزراعتها، بما يتناسب مع أولوياته اللوجستية، مفضلاً القمح كمصدر غذائي أساسي لمقاتليه ولسكان المناطق التي اعتبرها تحت حكمه. وتشير التقارير إلى أن التنظيم عمل على احتكار الحبوب، فخزّن كميات ضخمة من القمح خلال عام 2015، محاولاً بيعها في السوق السوداء. كما تحول المزارعون إلى أهداف مباشرة للاضطهاد، لا سيما أولئك الذين رفضوا التعاون أو خالفوا أوامر التنظيم، وتعرض العديد منهم للعنف، والمصادرة، والتهجير.[72] كما فرض داعش قيوداً اجتماعية صارمة على العمل الزراعي، بما في ذلك منع النساء من العمل في الحقول إلى جانب الرجال، ما أضرّ بنمط الإنتاج الزراعي التقليدي الذي كان يعتمد بشكل كبير على عمل الأسرة بأكملها. وبالإضافة إلى القيود التنظيمية، عمد التنظيم إلى استخدام وسائل تدمير ممنهجة للبنية الزراعية، كتفخيخ في مضخات الري أو إحراق الحقول، مما تسبب في أضرار بنيوية مستدامة، وأدى إلى عجز كثير من المزارعين النازحين عن استثمار أراضيهم حتى بعد انسحاب التنظيم من تلك المناطق.

وقد انعكست هذه الأوضاع في مؤشرات إحصائية صادمة بحلول عام 2015: فقد تراجعت المساحات المزروعة على المستوى الوطني بنسبة تقارب 30%، في حين انخفضت مساحة الأراضي المروية بنسبة 50% مقارنةً بمستويات ما قبل النزاع. أما في المناطق الأساسية لإنتاج القمح، فقد سُجّل انخفاض في حجم الإنتاج بنسبة تقارب النصف، ما أدى إلى تحوّل سوريا من دولة مصدّرة للقمح إلى دولة تعتمد على الواردات والمعونات الغذائية.[73]
لم ينجُ القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، بما في ذلك موارده الحيوية وبنيته التحتية الداعمة، من الدمار الواسع النطاق خلال العمليات العسكرية التي شنتها قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، ولا من تبعات الهجمات الانتقامية التي أعقبت انحسار التنظيم. فقد تبنّى تنظيم داعش، خلال تراجعه، استراتيجية تدميرية ممنهجة تمثّلت في إحراق مساحات شاسعة من حقول القمح والشعير، ما شكّل أحد أبرز مظاهر توظيف الموارد الطبيعية والبيئية كسلاح حرب ضد المجتمعات المحلية وتبادل أصابع الاتهامات.[74] وقد وثّقت دراسات أكاديمية وتحليلات معتمدة على صور الأقمار الصناعية، صادرة في عام 2019، انتشار ظاهرة الحرائق المتعمّدة في شمال شرق البلاد، وأظهرت أن جزءا هذه الحرائق افتعلتها خلايا نائمة تابعة للتنظيم بهدف ممارسة ضغوط نفسية على السكان، ودفع المزارعين إلى النزوح القسري أو الخضوع لمنظومة الإتاوات.[75] كما استخدم التنظيم هذه التكتيكات كعقوبة جماعية للمجتمعات التي تمردت على سلطته، مما أدى إلى خسائر هائلة في المحاصيل الاستراتيجية وتقويض منظومة الأمن الغذائي للسكان المدنيين. ورغم أن بعض الحرائق كانت عرضية أو ناجمة عن العمليات القتالية، فإن الأثر التراكمي المدمر لهذه الظاهرة كان مضاعفاً، حيث تحوّل مصدر الغذاء الأساسي في المنطقة إلى أداة ترهيب وإخضاع ممنهج. ووفق تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عام 2017، قُدّرت الخسائر الإجمالية التي لحقت بالقطاع الزراعي السوري بين عامي 2011 و2016 بأكثر من 16 مليار دولار، منها ما يزيد عن 3 مليارات دولار ناتجة عن الدمار الذي طال البنية التحتية للري والمزارع.[76] ففي محافظة دير الزور، على سبيل المثال، تعرضت أنظمة الري المرتبطة بنهر الفرات إلى أضرار جسيمة خلال سنوات القتال، ما أدى إلى شلل شبه كامل في النشاط الزراعي وانهيار الأمن الغذائي المحلي. وفي ريف الرقة، أدّت المعارك العنيفة ضد تنظيم داعش إلى تدمير قنوات الري، وزرع الحقول بالألغام، ما أعاق استئناف الزراعة حتى بعد تحرير المنطقة. كما تعرض سد الطبقة لأضرار مباشرة، وأصبحت توربيناته خارج الخدمة بشكل متقطع، ما انعكس سلباً على تنظيم المياه وري الأراضي الزراعية. أما محافظة الحسكة، التي كانت تساهم بما يقارب 1.7 مليون طن من القمح عام 2011 - أي ما يعادل بين 34 و45% من إجمالي الإنتاج الوطني - فقد شهدت انهياراً حاداً في الإنتاج نتيجة النزاع والظروف المناخية القاسية. فبحلول عام 2018، تراجع إنتاج القمح إلى 500 ألف طن فقط،[77] مسجلاً انخفاضاً بنسبة 71% مقارنة بعام 2011. ورغم أن تراجع الإنتاجية كان عاملاً جزئياً، إلا أن السبب الجوهري يكمن في ترك مساحات واسعة من الأراضي دون زراعة بسبب انعدام الأمن، وانتشار الألغام، والتهجير القسري للعمال الزراعيين والسكان المحليين.

- النزاع المتعدد الأطراف والعمليات العسكرية التركية:

لم تقتصر التحديات التي واجهت القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا على خطر خلايا تنظيم داعش، بل تفاقمت بفعل الصراع العسكري متعدد الأطراف، الذي شمل القوات الحكومية، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ومجموعة من الفصائل المعارضة المسلحة وضغوطات الحكومة التركية. ويبرز تحدّي المياه كأحد أبرز أدوات النفوذ التركي منذ ٢٠١٣، إذ تحوّلت السيطرة على الموارد المائية إلى ورقة ضغط استراتيجية. حيث شرعت تركيا باتخاذ إجراءات أحادية الجانب لتقليص تدفق مياه نهر الفرات إلى الأراضي السورية بشكل متقطع، ما انعكس سلباً على المنظومات الزراعية والطاقة، وخاصة في المناطق التي تعتمد على الفرات كمصدر رئيسي للري وتوليد الطاقة الكهرومائية.

أدى انخفاض منسوب النهر إلى تقليص مساحة الأراضي المروية، وانخفاض إنتاج الكهرباء، وتفاقم انعدام الأمن المائي. أما في حوض الخابور، فقد تحوّلت أجزاء واسعة من النهر إلى جداول موسمية هامشية، بفعل مشاريع السدود التركية المقامة على روافده، وتدهور تدفقه خلال الصيف، ما أفضى إلى استخدامه كمكبّ نفايات ومصدر محتمل للتلوث البيئي والصحي. وبالتالي أصبحت تركيا، إلى جانب الفصائل المسلحة التابعة لها، من أبرز الجهات المعرقلة التي تواجهها الإدارة الذاتية والمجتمعات الزراعية المحلية عند التخطيط لأي برامج تنموية في شمال شرق سوريا، لا سيما في القطاع الزراعي. كما اتبعت تركيا سياسة ممنهجة تهدف إلى تقويض اقتصاد الإدارة الذاتية، من خلال إجراءات عملية، أبرزها إغلاق المعابر التجارية، وفرض قيود على إدخال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك بذور القمح والمعدات الزراعية الضرورية لاستمرار الإنتاج.[78]

وشكّلت العمليات العسكرية التركية المتعاقبة أحد أبرز العوامل المساهمة في تقويض مقومات الزراعة والبنية الاقتصادية للمنطقة. ففي عام 2018، شنت تركيا عملية "غصن الزيتون" في عفرين، تلتها عملية "نبع السلام" في عام 2019، التي استهدفت مناطق واسعة شرق نهر الفرات. وأسفرت هذه العمليات عن استيلاء القوات التركية وفصائل المعارضة الموالية لها على الشريط الحدودي الشمالي، بما يشمل مدن عفرين، رأس العين (سري كانيه)، وتل أبيض، والتي تُعد هذه المناطق من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في شمال سوريا، وتشتهر بإنتاج القمح والقطن والزيتون. وترافقت هذه السيطرة العسكرية ترافقت مع موجات نزوح جماعي للسكان الأصليين، وسط تقارير موثقة عن عمليات نهب منهجية للمحاصيل الزراعية، والاستيلاء على الأراضي، وتعطيل متعمد للتجارة عبر خطوط النزاع. كما تعرضت البنية التحتية الزراعية لأضرار جسيمة، شملت تدمير البساتين، تخريب شبكات الري والسدود، وتلويث الأراضي بالألغام، أو هجرها نتيجة انعدام الأمان. تفاقمت هذه الأزمات منذ عام 2019، إثر سيطرة القوات المدعومة من تركيا على محطة مياه علوك قرب مدينة رأس العين، وهي محطة حيوية[79] تزود أكثر من نصف مليون نسمة في محافظة الحسكة بمياه الشرب. تحوّل تشغيل المحطة إلى أداة مساومة سياسية، إذ تم تسجيل انقطاعات متكررة لإمدادات المياه بذريعة مشاكل تقنية أو خلافات إدارية، ما دفع منظمات إنسانية إلى إدانة استخدام المياه كسلاح سياسي، واعتباره شكلاً من أشكال العقاب الجماعي للسكان المدنيين. كما أفضى وجود الفصائل المسلحة المدعومة من أنقرة إلى حالة من اللايقين والقلق المستمر، لا سيما في المناطق المتاخمة لخطوط النزاع. إذ يخشى العديد من المزارعين من تجدد الاشتباكات أو توسيع ما تُعرف بـ"المنطقة الآمنة" التركية، مما قد يفضي إلى فقدان أراضيهم ومصادر دخلهم الأساسية.

في ظل هذا الواقع، بات معظم سكان مناطق شمال شرق سوريا يعتمدون على مولدات كهربائية محلية محدودة القدرة، توفر الكهرباء لعدد محدود من الساعات يوميًا، في غياب شبه تام لشبكة الكهرباء الوطنية. ويؤثر هذا الانقطاع في القدرة على تشغيل مضخات الري، تبريد المنتجات الزراعية، وضمان سلاسل التوريد الزراعي الأساسية. ففي ظل انهيار البنية التحتية للكهرباء، اتجه المزارعون نحو استخدام الألواح الشمسية لتشغيل مضخات المياه بوصفها بديلاً للديزل والشبكات الكهربائية المنهارة، حيث وصل الاستخدام في مدينة الحسكة إلى حوالي الثلث.[80] ويشير الباحث سلطان جلبي[81] إلى أن هذا التحول، رغم ظاهره الإيجابي، يخفي أوجهًا من الظلم البيئي والاجتماعي، ويكرّس أنماطًا من اللامساواة في الوصول إلى الموارد. حيث أن الاستخدام غير المنظم لها في تشغيل مضخات المياه يؤدي إلى استنزاف متسارع للمياه الجوفية، نتيجة الضخ الجائر من الآبار. كما يُضاف إلى ذلك ارتفاع كلفة الاستثمار الأولي في هذه الأنظمة مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الطبقية الزراعية، واستبعاد المزارعين الصغار من القدرة على الاستمرار في الزراعة. إذ تختلف أسعار الألواح الشمسية تبعًا لمصدر الاستيراد وجودة المكونات. فغياب معايير السلامة أو تنظيم الاستخدام يؤدي إلى تدهور المعدات بسرعة ناهيك عن تكاليف الصيانة واستبدال البطاريات، ما يجعل اعتماد هذه التقنية خارج متناول المزارعين الصغار، الذين يواجهون تحديات تمويلية حادة.[82]

وفي تقرير أصدره المجلس النرويجي للاجئين عام 2021،[83] حُذّر من أن مستويات الجفاف التاريخية، المقترنة بالاستخدامات المفرطة للمياه من قبل دول المنبع، تُلحق أضرارًا جسيمة بمزارعي سوريا والعراق، حيث بات نحو 12 مليون شخص في خطر فقدان إمكانية الوصول إلى المياه والغذاء والطاقة. أمام هذه التحديات، اضطر مزارعو المنطقة إلى إعادة توجيه استخدام المياه المتاحة للاحتياجات المنزلية وتربية المواشي، على حساب الزراعة. وبفعل التشققات والترسبات في قنوات الري، جفاف عشرات الآلاف من الآبار السطحية، وافتقار محطات الضخ إلى قطع الغيار، أصبحت الزراعة الواسعة النطاق غير ممكنة في غياب استراتيجية مائية متكاملة. ورغم جهود الإدارة الذاتية في اعتماد تقنيات حصاد مياه الأمطار والري بالتنقيط، تبقى هذه المبادرات محدودة الأثر في ظل انهيار البنية التحتية الزراعية والقطاعات الحيوية الداعمة لها وأهمها المائية والكهربائية. وقد أدّت موجة الجفاف بين عامي 2020-2021 - وهي الأشد منذ سبعين عامًا - إلى تدهور الأوضاع الزراعية والبيئية إلى حد الانهيار. ساهم فقدان الغطاء النباتي خلال سنوات النزاع في ارتفاع وتيرة العواصف الغبارية، التي فاقمت تدهور التربة ووسّعت رقعة التصحر. ووفقًا لتقرير منظمة PAX،[84] بلغ إنتاج القمح في محافظتي الحسكة والرقة نحو 1.1 مليون طن في عام 2020، لكنه تراجع إلى 500 ألف طن فقط في الأعوام التالية، ما يعكس انهيار منظومة الأمن الغذائي والقطاع الزراعي والتأثر العميق بالعوامل البيئية والسياسية.

- القطاع الزراعي: ساحة مواجهة مع حكومة الأسد (٢٠١٧-٢٠٢٤)

تحوَّل القطاع الزراعي إلى ساحةٍ للمواجهة غير المباشرة وفرض النفوذ بين حكومة الأسد في دمشق والإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، ليُصبح قضية محورية في منطقة عانت تاريخياً من تهميش ممنهج، وأزمات غذائية ومناخية متكررة. وتشير الإحصاءات إلى أن الإنتاج الزراعي تراجع بحلول عام 2016 إلى أقل من 60% من مستوياته قبل النزاع، واستمر هذا الانخفاض لاحقاً، ليصل بمعدلات الفقر إلى 90% في السنوات التالية. فقبل الحرب، كان المزارعون في الشمال الشرقي يبيعون محاصيلهم–القمح للدولة، والقطن للمحالج الحكومية، والخضار والماشية للتجار المتجهين نحو المدن الكبرى–وفق آليات سوقية منتظمة. لكن هذه الديناميكيات انهارت مع اندلاع النزاع وخروج قوات الأسد من المنطقة. وفي ظل النقص المتفاقم في الخبز بمناطق سيطرة النظام، نتيجة فقدان دمشق السيطرة على حقول القمح التي كانت تنتج ما بين 60 و70% من إجمالي الإنتاج الوطني، اضطرت الحكومة إلى استيراد الحبوب، وخاصة من روسيا، بينما ظلّت طوابير الخبز مشهداً يومياً في المدن الكبرى الخاضعة لسيطرتها. وقد أدى هذا التنافس الاستراتيجي على موارد القمح بشكل خاص إلى سلسلة من المفاوضات والمناورات بين حكومة دمشق والإدارة الذاتية للسيطرة على محصول الجزيرة. اتبعت الإدارة الذاتية سياسة تشبه في بعض جوانبها سياسة النظام السابق، إذ سعت إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال بناء مخزون استراتيجي من القمح وتنظيم توزيعه، وفرضت إجراءات صارمة لمنع تسربه إلى خارج مناطق سيطرتها خلال بعض المواسم. وهكذا، تحوَّل القمح إلى سلعة ذات وجهين: تشتريه دمشق عبر وسطاء بأسعار مدعومة بالليرة السورية، بينما تدفع الإدارة الذاتية للمزارعين مبالغ متفاوتة بعملات وأسعار مختلفة، لا سيما خلال عامي 2020 و2021. ورغم أن الإدارة الذاتية قامت ببيع كميات من القمح لدمشق مقابل دقيق أو وقود في صفقات تبادلية، فإن تلك الكميات كانت محدودة، وعكست حالة من التعاون الاضطراري لا تتجاوز حدود الحاجة المباشرة. وفي الوقت نفسه، سعى النظام إلى إرسال وسطاء لمحاولة شراء المحصول بشكل غير مباشر، إلا أن الإدارة الذاتية واجهت هذه المحاولات بإجراءات أكثر صرامة، ترافقها سياسات سعرية تحفيزية لتشجيع المزارعين على البيع محلياً.

كما تعاني البنية التحتية المالية من انهيار شبه تام، حيث لم تعد هناك نظم ائتمان زراعي فعّالة، سواء من البنوك الحكومية التي تراجعت خدماتها بشكل حاد، أو من القطاع الخاص الذي يكاد يكون غائباً في هذه المناطق. وقد ترتب على ذلك صعوبات جمة أمام المزارعين للحصول على قروض أو تمويل لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعية الأساسية، مثل البذور والأسمدة والوقود وقطع الغيار. في بعض الحالات، تُعوض هذه الفجوة بشكل جزئي عبر تحويلات مالية من أقارب في الخارج، لكن هذه المساعدات تبقى غير منتظمة. وقد زادت تقلبات العملة من تعقيد الوضع. فالمزارعون يتعاملون في سياق تتداخل فيه عدة عملات - الليرة السورية، الدينار العراقي، الليرة التركية، و الدولار الأمريكي - مما يجعل أسعار المستلزمات الزراعية غير مستقرة. ففي عام 2022، على سبيل المثال، واجهت المنطقة أزمة حادة في بذور القمح، إذ طالب الموردون المحليون والدوليون بتسديد ثمن البذور بعملات صعبة لا تتوفر لدى السلطات المحلية، ما حال دون تلبية احتياجات الموسم الزراعي بشكل كافٍ، حتى في ظل ظروف مناخية وأمنية مناسبة نسبياً. أما على المستوى الأوسع، فإن العقوبات الأميركية المفروضة على النظام السوري، خاصة تلك الواردة في "قانون قيصر"، وإن كانت لا تستهدف الإدارة الذاتية بشكل مباشر، فإنها ساهمت في خلق مناخ من الحذر المفرط لدى الشركات الأجنبية والمنظمات العاملة في مجال التنمية. تخشى هذه الجهات من التعرض لعقوبات أو مساءلة قانونية في حال تعاملت مع كيانات داخل سوريا، حتى في مجالات غير خاضعة للعقوبات مثل الزراعة أو الإغاثة. ونتيجة لذلك، يصعب على الفاعلين الزراعيين المحليين الوصول إلى تقنيات الإنتاج المتقدمة، كأنظمة الري الحديثة أو بذور محسّنة أو معدات المعالجة والتخزين.

وتُفاقم هذه التحديات السياسات المتعمدة التي انتهجتها حكومة الأسد في مواجهة الإدارة الذاتية، إذ واصلت الحكومة المركزية فرض حصار اقتصادي غير معلن على مناطق شمال شرق سوريا، بما في ذلك تقييد حركة البضائع والمستلزمات الزراعية. كما تكررت إغلاقات المعابر الحدودية، سواء من قبل تركيا أو من جانب إقليم كردستان العراق، مما يعطل بشكل كبير استيراد المواد الزراعية أو تصدير المنتجات المحلية، ويزيد من هشاشة سلاسل التوريد والتسويق. كما أدى فقدان الوصول إلى أسواق دمشق وحلب إلى فائض محلي وانهيار في الأسعار، خصوصاً مع لجوء المزارعين إلى زراعة محاصيل بديلة رخيصة دون تصريف فعلي، في ظل غياب تصنيع غذائي قادر على امتصاص الإنتاج. ولم تتمكن الإدارة الذاتية من توفير دعم مؤسسي كافٍ، إذ برز ضعف دور "هيئة الزراعة" كعامل رئيسي في تراجع إنتاج القمح. كما تقادمت أساطيل الجرارات والآليات الزراعية، وباتت قطع الغيار نادرة، فيما ندر الوقود المدعوم خاصة الديزل، وارتفعت أسعاره في السوق الموازية بشكل كبير. وأدى ارتفاع تكاليف الإنتاج متضمنا المياه والأسمدة نتيجة التضخم وانهيار العملة إلى اضطرار العديد من المزارعين إلى زراعة مساحات صغيرة بإمكانات محدودة، أو التوجه نحو محاصيل منخفضة المدخلات (كالكمون)، أو الانتقال من الزراعة المروية للبعلية (للقمح خاصة) رغم انخفاض إنتاجيتها.

- **القطاع الزراعي تحت سيطرة الإدارة الذاتية والتدفق المحدود للمساعدات الإنسانية**
- تحولات جذرية: سياسات الإدارة الذاتية في "فك استعمار الزراعة"

في أعقاب تراجع السلطة المركزية لدمشق وتحرر مناطق واسعة من هيمنة تنظيم داعش، شرعت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في إعادة صياغة أولوياتها الاقتصادية، مع تركيز ملحوظ على القطاع الزراعي بوصفه ركيزة حيوية لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار المحلي. وفقا للدراسات،[85] تُظهر الوثائق التوجيهية الرسمية للإدارة توجهًا واضحًا نحو تعزيز الاقتصاد التعاوني، وتكريس مفاهيم الاستدامة البيئية، والانفكاك التدريجي عن نموذج الزراعة الأحادية الذي شكّل سمة الحقبة البعثية.[86]

هذا التحوّل لم يبقَ حبيس الخطاب السياسي، بل تُرجم على الأرض من خلال سياسات زراعية جديدة أدت إلى تنويع المحاصيل وتراجع الاعتماد على سلع استراتيجية تقليدية مثل القمح والقطن. فبدعم من المجالس المحلية وهيئات الاقتصاد والزراعة، شُجّعت المبادرات التعاونية، وتم فتح مراكز البحوث الزراعية وصوامع الحبوب التابعة سابقا لحكومة الأسد، وأنشأت المؤسسة العامة لإكثار البذور الخاصة بها لجمع البذور وتخزينها ومضاعفتها وتوزيعها على المزارعين المحليين، لتأخذ على عاتقها مهام شركة تطوير المجتمع الزراعي، التي ما تزال الشركة الزراعية الأهم في المنطقة.[87] فيمكن للمزارعين المسجلين في المؤسسة العامة لإكثار البذور التابعة للإدارة الذاتية الحصول على كمية محدودة من البذور المدعمّة والأسمدة والائتمان الزراعي. مقابل ذلك، يتوجب عليهم بيع جزء من محصولهم لصوامع حبوب الإدارة الذاتية بأسعار محددة. كذلك، كما تتعاقد الإدارة الذاتية مع بعض المزارعين لإكثار البذور، شريطة استيفاء معايير محددة، من قبيل امتلاك أراضٍ مروية لم تزرع بالقمح أو الذرة في العام السابق.[88] ويمكن للمزارعين أيضاً شراء البذور غير المدعومة من جيرانهم أو الأسواق المحلية، وهناك بين 30 و50% ، بحسب دراسات مختلفةٍ، يستخدمون البذور المخزنة من حصادهم السابق، فيما يحصل آخرون على البذور من منظمات غير حكومية، لضمان الجودة الثابتة وتجنب تعطيل إمدادات البذور، وتشتري تلك المنظمات البذور من الإدارة الذاتية بسعر غير مدعوم وتقدمه لبعض المزارعين.[89]

كما تقوم الإدارة الذاتية بتشجيع الاستثمار في أنظمة ري صغيرة النطاق كحصاد مياه الأمطار، والري بالتنقيط، بالإضافة إلى تشجيع الحلول البديلة للطاقة، وخاصة الطاقة الشمسية لمولدات الآبار، بوصفها حلولًا بيئية واقتصادية في آنٍ معًا. وتشير الدراسة نفسها[90] إلى أن تنويع المحاصيل أصبح ركيزة مركزية في السياسات الزراعية للإدارة الذاتية. فعلى سبيل المثال، غطت المحاصيل البقولية مثل الحمص، العدس، والفاصولياء - التي كانت مهمشة تاريخياً - ما يقارب 25% من الأراضي التعاونية بحلول عام 2022، في حين تراجع القطن إلى 10% فقط من المساحة الزراعية، بعدما كان يحتل حصة مهيمنة لعقود. كما شهدت زراعة الخضروات توسعاً نسبياً، لتشغل نحو 5% من الأراضي، بعد أن كانت على هامش الخطط المركزية السابقة.[91] كما شرعت الإدارة الذاتية في إدخال أنماط من الزراعة الحرجية، من خلال غرس بساتين لأشجار الزيتون، والفستق، والعنب، والتين في عدد من الكانتونات. ولا يقتصر أثر هذه الخطوة على التنويع الاقتصادي وحماية البيئة، بل تسهم أيضًا في مواجهة التصحر والعواصف الغبارية، عبر تثبيت التربة وتوفير مصدات طبيعية للرياح، وهو ما يمثل تقاطعًا مباشرًا بين الزراعة والحوكمة البيئية. أما في دير الزور، فقد شكّلت إعادة تنشيط القطاع الزراعي أولوية قصوى بعد هزيمة تنظيم داعش. وتولت المجالس المدنية المنبثقة عن الإدارة الذاتية مسؤولية إعادة تأهيل شبكات الري المنهكة، وتنشيط جمعيات المزارعين باعتبارها عناصر محورية في استعادة الأمن الغذائي المحلي. وبحلول عام 2022، وبدعم تقني وتمويلي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، تم ترميم "القطاع الخامس" من شبكة الري في دير الزور، وهو ما أسهم في إعادة آلاف الهكتارات إلى دائرة الإنتاج الفعلي، مع تحفيز الاقتصاد الزراعي المحلي وتوسيع نطاق الفاعلين المجتمعيين في الحقول والمزارع.[92]

من الضروري التنويه إلى أن السياسات الزراعية التي تعتمدها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لا تُصاغ فقط استجابة لاعتبارات اقتصادية تنموية، بل تنبع كذلك من رؤية أيديولوجية متجذّرة في مشروعها السياسي. فوفقًا لعدد من التحليلات الأكاديمية، تُقارب الإدارة القطاع الزراعي بوصفه مجالًا حيويًا للتحول الاجتماعي و"فك الاستعمار الداخلي"[93]، عبر تفكيك البُنى الهرمية التقليدية التي حكمت علاقة المجتمعات بالأرض والدولة، والسعي إلى بناء اقتصاد مجتمعي تضامني يضع الكومونات المحلية في صلب عملية اتخاذ القرار.[94]

في هذا السياق، أطلقت الإدارة الذاتية ما يُشبه عملية "إصلاح زراعي معكوس"، عبر إعادة هيكلة ملكية حوالي 500,000 هكتار من الأراضي التي كانت تحت سيطرة الدولة المركزية أو مملوكة لأشخاص غائبين، وإدخالها ضمن ما يُعرف بـ"الملكية العامة" (Erdên Giştî). ويُمثّل هذا التحول قطيعة واضحة مع سياسات البعث التي ركّزت ملكية الأراضي في يد الدولة، عبر تمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة من هذه الأراضي ضمن إطار تعاوني لا مركزي. بحلول أواخر عام 2023، أشارت تقارير الإدارة الذاتية[95] إلى إعادة تخصيص ما نسبته 80% من هذه الأراضي لصالح مجتمعات محلية وأسر محتاجة، من خلال تأسيس تعاونيات زراعية جماعية، بينها عدد متزايد من التعاونيات النسوية التي تُدار من قبل نساء وتقوم على مبدأ الشراكة في الأرباح والاستقلال الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تم تخصيص نحو 25 ألف فدان لتعاونيات عامة، و44 ألف فدان لتعاونيات نسائية. وبحلول عام 2024، بلغ عدد التعاونيات النسائية في مناطق الإدارة الذاتية 78 تعاونية، منها 51 تعاونية زراعية تنشط في زراعة مكشوفة، البيوت البلاستيكية، أو التصنيع الغذائي، وتضم ما يقارب 1,500 امرأة. تغطي هذه التعاونيات قرابة 63,000 هكتار في مناطق مثل قامشلي، الحسكة، الطبقة، والرقة، وتُعدّ جزءاً من محاولة إعادة تعريف علاقة النساء بالأرض والعمل والإنتاج،[96] في مجتمع شهد تهميشًا مزدوجًا للنساء والمزارعين على السواء. كما تقوم هذه التعاونيات عادة على أراضٍ توفرها الإدارة الذاتية أو تُستأجر بشكل جماعي، وتخضع لنظام ضريبي منخفض نسبياً يتراوح بين 5% و9% من الناتج الزراعي، يُسدَّد غالبًا عينيًا (حبوب أو منتجات)، ما يُسهم في تعزيز شكل من الحوكمة المحلية المعتمدة على موارد ذاتية.[97] وعلى الرغم من أن هذه التعاونيات لا تزال تشكل نسبة صغيرة من إجمالي القطاع الزراعي، إلا أن توسّعها يُمثّل تحولاً بنيوياً في شكل الإنتاج الزراعي والاقتصاد المحلي. وقد شمل هذا التحول أيضًا قطاعات أخرى، مثل إنتاج الألبان، والمخابز، وتربية الماشية. يُعدّ معمل "زوزان" للألبان في مدينة ديريك (المالكية) نموذجاً رائداً في هذا السياق،[98] حيث تقوم مجموعة نسائية بإدارته، وتقوم بتصنيع كميات كبيرة من الحليب إلى منتجات مثل الأجبان والزبادي والزبدة، بما يشير إلى بداية ظهور صناعة غذائية محلية تكمّل الزراعة، وتدعم الأمن الغذائي المجتمعي. ويضاف إلى هذه المبادرات مشاريع تشجير بيئي وتوفير مساكن جماعية للنازحين داخليًا، في محاولة لربط الزراعة بالإسكان والتنمية الريفية المتكاملة.

حاولت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، منذ تأسيسها، أن تتبنّى نهجًا حذرًا ومتزنًا في معالجة قضايا الأرض والملكية المتعلقة بالقطاع الزراعي، لا سيّما في المناطق المتأثرة بإرث سياسات الهندسة الديموغرافية التي طُبّقت في عهد النظام السوري السابق، وأبرزها مشروع "الحزام العربي". فعلى الرغم من وجود ضغوط من بعض الفاعلين الكرد للمطالبة بطرد المستوطنين العرب الذين نُقلوا إلى هذه المناطق في سبعينيات القرن الماضي، يبدو أن الإدارة الذاتية اختارت مقاربة أكثر تصالحًا، تقوم على إدماج هذه العائلات ضمن النسيج المحلي، مع العمل على تخصيص أراضٍ بديلة للعائدين الأكراد والأسر المحرومة من الملكية.[99] وقد ساعد هذا التوجه في تقويض تصاعد التوترات العرقية، إلا أنه لم يحظَ بإجماع داخلي: إذ أظهرت إحدى الدراسات الاستقصائية أن ما يقارب 75% من المشاركين الأكراد عبّروا عن رفضهم لهذا النهج، معتبرين إياه مفرطًا في التصالح دون معالجة المظالم التاريخية.[100] في هذا الإطار، تبقى مسألة ملكية الأراضي واحدة من أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا في مناطق شمال شرق سوريا. ويبرز هذا التعقيد في مطالبة العديد من المزارعين الأكراد باستعادة أراضٍ صودرت منهم إبان مشروع الحزام العربي أو عام 2007، مقابل تمسك العائلات العربية التي سكنت وزرعت تلك الأراضي لعقود بحقها في الاستقرار، مُحملةً النظام السابق مسؤولية السياسات التمييزية التي تسببت في الظلم.

كما أن النزاعات لا تقتصر على هذه الحالات، بل تشمل أيضاً أراضي مملوكة لأشخاص نازحين أو مهاجرين، لا سيما من المسيحيين الآشوريين، والتي تُشغل حالياً بشكل غير رسمي أو تُترك مهجورة في غياب أصحابها.[101]

وتفاقم الإشكالية القانونية غياب سجلات رسمية واضحة لدى الإدارة الذاتية، واضطرارها للاعتماد على بيانات جزئية أو أرشيف النظام السابق. وفي ظل هذا الفراغ القانوني، تتحاشى الإدارة إصدار قرارات نهائية بشأن الخصخصة أو نقل الملكية، خشية تعارض ذلك مع أي تسوية مستقبلية على مستوى الدولة السورية، أو أن يُعدّ ذلك تعدياً على صلاحيات الحكومة المركزية. لذا، غالباً ما تلجأ الإدارة إلى آليات تخصيص مؤقتة تعتمد على الإيجار السنوي أو الموسمي، لا سيما في المناطق التي كانت سابقًا تُدار من قبل الدولة كـ"مزارع حكومية" في الجزيرة، أو أراضٍ تم تصنيفها كـ"أراضي دولة". فعلى سبيل المثال، تُدار بعض الأراضي في محافظة الرقة حالياً من خلال الكومينات أو المجالس المحلية، التي تمنح حق الانتفاع للفلاحين أو التعاونيات، دون إقرار صريح بملكية دائمة. وفي المناطق ذات الأغلبية العربية مثل دير الزور، اضطرّت الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية إلى مراعاة الأعراف القبلية في التعامل مع ملف الأرض، وهو ما أوجد توازناً هشاً بين السلطة العسكرية والشرعية المحلية العرفية. ورغم هذه التحديات، تواصل الإدارة الذاتية لعب دور مركزي في إعادة توجيه مسار الزراعة في شمال شرق سوريا، وذلك بتشكيل تخصص مؤسسي وفصل القطاع الزراعي عن باقي القطاعات وذلك من خلال فصلها عن الاقتصاد بهيئة مختصة تدعى بهيئة الزراعة والري، دعم شركة تطوير القطاع الزراعي التابعة لهيئة الاقتصاد. كما تعمل على ذلك عبر توفير الأمن النسبي في المدن والأرياف، دعم الصيدليات الزراعية، وتوظيف مهندسين زراعيين وأطباء بيطريين، فضلاً عن التعاون مع منظمات دولية غير حكومية لتأمين الدعم اللوجستي والتقني.

ورغم وصف التحولات الجارية في القطاع الزراعي ضمن إطار ما يسميه بـ"فك استعمار الزراعة"[102] - في إشارة إلى محاولاته تفكيك سياسات الهيمنة البنيوية التي فرضتها سياسات حكومة الأسد سابقاً - إلا أن هذه العملية لم تكن بمنأى عن التحديات. فبينما تُقدَّم مشاريع التعاونيات الزراعية على أنها أدوات للتحرر الجماعي وإعادة هيكلة علاقات الإنتاج، لا تزال هذه المبادرات تواجه حواجز نفسية واجتماعية عميقة لدى جزء من المزارعين، لا سيما في المجتمعات العربية، إذ يتذكّر البعض تجارب تعاونية فاشلة- شابتها البيروقراطية أو الفساد - ما أدى إلى فقدان الثقة في هذه النماذج، وولّد تفضيلاً للزراعة الفردية باعتبارها أكثر استقلالية وتحكماً بالمخرجات. كما يظل غياب آليات فعالة للمراقبة والحجر الصحي على البذور والأسمدة المدخلة إلى الأراضي الزراعية في شمال شرق سوريا من أبرز التحديات البنيوية التي يُواجهها القطاع الزراعي. فمع إغلاق مركز إيكاردا في عام 2012 ونقل نتائجه البحثية ومخزونه من البذور الجينية المقاومة للأمراض والآفات والتغيرات المناخية إلى كل من النرويج ولبنان والمغرب،[103] خسرت المنطقة أحد أهم مراكز المعرفة الزراعية التطبيقية في البلاد. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن هيئة الزراعة ومراكز شركة تطوير المجتمع الزراعي التابعة للإدارة الذاتية من سد الفجوة في مجال الرقابة والتحليل، في ظل غياب المختبرات المتخصصة، وافتقار البنية التحتية البحثية، وعدم توفر إمكانية إدخال بذور محسّنة عبر الحدود بسبب العقوبات والتوترات الأمنية مع دول الجوار. يُضاف إلى ذلك أن سياسات الهيمنة التي ركزت على تمركز الخبرات التقنية والعلمية التابعة للمركز وهجرتها بعد اندلاع النزاع حال دون نقل المعرفة أو تدريب كوادر محلية قادرة على مواصلة العمل البحثي والتقني. ويؤدي هذا الفراغ إلى آثار اقتصادية مباشرة، فضلاً عن مخاطر بيئية وصحية ناتجة عن إدخال مواد زراعية غير خاضعة للفحص أو غير ملائمة للظروف المناخية والتربة المحلية. إن هذا الواقع يُظهر هشاشة منظومة البحث الزراعي والرقابة في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة إعادة بناء قدرة مؤسسية متكاملة تواكب المعايير العالمية لضمان الأمن الزراعي والصحة العامة.

في هذا السياق، تُطرح تساؤلات حول ما يُنظر إليه كممارسات تمييزية في توزيع الخدمات، لا سيما في المناطق ذات الأغلبية العربية، خلال مرحلة "التعافي" وما رافقها من تدفق للمساعدات عقب انحسار تنظيم داعش. وتزداد حدة هذه الإشكالية مع الهيمنة الواضحة للمكوّن الكردي على المؤسسات العسكرية والمدنية، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة تمثيلهم في قوات قسد والمجالس المدنية التابعة لها تبلغ نحو 70٪، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش منهجي للمكوّنات الأخرى. كما تتفاقم هذه التحديات بسبب سوء إدارة العلاقة مع العشائر العربية، التي تمثّل قوة اجتماعية وسياسية لا يُستهان بها في المنطقة[104]، إلى جانب تكرار قمع الاحتجاجات الشعبية، وممارسة سياسات قمعية تشمل الاعتقالات التعسفية والانتهاكات والاغتيالات، تحت ذريعة الانتماء أو التبعية لتنظيم الدولة[105]. وتُفاقم هذه التحديات من هشاشة العلاقة بين بعض العشائر العربية والإدارة الذاتية، خاصة في حالات التنافس على الموارد[106]. وقد تجلى ذلك بوضوح في التوترات التي اندلعت عام 2023 بين مجلس دير الزور العسكري وقوات قسد، والتي كانت جزئياً انعكاساً لغضب شعبي من غياب التنمية الاقتصادية وسوء توزيع الموارد والتهميش في عمليات إعادة الإعمار بعد خروج داعش[107]. وعبّر السكان عن استيائهم قائلين إن "دير الزور كانت مليئة بالمصانع، والآن كلها متوقفة تقريباً. حتى مجلس المدينة يعمل من داخل مبنى مصنع السكر القديم"[108]، في إشارة إلى بطء واضح في استعادة البنية التحتية الأساسية مثل المياه والكهرباء. وتعاني مصانع السكر الشهيرة في الرقة ودير الزور من الدمار والإهمال التام، ما ساهم في ندرة السكر محلياً وزيادة معدلات البطالة في المناطق الريفية التي كانت تعتمد على هذه المنشآت لتوفير فرص العمل[109]. وعلاوة على التحديات الإدارية والاقتصادية، تواجه هذه المناطق تهديدات أمنية متواصلة، لا سيما في ظل بقاء خلايا نائمة لتنظيم داعش تنفّذ عمليات تخريبية متفرقة، تشمل حرق المحاصيل وتفخيخ قنوات الري، بالإضافة إلى انتشار الألغام في الأراضي الزراعية، ما يعيق استخدامها الآمن. وتؤثر هذه الظروف بشكل مباشر على قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على تنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأمد، إذ تُعد هشاشة الوضع الأمني، إلى جانب تعقيدات الحوكمة، من العوامل الأساسية التي تُضعف إمكانية الاستثمار المستدام أو إيصال الدعم الإنساني بفعالية، مما يُبقي المنطقة في حالة من الإقصاء التنموي بالرغم من محاولات الإدارة الذاتية ومجالسها المدنية لإعادة الإحياء.

وبالتالي يبقى التوازن بين هذه الحساسيات، والحفاظ على السلم الأهلي متعدد الأعراق، هجرة الخبرات، وحقوق الملكية والإشكاليات الأمنية وضعف المساءلة والرقابة من أبرز التحديات التي تواجهها الإدارة الذاتية بالنسبة للقطاع الزراعي.

o المساعدات الإنسانية والمبادرات المجتمعية:

بقي دخول المساعدات الإنسانية - ولا سيما التنموية منها - إلى مناطق شمال شرق سوريا مقيداً إلى حد كبير بوجود النظام السوري السابق، الذي احتفظ لنفسه بدور البوابة الإلزامية لتصاريح إدخال المساعدات والاستثمارات الكبرى، بما في ذلك تلك التي تستهدف القطاع الزراعي. ففي ظل غياب اعتراف دولي رسمي بالإدارة الذاتية ككيان مستقل، وفي الوقت نفسه عدم خضوعها لسلطة النظام المركزي في دمشق، تعيش المنطقة في حالة قانونية وسياسية "رمادية"، أدت إلى عرقلة شبه ممنهجة للتنمية المستدامة. فقد ترتب على هذا الوضع المؤسسي الضبابي عوائق عملية أمام تدفق التمويل الخارجي والمساعدات الإنمائية، خصوصاً في ظل غياب قنوات وصول مستقرة. فمع أن معبر اليعربية الحدودي مع العراق مثّل شرياناً أساسياً للمساعدات الإنسانية، إلا أن إغلاقه عام 2020 - بضغط روسي في مجلس الأمن - أنهى عملياً إمكانية إدخال الدعم المباشر إلى مناطق شمال شرق سوريا من خارج سيطرة النظام[110].

وأصبح إيصال أي دعم أو معدات زراعية مشروطاً بمروره عبر دمشق، مما فرض على المنظمات الإنسانية والإنمائية الامتثال لإجراءات طويلة ومعقدة، غالباً ما كانت تخضع للاعتبارات السياسية. كما فاقمت العقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري من حدة الأزمة، إذ حدّت من إمكانية شراء المعدات الزراعية أو استيرادها، حتى من قبل منظمات غير حكومية. واضطرت هذه الجهات إلى تبني تدابير قانونية صارمة لضمان عدم استخدام المعدات في أنشطة محظورة أو خضوعها لسلطة النظام، ما أبطأ عمليات الاستجابة الزراعية الطارئة. ونتيجة لذلك، بقيت محاولات التعافي الزراعي محدودة للغاية، بفعل ضعف التمويل وعدم قدرة الإدارة الذاتية على إطلاق مشاريع تنموية كبرى من مواردها الذاتية، ما جعلها رهينة لشح الإمكانيات وافتقار المنطقة إلى دعم دولي مباشر ومستقل.

رغم غياب الاعتراف الرسمي بالإدارة الذاتية، بدأت بعض الجهات المانحة الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، بتقديم منح محدودة تهدف إلى دعم الاستقرار ومنع الانهيار الكلي للبنى الحيوية، وعلى رأسها القطاع الزراعي. وقد لعبت منظمات الإغاثة والتنمية الدولية دوراً حيوياً في سد الفجوات التي خلّفها تدهور الاقتصاد الرسمي وتراجع قدرة المؤسسات المحلية على تلبية الاحتياجات الأساسية، لا سيما في ظل أزمات متراكبة شملت الجفاف، انهيار البنية التحتية، وتضييق الخناق السياسي والاقتصادي. فقد تدخّل برنامج الأغذية العالمي (WFP) لتقديم مساعدات غذائية طارئة، وشرع في شراء القمح المحلي لتوزيعه ضمن برامج الإغاثة، ما أسهم في دعم المزارعين المحليين وتخفيف وطأة الأزمة.[111] وبموازاة ذلك، نفذت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) عدداً من التدخلات المباشرة، شملت توزيع بذور محسّنة، إعادة تأهيل شبكات الري المتضررة، وتوفير اللقاحات البيطرية، إلى جانب تنظيم ورش تدريبية لفائدة المزارعين حول تقنيات الزراعة المستدامة. أما المجلس النرويجي للاجئين (NRC) وعدد من المنظمات الأخرى، فقد ركزوا جهودهم على ضمان الوصول إلى المياه، من خلال حفر آبار جديدة أو تأمين إيصال المياه إلى القرى الزراعية عبر الصهاريج، خصوصاً خلال موجات الجفاف الحادة.[112] كما ركّزت منظمات غير حكومية كـ "ميرسي كوربس" (Mercy Corps)، على التكيف المناخي وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة آثار التغير المناخي. وتشير تقارير صادرة عن المنظمة (ونشرتها منصة "المونيتور")[113] إلى أن موجة الجفاف الممتدة بين عامي 2020 و2022 تسببت بانهيار إنتاج المحاصيل في بعض أجزاء محافظة الحسكة بنسبة قاربت 80% بحلول عام 2022. وقد دفعت هذه النتائج إلى إطلاق برامج تدخّل نوعية هدفت إلى إدخال أصناف من القمح مقاومة للجفاف، وتحسين كفاءة استهلاك المياه عبر اعتماد تقنيات ري حديثة. كما ساهمت منظمات بحثية وتنموية مثل "إمباكت" (IMPACT Civil Society) و"ريتش" (REACH Initiative) في إنتاج بيانات كمية ونوعية حول واقع القطاع الزراعي،[114] بما يشمل تقييمات لحجم الإنتاج، أنماط الزراعة، واحتياجات المجتمعات، وهو ما وفّر مرجعية أساسية لصياغة سياسات تدخل قائمة على أدلة ميدانية.

بالإضافة إلى التدخلات الطارئة، أسهمت برامج التدريب التي قدمتها المنظمات الإنسانية الدولية في بناء وتطوير قدرات الخبراء المحليين والمزارعين، مما عزّز من جاهزية المجتمعات الزراعية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة. فقد أظهرت المجتمعات الزراعية في مناطق الإدارة الذاتية قدرة لافتة على التكيف، ليس فقط من خلال القنوات الرسمية، بل أيضاً عبر ديناميات محلية ناشئة تعتمد على المبادرة الذاتية والتعاون المجتمعي. فإلى جانب التعاونيات المدعومة من قبل الإدارة الذاتية، برزت أشكال جديدة من المبادرات المجتمعية غير الرسمية من جمعيات فلاحين ومشاريع ريادية، قادها محليون سعوا إلى تقاسم الموارد وتحسين الإنتاج في ظروف بالغة الصعوبة.

اعتمدت هذه المبادرات على آليات تضامنية، مثل تقاسم تكاليف الوقود، وتبادل الخدمات الزراعية كاستخدام الجرارات بشكل دوري، أو تبادل البذور والخبرات التقنية، إلى جانب إدخال محاصيل أكثر قدرة على مقاومة الجفاف. وقد تفاعل عدد من هذه المبادرات مع منظمات غير حكومية لتلقي منح صغيرة أو تدريبات فنية، مما ساعد على ربط المعرفة المحلية بالموارد الخارجية. يتجلى هذا النمط المتطور من الاقتصاد المجتمعي - الذي يتجاوز الطابع الإنتاجي المحض - في مجالات متعددة، مثل إنشاء تعاونيات لصناعة الخبز، وبنوك للبذور البلدية، ومشاريع حرفية لتصنيع الأقمشة من القطن المحلي. كما أنشأ بعض الأفراد ورشات ميكانيكية محلية لصيانة الجرارات الزراعية، لتلبية احتياجات المجتمعات التي تعاني من انقطاع سلاسل توريد قطع الغيار القادمة من المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام. وفي سياق مشابه، توسعت التعاونيات النسائية إلى مجالات التصنيع الغذائي، مثل إنتاج الألبان والمعلبات، مما أضاف قيمة محلية للمنتجات الزراعية وفتح آفاقاً اقتصادية جديدة للنساء في الأرياف. ورغم أن هذه المشاريع ما تزال ذات طابع محلي محدود، إلا أنها تمثل مؤشراً واضحاً على التحول التدريجي نحو نماذج إنتاجية أكثر مرونة واستقلالية. كما توفر هذه المبادرات أرضية تجريبية لاختبار مدى تقبّل المجتمعات الفلاحية لاعتماد أساليب إنتاج بديلة، بعيداً عن النموذج المركزي الصارم الذي ساد خلال عقود من التهميش وسيطرة الدولة البعثية. وتُعدّ دروس النجاح والفشل التي تراكمها هذه التجارب ذات أهمية خاصة في بلورة سياسات زراعية جديدة قادرة على الاستجابة لتحديات ما بعد النزاع، بما يحقق قدراً من السيادة الغذائية والتنمية المستدامة في المنطقة.

- التلوث النفطي والزراعة في شمال شرق سوريا:

في سياق التدهور الذي يعانيه القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، لا يمكن فصل أزمة التلوث البيئي عن الأنشطة النفطية غير المنظمة التي تنفذها جهات متعددة، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تدير آبار النفط الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، ومجموعة من الجهات الخاصة وشبكات محلية غير خاضعة للمساءلة أو للمراقبة الحقيقية، وخاصة التي تعمل عبر مصافٍ بدائية منتشرة في الريف. تشير تقارير Circleg PAX وTIMESg of Blue[115] إلى أن هذه المصافي، التي يُقدّر عددها بالمئات، تمارس أنشطة تكرير خام بطرق بدائية عبر الحرق المكشوف أو استخدام خزانات بدائية غير معزولة، ما يساهم في تسرّب الزيوت والمواد السامة إلى التربة ومصادر المياه، ويُنتج مزيجاً كثيفاً من الدخان والرماد يلوّث الهواء على نطاق واسع. فإحدى أبرز الممارسات الموثقة هي تصريف المخلفات النفطية مباشرة في قنوات الري أو الوديان القريبة، كما في حالة "وادي رميلة" الذي تحوّل إلى "نهر للموت" بحسب السكان المحليين، بعد أن أصبح مصباً لتسريبات منشآت مثل "غير زيرو" الواقعة قرب القحطانية. وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية وجود بقع نفطية تمتد على مساحات تتجاوز 19 كم² من الأراضي الزراعية، نتيجة تلوث مباشر أو فيضانات حملت المواد السامة إلى الحقول.[116]

ويُلاحظ أن التلوث متعدّد الأبعاد: تلوّث التربة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، تلوّث المياه يتسبب في نفوق الماشية وتهديد الأمن الغذائي، والتلوث الجوي الناتج عن الحرق البدائي يخلّف آثاراً صحية خطيرة كأمراض الجهاز التنفسي والجلد والسرطان. وفقا للتقارير السابقة، أفادت شهادات من قرى مثل الدردارة وتل مشحن أن المياه الجوفية تحوّلت إلى غير صالحة للاستخدام بعد أن تغيّر طعمها ولونها، وظهرت روائح تشبه "المازوت"، في حين أكدت التحاليل المخبرية وجود مركبات نفطية ضارة. ويفاقم غياب أي منظومة تنظيمية أو قانونية للأثر البيئي هذا التدهور. فالمصافي التي تُدار إما من قبل مجموعات محلية مرتبطة بعقود غير رسمية مع الإدارة، أو من قبل أفراد يعتمدون على العوائد الشخصية، تعمل خارج إطار الترخيص أو الرقابة، دون الالتزام بأي معايير للصحة العامة أو حماية البيئة. كما أن الإغلاق المتكرر للحدود، والعقوبات، وغياب الدعم الدولي للإدارة الذاتية، يحول دون إنشاء محطات معالجة أو شبكات رقابة بيئية فعالة. وفي ظل هذه البيئة غير المنظمة، تصبح العلاقة بين النزاع وهشاشة الحوكمة، والتدهور البيئي متشابكة بشكل يصعب فصله، حيث تؤدي ممارسات الاستخراج البدائي إلى استنزاف الأرض والماء والهواء، وتقويض فرص التعافي الزراعي المستقبلي.

٤.٢.٣. مفترق طرق: مستقبل القطاع الزراعي في مناطق شمال شرق سوريا

يشكّل القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا اليوم مرآةً لانعكاسات عقود من التهميش البنيوي، وتراكمات الحرب، والتحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة. فلا يمكن فهم تعقيد المشهد الزراعي في هذه المنطقة دون تحليل التراكب الكثيف للأدوار والتدخلات المتعددة التي مارستها جهات فاعلة متباينة: من أنظمة حكم متعاقبة بأيديولوجياتها المتضاربة، إلى سلطات محلية جديدة ذات رؤى بديلة، مروراً بالتدخلات الأجنبية، ووصولاً إلى المبادرات الإنسانية والتنموية للمنظمات غير الربحية. لكل من هذه الأطراف بصمتها التي تركت آثاراً متباينة على بنية القطاع الزراعي، وأسهم تداخل هذه الأدوار في إنتاج إشكاليات مركّبة يجب أخذها بعين الاعتبار عند أي محاولة جادة لإعادة الإعمار الزراعي. فالتحديات لم تعد تقتصر على إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية التي دمرتها الحرب، بل تشمل أيضاً هشاشة الأطر المؤسسية، واستمرار النزاعات حول ملكية الأرض، وغياب التوافقات حول نماذج الحوكمة، وغياب استراتيجية متكاملة للتعافي في ظل بيئة سياسية وأمنية شديدة التقلب. على هذا الأساس، تقف الزراعة في شمال شرق سوريا عند مفترق طرق: يتقاطع فيه إرث حكومة آل الأسد المركزية المستنزفة، مع ملامح اقتصاد مجتمعي تعاوني ناشئ، وضغوط خارجية متزايدة، ومطالب محلية متصاعدة، الأمر الذي يجعل من فهم هذه الشبكة المعقدة شرطاً أساسياً لتصميم سياسات زراعية عادلة ومستدامة، تعالج جذور التهميش وتؤسس لمسار تعافٍ طويل الأمد.

ورغم سقوط نظام الأسد في أجزاء واسعة من المنطقة، إلا أن التوترات البنيوية لم تنحسر، بل استعرت على محاور جديدة. إذ يشهد شمال شرق سوريا استمراراً وتصاعداً في التوترات بين الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية من جهة، والمكونات الكردية والعربية من جهة أخرى. وتنعكس هذه التوترات في عجز هيكلي لدى الإدارة عن تقديم خدمات عامة متكافئة في أقاليمها المختلفة، نتيجة التباين في توزيع الموارد، وضبابية أولويات التنمية، واتساع المساحة الجغرافية التي تقع تحت سيطرتها. وقد فاقم من هذا القصور تدهور البنية التحتية والخدمات، كنتيجة مباشرة لسياسات التهميش التي اتبعها نظام الأسد لعقود، وإلى آثار النزاع المستمر، لا سيما العنف الواسع الذي رافق سيطرة تنظيم داعش وخلاياه النشطة، والتوغلات التركية المتكررة، والانتهاكات التي تمارسها فصائل موالية لها.

في هذا السياق، برزت خلال السنوات الأخيرة تحديات أمن غذائي متفاقمة، لا سيما بحلول عام 2024، حيث باتت المنطقة عاجزة عن تأمين احتياجاتها الغذائية بالكامل، فضلاً عن تلبية الطلب في أجزاء أخرى من البلاد التي تعتمد جزئياً على إنتاجها. وعلى الرغم من تجنّب المجاعة، فإن الملايين يعتمدون على الخبز المدعوم والمساعدات الغذائية، بينما تعاني مستويات التغذية من تدهور خطير بسبب افتقار النظام الغذائي إلى التنوع. كما دفع الجفاف المتكرر مربي الماشية إلى بيع حيواناتهم، مما تسبب في تراجع حاد في إمدادات الحليب واللحوم، وتحوّلت المنطقة - التي كانت تصدّر الصوف والماشية - إلى مستورد لبعض أنواع اللحوم من العراق. وقد رصد المجلس النرويجي للاجئين (NRC) تصاعداً في أعداد المزارعين الذين هجروا الزراعة بعد سلسلة من الخسائر المتكررة، ما يهدد بشكل مباشر مستقبل الاكتفاء الذاتي الغذائي. وكنتيجة لذلك، بدأت موجة جديدة من النزوح القسري للأسر الريفية، ترافقها مؤشرات مقلقة لانخفاض حاد في مستويات الأمن الغذائي، وسط تزايد معدلات فشل المحاصيل ونفوق الثروة الحيوانية.[117] كما أن المتوقع من انتاج القمح لهذه السنة لا يتجاوز ١٩٪ من احتياجات البلاد.[118]

ورغم التحديات الجسيمة، لا تزال الزراعة تُشكّل شريان حياة حيوياً للسكان المحليين.

ومنذ مطلع عام 2025، تكثف منظمات إنسانية وتنموية - وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) - جهودها لإعادة إنعاش هذا القطاع من خلال سلسلة من التدخلات الطارئة والاستراتيجية.[119] تركّز هذه التدخلات على تحسين التخطيط القائم على البيانات، عبر سد الفجوات المعلوماتية، وتحليل الأضرار، ورسم خرائط شاملة للنظام الغذائي بهدف تصميم سياسات وتدخلات واقعية ومستجيبة لاحتياجات السكان. وتتضمن خطة الفاو التي يبلغ تمويلها ٢٨٦.٧ مليون دولار أمريكي للفترة 2025-2027 عدة مسارات متكاملة، تشمل: إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من الأراضي الزراعية، إعادة تأهيل شبكات الري، إصلاح النظام الوطني لإنتاج البذور، ودعم صغار المزارعين من خلال التدريب وتوفير الخدمات الزراعية الأساسية مثل العيادات البيطرية والمختبرات.[120] كما تسعى الخطة إلى ترسيخ ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، في ظل التحديات الهيكلية التي تواجه المنطقة مثل التدهور المتسارع للأمن الغذائي، والتقلّبات المناخية، وشح الموارد. ويُتوقع أن تصل هذه التدخلات إلى نحو عشرة ملايين شخص من سكان الريف، في وقت تشير فيه التقديرات في أبريل/نيسان ٢٠٢٥ إلى أن نحو ١٣ مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على تأمين مستلزمات العيش لارتفاع مستوى البطالة (٨٨٪) والديون المتراكمة غير القابلة للسداد (٩٠٪) بعد حوالي عقد ونصف من الحروب والانهيار الاقتصادي.[121] كما أن إعلانات رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية توجه الدفة اليوم لاستقطاب مشاريع استثمارية تستهدف القطاعات الداعمة للبنى التحتية الزراعية.[122]

لكن إعادة بناء القطاع الزراعي لا ينبغي أن يُختزل في استعادة الإنتاج الغذائي فحسب، بل يتطلب مقاربة شاملة تعترف بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالقطاع الزراعة يمثل اليوم إحدى المساحات الحقيقية لتأمين العمل الفوري لآلاف الأسر الريفية لضمان سبل عيش مستدامة، كما تُعدّ مدخلاً جوهرياً لبناء السلام وتعزيز التنمية رغم هشاشة البلاد. وفي موازين الفرص والتحديات، تقف الزراعة في شمال شرق سوريا على مفترق طرق حاسم: إمّا أن تستعيد دورها كركيزة للأمن الغذائي والتنمية الشاملة العادلة، أو أن تنزلق مجدداً إلى دوامة من الفقر والجوع نتيجة استمرار الإهمال وتكرار التهميش أو تجدّد النزاع. وفي سياق يتميز بعدم اليقين البيئي والسياسي، تُعدّ الزراعة القادرة على التكيّف حجر أساس في بناء السلام المستدام، وضمان الأمن الغذائي في مواجهة الأزمات القادمة. وطريق التعافي العادل - لا يمكن تحقيقه دون تجاوز شبكة معقدة من التحديات المترابطة: من شح المياه، وضعف البنية التحتية، إلى الضغوط المناخية والبيئية، والمشكلات الاجتماعية والحيازة العالقة، وصولاً إلى تبعات التحديات السياسية. وتُحتّم هذه التعقيدات تبني نهج متعدد المستويات يتكامل فيه الدعم الفني مع الاختراقات السياسية الضرورية لتوفير التمويل والمساعدات واسعة النطاق. فالبنية التحتية الزراعية، من شبكات الري إلى خدمات البذور والطب البيطري ومعايير الجودة، تبقى رهينة للتوافقات السياسية، وتخضع إعادة إعمارها لحسابات التسييس التي باتت تلازم كل ما هو تنموي.

5. نتائج مخرجات جلسات التركيز والمقابلات مع الخبراء

تعكس هذه النتائج مخرجات جلسات التركيز حول إعادة إعمار القطاع الزراعي بعد النزاع في مدينتي: الرقة ودير الزور، بالإضافة إلى آراء الخبراء. وهي تُقدّم فهمًا أعمق لرغبات المجتمع المحلي من خلال استعراض التحديات التاريخية والحديثة التي تواجه القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، في ظل النزاعات والصراعات. تم مناقشة آثار النزوح والتمييز والتهميش على الإنتاج الزراعي، والتطرق إلى التجارب والمبادرات الداعمة، لتقديم توصيات عملية لإعادة الإعمار وتعزيز الصناعات الزراعية المحلية لضمان استدامتها.

٥.١. المحور الأول: الإطار التاريخي والسياسي للمشكلات في القطاع الزراعي

يشكّل الإطار التاريخي للزراعة في منطقة شمال شرق سوريا، وتحديدًا في محافظتي الرقة ودير الزور، عنصراً مركزياً لفهم الأزمات البنيوية التي يعيشها القطاع الزراعي اليوم. اتسمت هذه المناطق منذ بدايات القرن العشرين بدورها المحوري كمورد أساسي للحبوب في سوريا، نظرًا لخصوبة تربتها وقربها من نهر الفرات، إلا أن السياسات الزراعية التي اتُبعت من قبل الحكومات المتعاقبة - وبخاصة خلال فترات حكم حزب البعث - لم تستثمر هذا الدور التنموي، بل استخدمته غالبًا في إطار السيطرة المركزية والضبط الاقتصادي. هدفت الأسئلة في المحور الأول لـ: استعراض الخلفية التاريخية والسياسية لتحديد كيف ساهمت سياسات التهميش والتمييز في تراجع القطاع الزراعي قبل النزاع وما كان الدعم المتاح آنذاك. وبالاستناد إلى التحليل الموضوعي والمنهجي للبيانات المستخلصة من المناقشات الجماعية المركزة، يمكن تلخيص ما يلي:

سياسات الهيمنة المرتبطة بالمحاصيل الاستراتيجية وضعف البنية التحتية:

- أجمعت المشاركات على أن منطقة شرق سوريا كانت تُعتبر سابقاً «السلة الغذائية» لسوريا. إلا أنه خلال العقود الممتدة من سبعينيات القرن الماضي وحتى 2011، فرضت الدولة السورية خريطة زراعية ملزمة للفلاحين، تعتمد بشكل أساسي على زراعة القمح والقطن والشوندر السكري، بينما حُظرت أو أُهملت زراعة محاصيل أخرى مثل الأشجار المثمرة والزراعات المحمية، التي كانت تعتبر حكرًا على مناطق الداخل أو الساحل السوري، مما قلّص تنوع الإنتاج المحلي.
- وقد أشار المشاركون في جلسة الرقة إلى أن هذه الخطة «كانت تقيد خيارات المزارعين بشكل كامل»، ما انعكس سلبًا على التنوع الزراعي المحلي، وأدى إلى اختلال في التوازن البيئي والغذائي، حيث قال أحدهم: «لم نكن نستطيع زراعة الزيتون أو الخضار كما في حمص أو طرطوس، كنا مجبرين على القمح والقطن». كما اعتبر فلاح من دير الزور أن تلك السياسة «أجبرتنا على استخدام كميات كبيرة من المياه رغم أنها غير مناسبة لكل المحاصيل»، في إشارة إلى التبعات البيئية والاقتصادية لهذه السياسات.
- تُظهر الجلسات أيضًا أن السياسات الزراعية لم تكن مجرد أدوات اقتصادية، بل جزءًا من مشروع سياسي للضبط الجغرافي - فالمناطق الشرقية ظلت في نظر المركز «مخزنًا» للحبوب، دون أن تُعامل كمجال استثماري حقيقي؛ وفقا لأحد المشاركين " من زمان والدولة ما بتشوفنا إلا حقل حنطة... نحنا بشر مو بس منتجين". يجدر بالذكر أن مع أواخر الفترة ما قبل 2011 تم التركيز تقليدياً على محاصيل الحبوب كمصدر اقتصادي رئيسي، بينما يتم إهمال تطوير وتنمية المنطقة هذا ما فسّره أحد المشاركين بالقول: «كانوا يأخذون منا القمح ولا يعيدون لنا أي شيء، لا بنى تحتية ولا مصانع» .

الدور الإشكالي للمصرف الزراعي:

- ارتبط تنفيذ هذه الخطة الزراعية المركزية بجهاز الدولة المتمثل بالمصرف الزراعي التعاوني، الذي كان يقدم للفلاحين مدخلات الإنتاج (بذار، سماد، وقود) على شكل قروض تُسدد لاحقًا بفوائد عالية. وقد أوضح أحد المشاركين أن هذه الآلية «وضعت الفلاح في موقع المديون باستمرار»، ما خلق دورة تبعية مالية أنهكت الإنتاج الزراعي وجعلت المزارعين عُرضة للإفلاس في حال حصول أي تقلب مناخي أو اقتصادي.
- بالتالي، لم يكن الدعم المالي الحكومي فعّالاً رغم وجوده: فقد اعتبر بعض المشاركين أن القروض الزراعية السابقة كانت مجحفة للفلاحين وتضرّ بهم أكثر من أن تفيدهم.

فجوة الدعم:

- قامت حكومات الأسد المتتالية في الماضي بأعمال تطوير محدودة للبنية التحتية الزراعية: نظّمت وحدات إرشاد زراعي دورات توعية تقنية للمزارعين (ولو بمدى محدود)، وحفرت قنوات وتعزيز مصارف الري وأطلقت مشاريع استصلاح أراضي لتحسين الزراعة. ووفرت أيضاً دعماً بشحوم الآبار والكهرباء حسب المساحة ونوع المحصول. وعلى الرغم من هذه الأعمال إلا أنها تفاوتت جغرافيا وتعتبر ضعيفة بالمقارنة بالمناطق الساحلية والمركز، كما شابها الفساد.
- رغم وجود برامج دعم رسمية (كشحنات السماد أو المازوت)، فإن معظمها لم يكن فعّالًا، وافتقر إلى العدالة في التوزيع. ففي دير الزور مثلاً، لم يحصل المزارعون على تعويضات مقابل الخسائر المناخية، بينما نُقلت مساعدات إلى مناطق أكثر نفوذًا سياسيًا، بحسب ما ورد في الجلسات.
- علاوة على ذلك، فإن وحدات الإرشاد الزراعي التي كانت مسؤولة عن التوعية التقنية كانت قليلة العدد، وضعيفة التأثير، مما أدى إلى ضعف في القدرات التقنية للفلاحين.
- تُبيّن شهادات المزارعين أن البنية التحتية الزراعية في الرقة ودير الزور متدهورة بشكل مزمن. فهي لا تواكب التغيرات المناخية ولا تستجيب للحاجات الأساسية.

٥.٢. المحور الثاني: تأثير النزاع والصراعات والنزوح على القطاع الزراعي

هدفت أسئلة المحور الثاني إلى ما يلي: تحديد تأثير النزاع والصراعات على الإنتاج الزراعي وتقييم الأضرار الناجمة عن النزوح والصراعات والعنف المباشر على البنى التحتية والموارد الزراعية. حيث أحدث النزاع في سوريا منذ عام 2011 تحولات جذرية في البنية الزراعية في منطقة شمال شرق سوريا، ولا سيما في محافظتي الرقة ودير الزور. لم يكن التأثير مقتصرًا على الأضرار المباشرة، بل امتد إلى إعادة تشكيل الأنماط الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الزراعية، عبر ما يمكن اعتباره حالة مركبة من العنف الهيكلي والبطيء. ووفقاً لما ورد في مناقشات مجموعات التركيز، يمكن تصنيف تأثيرات النزاع والتهجير على القطاع الزراعي إلى:

تدهور الإنتاج نتيجة النزوح وفقدان اليد العاملة:

- أدّى اندلاع الصراع إلى تدهور كبير في القدرة الزراعية المحلية. فوفقا للمشاركين، تسبب النزوح الجماعي عن القرى وسنوات القتال الطويلة. فشهدت المناطق الريفية نزوحًا واسعًا بسبب المعارك، ما أدى إلى ترك مساحات زراعية واسعة دون استثمار، وتحول بعضها إلى أراض قاحلة بسبب الإهمال.
- غادر الكثير من المزارعين وقادة التعاونيات المناطق الزراعية إلى المدن أو هاجروا، وحلّ محلهم أفراد يفتقرون إلى المعرفة الزراعية، ما أدى إلى نقص حاد في اليد العاملة الماهرة وظهور أجيال جديدة تفتقر إلى الخبرة الزراعية التقليدية. أشار مشارك من دير الزور إلى أن النزاع أدى إلى أن «النزاع خلانا نخسر المزارعين الكبار اللي كانوا يشتغلوا من جيل لجيل، طلعوا برّا وصار صعب نلاقي حدا يعرف يزرع».

التدمير المتعمد للبنية التحتية

- ازداد الأثر السلبي للعنف المباشر على البنية التحتية: فقد تعرّضت محطات ضخ المياه، وشبكات الريّ، وقنوات الصرف الزراعي والري إلى التدمير بفعل القصف أو الإهمال. كما تضررت محطات الكهرباء المغذية للآبار. ونتيجة لانقطاع الكهرباء، اضطر المزارعون للجوء إلى مضخات تعمل بالديزل المكلف وتعويضات ذاتية بسيطة. وارتفعت أسعار المحروقات بفعل الحصار وتذبذب السوق السوداء. فوفقا أحد المشاركين من جلسة دير الزور " «محطة الري الرئيسية انقصفت وبطّلت تشتغل من 2015، ومن وقتها نحنا عم نشتغل بالمولدات وبالديزل الغالي»
- كما انتشرت الألغام وذخائر القصف في الحقول الزراعية الواسعة (وفقا لأحد المشاركين أكثر من 600 دونم في بعض المناطق)، ما حوّلها إلى مناطق خطرة وتهدد بالـ"موت". وتوفي الكثيرون ممن حاولوا الوصول إلى أراضيهم. فوفقا لأحد المشاركين " الأرض كلها ألغام، فيه حقول ما قدرنا ندخلها من كتر ما فيها قذائف" وبالتالي فهي غير صالحة للزراعة منتظرة التطهير الشامل.

الانهيار المؤسسي ونقص المدخلات الزراعية

- مع تراجع مؤسسات الدولة، أغلقت كثير من مراكز الإرشاد الزراعي ومخابر التحليل الزراعية أو أُفرغت من كوادرها، مما أدى إلى تلاشى الدعم المقدم للفلاحين وانقطاع التدريب الفني وضمان الجودة. فوفقا لأحد المشاركين من جلسة الرقة، فإن "المؤسسات الزراعية اختفت، ما عاد في لا دعم ولا إرشاد ولا حتى بذار مضمون».
- وفي ظل غياب رقابة على الأسواق وانهيار الدعم السابق رغم شحه، ارتفعت أسعار المدخلات بشكل كبير كالسماد والبذار من غير ضبط أو مراقبة، وأصبح الفلاح يتحمّل تكاليف الإنتاج وحده. حيث عبر أحد مشاركي جلسة دير الزور قائلا"السماد صار بدك تشتريه من السوق السوداء، وسعره نار، وما حدا يراقب»
- شكلت أزمة المياه ضغوطا إضافية فوفقا لأحد المشاركين "المي صارت أقل، والري بالتنقيط مكلف، ما فينا نزرع غير شغلات ما بتحتاج مي كتير". وبالتالي ، فإن تراكم الأزمات مع موجات الجفاف شكلت ضربات إضافية، حيث يضطر المزارعون الاعتماد على زراعات بديلة قليلة الإنتاجية فأشار أحد المشاركين من جلسة دير الزور أن "كل سنة بنقص المطر، وفي ناس بطلت تزرع قمح، صاروا يزرعوا كمون وعدس بس».

انعدام الأمن وتقييد الوصول إلى الأراضي

- بسبب غياب الضوابط القانونية، تفاقمت النزاعات حول ملكية الأراضي: فقد انتزعت بعض الميليشيات والنافذين أراضي المزارعين المهجّرين قسرياً، خاصة في المناطق الشمالية، وحُرم المزارعون حتى من الاستفادة من محاصيلهم. فوفقا لأحد المشاركين من دير الزور "أرضي صارت تحت سيطرة جماعة مسلحة، ما قدرت أرجع إلها، وحتى المحصول أخدوه».
- كما أن بعض المناطق أصبحت غير آمنة بسبب التوترات الأمنية، ما حدّ من قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم أو حصاد محاصيلهم بسبب القطوعات وإغلاق الطرق. وبهذا، أصبح عنصر "الأرض" مهددًا، سواء قانونيًا أو أمنيًا، وأفاد أحد المشاركين من جلسة الرقة أن "في مناطق ممنوع تفوت عليها لأنه فيها مشاكل أمنية أو ألغام، يعني في أراضي صارت ميّتة».

تباين جغرافي في مظاهر التعافي والدعم

- لوحظ أن الرقة استعادت بعض قدرتها الزراعية بفعل مشاريع الدعم التي نفذتها منظمات دولية، بينما ظلت دير الزور تعاني من ضعف شديد في البنية التحتية وتقييد الوصول إلى الموارد. فوفقا لأحد المشاركين «المنظمات اشتغلت بالرقة أكتر، عنا ما قدروا يفوتوا بحجة الوضع الأمني».

- كما أن تدفق المساعدات والمازوت في الرقة كان أكثر انتظامًا من دير الزور، ما جعل آثار النزاع غير متكافئة بين المحافظتين. فأشار أحد المشاركين من دير الزور «الرقة عندهم جمعيات بتوزع مازوت وبذور، نحنا بدير الزور كل شي بندبره لحالنا» .

الأضرار البيئية والتحديات الصحية

أشار المشاركون إلى الاستغلال غير المنظم للمياه الجوفية في واقع استنزاف مفرط وعشوائي لمياه الآبار، خاصة في ظل غياب دور الدولة أو المؤسسات الرقابية. حيث أن غياب إدارة مستدامة للمياه أدى إلى تراكم مشكلات بيئية تتداخل مع الفقر الزراعي وتُفاقم من هشاشة الأمن المائي .أبرز آثار ذلك:

- انخفاض مستوى المياه الجوفية مما يدفع المزارعين إلى الحفر بعمق أكبر، بتكاليف أعلى.
- على الرغم من استخدام الطاقة الشمسية كبديل للطاقة الكهربائية والديزل، إلا أن الاستخدام الجائر في سحب المياه من الآبار يؤثر بشده على مستوى المياه الجوفية. كما لا تغيب التكلفة الكبيرة لشراء هذه الألواح والتي تختلف جودتها من المصدر المستورد منه وتكلفه الصيانة مع البطارية، وعدم القدرة على المزارعين الصغار من مواكبه الأسعار والاحتياجات.
- تلوث المياه الجوفية بالأسمدة والمبيدات التي تسربت من السطح بسبب غياب الفواصل البيئية بين الحقول والآبار.
- زيادة ملوحة التربة نتيجة لرداءة المياه أو اختلاطها بمصادر ملوثة، مما يؤثر على خصوبتها على المدى الطويل.

أشار أحد الخبراء إلى أخطار هشاشة منظومة البحث والرقابة والحجر الزراعي

- غياب المختبرات المتخصصة أدى إلى عجز فعلي عن تقييم جودة المدخلات الزراعية والتحقق من مطابقتها للمعايير المعتمدة.
- أدى غياب الرقابة الفعالة وافتقار آليات الحجر الزراعي السابقة على البذور المستوردة، قبل اختبارها في مخابر زراعية متخصصة، إلى إدخال أصناف زراعية غير ملائمة، تتميز بخصائص سلبية كارتفاع معدلات امتصاص الأملاح أو الانتشار غير المنضبط. وقد ساهم ذلك في تدهور خصوبة التربة، وأعاق إمكانية الاستفادة من هذه الأصناف في دورات إنتاج لاحقة، مما فاقم هشاشة المنظومة الزراعية وأثر سلبًا على استدامتها البيئية.
- أدى غياب آليات الحجر الزراعي الفعالة إلى انتشار واسع للآفات الزراعية، ما تسبب في أضرار كبيرة للمحاصيل وأضعف قدرة المزارعين على حماية إنتاجهم.
- في ظل انعدام أنظمة تقييم ومراقبة فعّالة، يتم استخدام مبيدات وأسمدة غير مطابقة لمعايير السلامة يشكّل تهديدًا مزدوجًا، سواء لصحة المزارعين أو للبيئة.

ضعف القدرة على مراقبة مؤشرات التلوث البيئي، مثل نسب الملوحة أو بقايا المواد الكيميائية في التربة.

تبعات ذلك تشمل

- زراعة في بيئة ملوثة دون إدراك مسبق، مما يؤدي إلى انخفاض في جودة الإنتاج.
- انخفاض مناعة المحاصيل أمام الأمراض، وارتفاع نسب الفاقد نتيجة إصابات غير مكتشفة.
- عجز المزارعين عن تكييف طرق الزراعة مع خصائص التربة الملوثة أو المستنزفة.

يظهر غياب سياسات تنظيمية محلية للتحكم في توزيع المواد الكيميائية أو تحديد المعايير الفنية لاستخدامها، ما يزيد من هشاشة النظام البيئي الزراعي ويهدد الأمن الغذائي. فالاعتماد على المعرفة المحلية فقط دون أدوات علمية يزيد من مخاطر التدهور البيئي الزراعي، ويحول دون تبني ممارسات زراعة مستدامة.

حيث أشار المشاركون إلى ممارسات للاستخدام العشوائي للمواد الكيميائية الزراعية، مما يعكس وعيا متزايدا بمخاطر استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، خاصة حين يتم تطبيقها في أوقات غير ملائمة أو بجرعات غير مدروسة. وبالتالي فإن غياب التوجيه الإرشادي الفني من جهات متخصصة أو من المهندسين الزراعيين ساهم في تعميم هذه الممارسات، والذي يؤدي إلى تلوث التربة والمياه الجوفية بالإضافة إلى الآثار الصحية المباشرة على المستهلكين.

كما أشار أحد الخبراء إلى مخاطر التلوث النفطي في تقويض الإنتاج الزراعي و"قتل التربة"، تتحول البيئة الزراعية من حاضنة للحياة إلى مصدر للتهديد الصحي. ويعود ذلك إلى

- أدت سنوات الصراع في سوريا إلى تدهور بيئي واسع شمل تلوث التربة نتيجة استهداف أو انهيار المنشآت نفطية، وتحديدًا في المناطق الشمالية والشرقية الغنية بالموارد النفطية. فنتج عن استهداف مواقع النفط أو احتراقها غير المنضبط إلى تلويث الهواء والتربة والمياه السطحية. حيث أن اشتعال مواقع استخراج أو تكرير النفط أدى إلى احتراق مباشر للتربة والمحاصيل، وهو ما يضر بالبنية الحيوية للتربة ويجعلها غير صالحة للزراعة لسنوات طويلة، فضلًا عن فقدان قطعان الماشية التي تُعدّ من مصادر الدخل الأساسية في ريف شمال شرق سوريا.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار مصافي النفط البدائية تُعد من أبرز مصادر تلوث التربة والمياه في مناطق شمال شرق سوريا، حيث يجري استخراج النفط بشكل جائر وباستخدام بنى تحتية متهالكة، بالإضافة إلى تصريف النفايات النفطية بشكل عشوائي، وتلويث قنوات الري ومجاري الصرف، وصولا إلى محاري الأنهار والوديان الموسمية.
- وبالتالي فإن تساقط الأمطار في مثل هذه البيئة الملوثة إلى تلويث الآبار السطحية وصولا للمياه الجوفية، لتراكم أزمة المياه التي تعيشها المنطقة.
- زيادة نسب الأمراض الجلدية ومشاكل الجهاز التنفسي والأمراض السرطانية في القرى المحيطة بآبار النفط، لا سيما بين العاملين في الزراعة والرعاة.

٥.٣. المحور الثالث: التجارب الشخصية حول التهميش والتمييز والدعم المتاح.

هدفت أسئلة المحور الثالث إلى: استخلاص الخبرات الشخصية للمشاركين فيما يتعلق بتأثير سياسات التهميش والتمييز على القطاع الزراعي، والدعم المتاح خلال وبعد النزاع. تُظهر هذه النتائج أن التهميش في الرقة ودير الزور ليس حالة طارئة، بل يُعبّر عن بنية مستمرة من التمييز الجغرافي والسياسي تفاقمت بعد النزاع . من توزيع المازوت والبذار، إلى المشاريع الريفية والمنح، يتضح أن هناك نظامًا غير عادل في التعامل مع المناطق الشرقية مناطقيا أيضا سواء من نظام بشار الأسد أو الإدارة الذاتية، عمّق من هشاشة المجتمعات الزراعية. هذا التهميش يمكن فهمه ضمن إطار "العنف الهيكلي"، حيث تُحرم المجتمعات من حقوقها في التنمية المتوازنة والعدالة الزراعية. وقد كشفت نتائج جلسة النقاش المركزة عن النقاط التالية:

مظاهر التهميش في توزيع الدعم والموارد

- كشفت الأسئلة عن ممارسات التمييز والتهميش في جميع الجلسات كمؤشر على عجز حكومة الأسد عن توفير العدالة المناطقية في فترات النزاع أيضا. فعلى المستوى السياسي والاقتصادي، لاحظ الحضور أن المساعدات الزراعية كانت تضخّ بشكل غير متكافئ: فبينما كان المزارعون الساحليون يحصلون على تعويضات مقابل خساراتهم، لم يحصل فلاحو دير الزور على أي دعم رغم تكبّدهم خسائر كبيرة. ويرى المشاركون أن هذا التمييز ارتبط بعقود من إهمال المنطقة الشرقية؛ إذ ذكر أحدهم أن دير الزور «لم تشهد أي تطور زراعي حقيقي لأكثر من 50 عاماً».

- وقد اشتُكي من توزيع المازوت المدعوم بشكل غير عادل أو "ظالم" وفقا لأحد المشاركين: ففي حين زوّدت الرقة بشحنات مازوت بسعر منخفض نتيجة اعتمادها على الري الجوفي الرخيص، مُنحت مناطق الحسكة والقامشلي امتيازات للحصول على مازوت عالي الجودة، مما أثر سلباً على قدرة إنتاج دير الزور. وفقا لأحد المشاركين " «كان في ظلم كبير بتوزيع المازوت، الحسكة والقامشلي بياخدوا أحسن نوع، ونحن بالكاد يجينا». كما أشار أحد المشاركين إلى أن تخصيص 15 صهريج مازوت للدير لم يصل منها سوى 6 فقط فعلياً، في حين بقيت خدمات مزارع دير الزور شحيحة.

تهميش بنيوي في البنية التحتية الزراعية

- من الناحية الجغرافية، يقول المزارعون إن التهميش والفساد ظهرا أيضاً في توزيع الموارد المائية والبنى التحتية: فقد وُزّعت أراضٍ زراعية حكومية على متنفذين ومشاريع ريّ موجهة فقط إلى هذه الأراضي، بينما بقيت مناطق أخرى كاملةً دون شبكة ريّ. ففي دير الزور أشاد أحد المشاركين أنه «في مشاريع ري راحت للناس النافذين، والباقي من المناطق بلا نقطة مي»، كما أشاد آخر من جلسه الرقة أن «المزارعين العاديين ما استفادوا لا من جمعيات ولا من قروض، كله كان محصور بيد المتنفذين» .
- وأوضح مشارك أن بنية التوزيع هذه «على حساب مصالح المزارعين» تقيّد فاعلية الزراعة شرق الفرات. وقد ربط بعض المزارعين هذا التهميش بحجة الوضع الأمني؛ إذ عبر أحد المشاركين من دير الزور أن التبريرات الأمنية أدت إلى انسحاب المنظمات الدولية " المنظمات ما بتجي لعنا بحجة الوضع الأمني، بس بتشتغل بالرقة والحسكة» وبالتالي فشل تنفيذ مشاريع في مناطقهم.
- أدى تراجع الدولة عن دعم الزراعة بفعالية بعد عام 2011 أدّى إلى اتساع الفجوة التنموية بين المحافظات. وقد عبَّر المزارعون محلياً عن هذا التهميش كقضية أمن غذائي ومساواة اقتصادية؛ فعلى سبيل المثال اشتكى مزارع من دير الزور: «لا نحصل على أي دعم كغيرنا من المناطق... نواجه صعوبات كبيرة في الحصول على البذور والأسمدة بأسعار معقولة»

٥.٤. المحور الرابع: تحديات إدارة الموارد اللوجستية (الطاقة والنقل) والحوكمة.

هدفت أسئلة المحور الرابع إلى تقييم المشكلات اللوجستية المرتبطة بتوفير الطاقة والنقل وإدارة الموارد الزراعية على مستويات متعددة، وتحديد النماذج المثالية لتحسين هذه الجوانب ووفقاً لما أفاد به المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز:

- ضعف البنية التحتية الأساسية (كهرباء، مياه، ري): حيث إن سياسات التهميش التي أدت محدودية الاستثمار الحكومي ومركزيته في تطوير البنية التحتية الداعمة للقطاع الزراعي في العقود السابقة، خصوصًا في مشاريع الري والكهرباء، قوضت من استدامة الإنتاج الزراعي ومرونة القطاع في تحمل الصدمات والأزمات المتتالية.
- أجمع المشاركون على أن سياسات الهيمنة والتقويض التنموي الذي اتبعته الحكومات المتتالية في دعم وتطوير البنى التحتية المنطقة هو السبب الجذري لهذه المشاكل: فالطاقة والماء كانا يُفترض أن يؤمنهما القطاع الحكومي، وغيابهما أو اختلال توزيعهما أضعف قدرة المزارعين على الإنتاج المستدام. ففي حالتي الرقة ودير الزور، نلاحظ أن هذه السلطة إما غائبة أو موزعة بشكل غير عادل، حيث يتم توجيه البنية نحو المزارع المرتبط بجهات نافذة، بينما يُترك الباقي دون دعم. وهذا يُعيد إنتاج الهشاشة ويمنع قيام قطاع زراعي تنافسي أو عادل.
- ربط البعض هذا الخلل بمرحلة التحول الاقتصادي في 2009، حيث تسبب نقص المازوت حينها في هزّ القطاع الزراعي.

- وجد المشاركون ذلك جليا في سنوات النزاع، ففي ظل غياب إطار عام عادل للبنية التحتية، تحوّل قطاع الزراعة من قطاع تنموي إلى مجال هشّ قائم على المبادرة الفردية. حيث أشار أحد المشاركين في جلسة الرقة أن "ما في شبكة ري عامة، وكل واحد بدبّر حاله على حسابه"
- تعتبر الطاقة (كهرباء ومازوت) حجر الأساس في تشغيل نظم الريِّ والآلات الزراعية. وشدد المشاركون على أن تكرار الانقطاعات الكهربائية يضعف زراعة الجمعيات التعاونية؛ فعندما تنقطع الكهرباء، يُضطر المزارعون للجوء إلى ضخّ المياه بالمازوت. وهنا أيضا أصبحت عملية الإنتاج الزراعي وجودته مرهونة بالقدرة الفردية للفلاح على تحمّل التكاليف، وفتح المجال أمام السوق السوداء لتتحكم أيضا بمستلزمات انتاج الطاقة كالمازوت والمضخات. وهو أمر باهظ الثمن ومتقلب الأسعار. مما يجعل الزراعة عبئًا اقتصاديًا على الفلاح بدلاً من كونها مصدر دخل مستدام.

قصور وغياب في الحلول البديلة والمستدامة

- أشار المشاركين إلى وجود قصور واضح في إدماج الطاقات البديلة ضمن البنية الزراعية. فبينما تُستخدم الطاقة الشمسية في مناطق أخرى كبديل مستدام، لا تزال مناطق الرقة ودير الزور تُدار بنُظم قديمة ومكلفة وغير متجددة.
- كما يظهر غياب التوجيه التقني والمؤسسي الضروري لتعميم الحلول المستدامة. في الرقة مثلاً، ذكر المشاركون عدم وجود كهرباء كافٍ لتشغيل الآبار وإيصال المياه إلى الحقول، وعزا آخرون عجزهم عن شراء ألواح شمسية لمعالجة النقص إلى ارتفاع تكلفتها وعدم وجود دعم حكومي في هذا المجال . حيث عبر أحدهم قائلا ""الطاقة الشمسية بدها مصاري كتير وما في دعم، ولا حدا عم يشرح كيف نركبها».

تحديات النقل والتخزين وسلاسل التوريد

- يمثّل النقل إحدى أضعف الحلقات في السلسلة الزراعية، حيث يؤدي بعد المسافة عن الأسواق، ورداءة الطرق، وارتفاع أسعار المحروقات، إلى زيادة كلفة الإنتاج وتقليص الهوامش الربحية. فقد أوضح مزارع أن تكلفة نقل المحاصيل إلى المراكز تتراوح اليوم نحو 100 دولار للشاحنة الواحدة، بالإضافة إلى تكاليف مؤقتة (إقامة) ورسوم تيسر بيع المحصول.
- يؤثر نقص النقل أيضاً على العمليات الأخرى المرتبطة بالزراعة (مثل وصول الأسمدة والإمدادات، أو وصول المزارعين إلى الأسواق)، ما يستدعي وضع حلول ملائمة.
- فيما يخص التخزين، أشارت الشهادات إلى ضعف كبير في القدرة على حفظ المحاصيل الطازجة: فالتخزين البُنيوي حُصر غالباً في الحبوب (خزانات قمح وشعير)، بينما لا توجد غالباً مرافق كافية للخضار أو الفواكه، مما سبب خسائر كبيرة ويجبر المزارعين على بيع محاصيلهم بأسعار زهيدة.
- يلجأ بعض المزارعين إلى تقنيات بديلة مثل تجفيف المحاصيل الموسمية (مثال: طماطم الرقة).
- يضاف إلى هذه التكاليف المرتفعة الرشاوى المطلوبة لتسريع إجراءات التسليم، مما يثقل كاهل الفلاح ويقلل من جدوى الإنتاج الزراعي.
- توصي الجلسات بتطوير بنية تحتية مناسبة للبرادات والمطاحن الصغيرة لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، كما تتطلب معالجة اللوجستيات الزراعة تكاتفاً بين السلطات المحلية والمجتمع المدني لإصلاح شبكات الكهرباء والري وتعزيز خدمات النقل والتخزين.

٥.٥. المحور الخامس: الصناعات الزراعية المحلية

هدفت أسئلة المحور الخامس استقصاء تجارب المشاركين في مجال الصناعات الزراعية المحلية من الإنتاج المنزلي والعائلي وصولاً إلى المشاريع الصناعية الكبيرة أو تلك التي تُدار من قبل الدولة، مع تقييم التحديات والفرص. وتكشف المعطيات أن الصناعات المرتبطة بالزراعة تعاني من عقود من التهميش المؤسسي، وغياب البنية القانونية والتنظيمية الداعمة. لا تقتصر المشكلة على المعدات أو الموارد، بل تمتد إلى غياب شبكة لوجستية تسويقية متكاملة. وفيما يلي أبرز النتائج وفقا للمشاركين:

- واقع الصناعات الزراعية في الرقة ودير الزور: تمثل الصناعات الزراعية القاعدة الأساس لأي نهضة اقتصادية ريفية، إلا أن هذا القطاع ظلّ مهمّشًا في الرقة ودير الزور بسبب غياب التخطيط الحكومي والدعم التنموي. ورغم وجود معرفة وخبرة محلية، فإن البيئة الاستثمارية لا تشجع على المبادرة أو التوسّع. ويُعد هذا التحدي استمرارًا للعنف الهيكلي في صورته الاقتصادية، حيث تُترك المجتمعات الريفية دون أدوات لتحويل إنتاجها إلى مدخول مستقر.
- يتبين من الشهادات أن الصناعات الزراعية في المنطقتين تقتصر على مبادرات صغيرة الحجم، بعضها تقليدي وأغلبها غير مؤهل للتوسع أو الاستدامة. وقد أشار المشاركون إلى وجود معامل موسمية بسيطة تنتج مشتقات مثل مصانع «ربّ البندورة» ومعامل إنتاج الألبان.
- كما يملك الريف منشآت أكبر مثل مطاحن طحن الحبوب وعدة معاصر لزيت الزيتون (6 معاصر في الرقة)، وبعض معامل الأعلاف ومزارع تربية أسماك محدودة النطاق.
- تشمل الصناعات الزراعية المحلية في المناطق الشرقية نشاطات أولية محدودة. وأشار المشاركون إلى وجود مشاريع منزلية لتحضير المونة (مربيات وخضار مُعلّب). غير أنها صُنفت بأنها صغيرة الحجم وتعمل بتمويل ذاتي ضعيف.
- التحديات التقنية والمالية
- ويُضاف إلى ذلك مشكلات بنيوية تصعب تطوير هذه الصناعات: فالمشاركون ذكروا أن «توزيع الكهرباء على المنشآت غير عادل؛ فالمزارع الذي لا يملك واسطة يعتمد على مازوت مدعوم غير كافٍ، مما يرفع التكاليف ويقلل جودة المنتج»
- ورغم محاولة بعض المنظمات دعم هذه المبادرات ضمن برامج سبل المعيشة، يرى المزارعون أن الدعم المالي والإرشادي كان متقطعاً غير مستدام. فمثلا أشار أحد المشاركين من جلسة دير الزور أن "المعامل الصغيرة ما عم تحصل لا على تمويل ولا على دعم فني"
- كذلك تفرض الإجراءات البيروقراطية وتكاليف التراخيص حواجز ثقيلة أمام الصناع المحليين - فقد ذكر مشارك أن قيمة الترخيص الجمركي وحده تصل إلى 600 ألف ل.س، دون احتساب رسوم النقل والجمارك الأخرى

غياب التكامل مع سلاسل القيمة الزراعية

- تُظهر الشهادات ضعف الربط بين مراحل الإنتاج الزراعي، من الحقل إلى المستهلك. فمع غياب خدمات التعبئة والتغليف والتخزين وحتى التسويق، يخسر المزارعون فرصة رفع القيمة المضافة لمنتجاتهم. وهذا يحدّ من فرص الربح، ويدفع المنتجين إلى البيع بأسعار بخسة. فأشار أحد المشاركين من جلسة الرقة أن "ما في أدوات للتسويق، ولا عقود مع تجار كبار، كل شي بنبيعه بجهد شخصي".

- تعكس هذه المعطيات ضرورة دعم الصناعات الزراعية الصغيرة باعتبارها حلقة وصل حيوية بين الإنتاج الريفي والأسواق؛ فالمنطقة تفتقر إلى سلاسل قيمة متكاملة لتحويل المحاصيل المحلية إلى منتجات جاهزة. ومن الناحية الإيجابية، لوحظ بعض نقاط القوة مثل تنوع المحاصيل (زيتون، حمضيات، حبوب) وخبرات منزلية تقليدية؛ لكن الحلول التقنية والتمويلية المطلوبة لتطوير الصناعات المرافقة ما زالت مفقودة.

٥.٦. المحور السادس: القدرات والكفاءات المحلية: التقييم والفرص

في سياق جلسات النقاش المركزة والمقابلات مع الخبراء، تم تقييم القدرات والكفاءات الحالية للمجتمع الزراعي والمؤسسات الداعمة، وتحديد الجوانب القوية والنواقص التي تحتاج إلى تعزيز. تعكس الآراء في الجلسات أن القدرات والكفاءات الزراعية في الرقة ودير الزور تعاني من التآكل نتيجة النزاع والإهمال التاريخي. فتشير إلى وجود فجوة واضحة في المعرفة الزراعية بسبب غياب الأطر التدريبية، هجرة ذوي الخبرات، وانقطاع المزارعين عن مراكز الإرشاد المتهالكة. ضعف الخبرة هذا لا يُعزى فقط إلى النزاع، بل إلى غياب استراتيجية تنمية بشرية مستدامة في الزراعة. ورغم ذلك، تظهر بوادر نهضة محلية قابلة للاستثمار إذا ما توافرت الأدوات المناسبة. وفيما يلي أبرز ما توصل إليه المشاركون:

ضعف القدرات التقنية والبشرية

- أجمَع المشاركون على أن القدرات البشرية والتقنية في القطاع الزراعي الشرقي محدودة، نتيجة سنوات النزاع والنزوح. فقد تبين أن عدد المهندسين الزراعيين والخبراء القادرين على تشخيص المشكلات الزراعية في المنطقة قليل جداً مقارنة بالاحتياج. وفقا لأحد المشاركين في جلسة دير الزور " في نقص بالمهندسين الزراعيين، وما حدا يعرف يشخّص المشاكل بالمحاصيل».
- وبالتالي فإن المزارعين يعتمدون غالباً على معارفهم التقليدية فقط، أو على خبراء تجاريين بحتين. وعزا البعض هذا النقص إلى هجرة الشباب للخدمات والمدن، مما خلق «نقصاً في المزارعين واليد العاملة والخبراء» الزراعيات.
- يشير أحد الخبراء إلى النقص الحاد في الخبرات التقنية، لا سيما فيما يتعلق باستخدام وصيانة الآلات الزراعية الحديثة، الأمر الذي يُعدّ من أبرز معوّقات استدامة عمليات التعافي الزراعي في شمال شرق سوريا. فنتيجة العقوبات المفروضة على الاستيراد والتصدير، تواجه المنطقة صعوبة كبيرة في تأمين قطع الغيار اللازمة أو استقدام الدعم الفني، مما يؤدي إلى تعطّل المعدات الحديثة خلال فترات قصيرة من التشغيل. كما تم توثيق عدة حالات خرجت فيها آلات زراعية متقدمة عن الخدمة بشكل شبه كامل، رغم أن تكلفتها تجاوزت عشرات آلاف الدولارات، وذلك بسبب غياب الكوادر القادرة على تشغيلها أو صيانتها بشكل دوري. وأشار الخبير إلى أن هذه الخسائر تمثل عبئًا كبيرًا على الإدارة الذاتية، التي لا تملك الموارد المالية الكافية لتعويض مثل هذه الاستثمارات.
- في ظل هذه الظروف، وفقا للمقابلة ذاتها، يفضّل بعض المزارعين بيع المعدات الحديثة التي حصلوا عليها من خلال برامج المنظمات غير الحكومية، بهدف تغطية نفقات تشغيلية أكثر إلحاحًا - مثل شراء الوقود أو الأسمدة - ويلجئون بدلاً من ذلك إلى استخدام أدوات يدوية أقل تكلفة، رغم ما يترتب على ذلك من تراجع في الكفاءة والإنتاجية. ويعكس هذا الواقع فجوة واضحة بين نوعية الدعم المقدم وواقع الاحتياجات والقدرات التشغيلية على الأرض
- أشار عدد من المشاركين إلى الغياب شبه الكامل لدور النقابات الزراعية، رغم أن من المفترض أن تشكّل هذه النقابات إحدى الركائز الأساسية في بناء القدرات وتوفير الدعم الفني للمزارعين. حيث أن ضعفها المؤسسي في مناطق شمال شرق سوريا حدّ من قدرة المزارعين على التكتل أو التفاوض الجماعي، سواء بشأن أسعار المدخلات أو آليات التوزيع والدعم.

محدودية أو غياب التدريب المنهجي وبرامج بناء القدرات الزراعية

- شكّل غياب برامج تدريب منتظمة وفعاليات إرشادية عائقاً رئيسياً. فقد لخص مشاركون أن أية برامج تدريبية موجودة كانت على نطاق ضيق جداً وتفتقر إلى استمرارية.
- ضعف الشراكات بين القطاعين العام والمدني في مجال التدريب الزراعي أدى إلى تراجع كفاءة المزارعين وغياب الابتكار.
- أكد المشاركون أن الحاجة ملحّة لبرامج تدريبية تراعي خصوصية المحاصيل والبيئة، وتربط بين المعرفة العلمية والخبرة المحلية.
- في المقابل كما أشار المشاركون إلى أن المنظمات غير الحكومية حاولت جبر بعض هذه الفجوات تدريجياً، إلا أن الزراعة بدأت تتطور بشكل غير متوازن وبوتيرة أسرع من قدرات المزارعين من أعمار مختلفة دون مواكبة تدريبية.

بوادر مجتمعية

- رغم التحديات، تظهر مبادرات ذاتية من المجتمعات الزراعية لتقاسم الموارد وتنظيم الجهود بشكل جماعي: فأشار أحد المشاركين أن بعض المزارعين شكّلوا تعاونية زراعية لإدارة توزيع المياه والموارد في مناطقهم، مما يدل على وجود قاعدة مجتمعية يمكن البناء عليها. وقد أكد عدد من الخبراء هذه التجربة في المقابلات، مشيرين تحديدًا إلى تجربة ترميم وتنظيف قنوات الري في شمال محافظة الرقة. ورغم أن هذه المبادرة مثّلت مثالًا إيجابيًا على قدرة المجتمعات المحلية على التحرك في ظل غياب الدعم الحكومي المنهجي، إلا أن أثرها ظل محدودًا من حيث المساحة والخدمة. فقد اقتصرت على نطاق جغرافي ضيق بسبب التكاليف المرتفعة المرتبطة بأعمال الترميم، والتي لا يستطيع معظم المزارعين تحمّلها دون دعم مالي خارجي أو تدخلات مؤسسية.
- كما يتمتع المجتمع المحلي بمعارف زراعية تقليدية وقيم تعاون (مثل تقاسم المحصول مع الأقارب والجيران). وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هذه الموارد المجتمعية تبقى ضعيفة أمام الحجم الحالي من التحديات: حيث أكد المشاركون أن الافتقار إلى الدعم المؤسساتي التمويل المحلي والتقنيات الحديثة هو من العوائق أمام استثمار القدرات المحلية وتحسين الإنتاجية.
- كما أن غياب الدعم الخارجي والربط بين هذه المبادرات والأسواق والمؤسسات يحول دون تحويلها إلى مشاريع إنتاجية طويلة الأمد.
- تحويل هذه الجهود إلى طاقة إنتاجية يتطلب إعادة ترميم وتعزيز بناء جسور مؤسساتية (مراكز تدريب، منح تمويل صغيرة، تشبيك مع الجامعات والمعاهد الزراعية)، وبدون ذلك تبقى هذه القدرات والإمكانيات مهدورة.

المحور السابع: توصيات وحلول لتعزيز القطاع الزراعي من القاعدة المجتمعية

هدفت أسئلة المحور السابع إلى : أولا تلخيص النقاط الرئيسية والتوصيات التي طرحت خلال الجلسة لتكوين رؤية شاملة لدعم الإنتاج الزراعي في المنطقة. ثانيا: جمع توصيات المشاركين المباشرة لإحياء وتعزيز الإنتاج الزراعي ومواجهة تحديات التهميش والتمييز وإدارة الموارد، مع تضمين أبعاد التمويل والتعويض عن الخسائر على جميع المستويات. ثالثا: استعراض التوصيات والحلول التي قدمها المشاركون من تجاربهم الشخصية، العملية والمجتمعية، وتقديم أفكار تدعم استراتيجيات دعم الإنتاج الزراعي على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. اقترح المشاركون عدة حلول عملية تراعي الأبعاد السياسية والفنية. يمكن تلخيص أهم التوصيات كالتالي:

تحسين البنية التحتية الزراعية وإدارة الموارد المائية والطاقة:

- إعادة تأهيل شبكات الري وقنوات المياه في المناطق المتضررة.
- تطوير وإدماج تقنيات الري حديثة بشكل أوسع: تعميم نظم الري بالتنقيط والبيوت البلاستيكية في المنطقة الشرقية للتخفيف من قيود المياه الموسمية وكسر احتكار المحاصيل التقليدية
- ضمان إيصال الكهرباء بأسعار معقولة للجمعيات الزراعية، بالإضافة إلى دعم مشاريع الطاقة البديلة (الشمسية والرياح) للمزارعين، خاصة في المناطق التي تعاني من انقطاع الكهرباء.
- توفير دعم عادل للمازوت والأسمدة حسب الحاجة الزراعية، مع مراقبة فعالة للتوزيع.

تعزيز العدالة المكانية والسياسات التشاركية

- وضع آليات توزيع موارد عادلة تضمن شمول جميع المناطق في عملية إعادة الإعمار
- تخصيص آلية شفافة لتوزيع الدعم الزراعي بين المحافظات وفقًا لمستوى الحاجة والإنتاج.
- مراجعة السياسات السابقة المتعلقة بتحديد المحاصيل ومنح المزارعين حرية التنويع الزراعي.
- إشراك المزارعين في وضع السياسات الزراعية عبر مجالس محلية زراعية منتخبة.
- تفعيل برامج تعويضية للفلاحين المتضررين من النزاع (دعم مالي أو تقني)،
- إصلاح نظم المحسوبية والفساد التي أثرت على القطاع.

بناء القدرات البشرية والإرشاد الزراعي

- تفعيل وإنشاء مراكز بحث وتطوير زراعي: تمكين البحث العلمي وتبادل الخبرات بين المهندسين والمزارعين (مثلاً عبر إنشاء مركز أبحاث زراعي متخصص) لرفع مستوى المعرفة وتطبيق تقنيات زراعية مبتكرة.
- تفعيل دور النقابات المرتبطة بالقطاع الزراعي لضمان ضبط الأسواق ومعايير الجودة بالإضافة إلى توحيد صفوف المزراعين والقدرة على إيصال مطالبهم للجهات المختلفة.
- دعم المبادرات التعاونية بين المزارعين لتبادل المعرفة وتنظيم الإنتاج.
- تطوير برامج تدريبية تشمل تقنيات الري الحديث وإدارة التربة والمحاصيل. من خلال تفعيل برامج تدريب مستدامة للمزارعين (ورش عمل وجلسات إرشاد) بالتعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .
- تفعيل وتكوين شراكات بين المزارعين والقطاع الخاص لتبادل الخبرات وتنفيذ مشاريع مشتركة

دعم الصناعات الزراعية الصغيرة

- تقديم قروض صغيرة بدون فوائد لتطوير ورش التصنيع الغذائي.
- تسهيل التراخيص الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام.
- ربط المنتجين المحليين بالأسواق الإقليمية من خلال معارض زراعية وتطبيقات رقمية.

تعزيز سلاسل القيمة الزراعية

- بناء منشآت تخزين وتعبئة (مخازن برادات، مطاحن صغيرة، معاصر) قرب الحقول لتعزيز التسويق وتجنب هدر المنتجات الغذائية.
- توفير تسهيلات مالية وتكنولوجية للصناعات الزراعية المحلية (مثل تقديم قروض ميسرة أو إعفاءات جمركية للتجهيزات الزراعية).

التوصيات الاستراتيجية طويلة الأمد

- إطلاق برنامج وطني لإعادة هيكلة القطاع الزراعي في مناطق شمال شرق سوريا.
- دعم الأبحاث التطبيقية المرتبطة بالزراعة المحلية مناطقيا والمرونة في التعامل مع الأزمات المناخية المتكررة.
- ربط السياسات الزراعية باستراتيجية وطنية للأمن الغذائي، تُراعي الأزمات المتراكمة والتحولات الاجتماعية.
- نشر وعي حول أهمية الأمن الغذائي والعدالة الإقليمية، والدفع باتجاه سياسات دولية لحماية مياه النهر وتشجيع تقاسم المعرفة الزراعية (مثلاً آليات حماية الحصاد أمام مشاريع السدود الخارجية).

6. دروس عالمية

وفقا لما تم استعراضه في الدراسة، وما تبعه من نتائج جلسات التركيز والمقابلات مع الخبراء، فإن هشاشة وانهيار القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا يرتبط بشكل وثيق بعقود من التهميش والهيمنة البنيوية الجائرة، تلاها عقد من النزاع المسلح، والذي تفاقم بسبب تدمير البنى التحتية الزراعية، النزوح المتراكب، التحديات الأمنية، الأزمات المناخية واستخدام الموارد الطبيعية كسلاح في النزاع. وكما تخطو البلاد اليوم باتجاه عملية تعاف وإعادة إعمار، تبرز الحاجة إلى الاستفادة من تجارب مماثلة في سياقات بيئية وسياسية متقاربة. يستعرض هذا التقرير حالتين دراسيتين من أفغانستان والعراق، حيث طُبّقت استراتيجيات للتعافي الزراعي ضمن بيئات متأثرة بالنزاع ومناخياً هشة، ما يتيح استخلاص دروس مقارنة يمكن مواءمتها مع السياق السوري. يتناول الدراسة خلفية النزاع في كل من الحالتين، والاستجابات الزراعية التي اعتمدت على مبادئ الاستدامة، والعدالة، وإنعاش الاقتصاد المحلي، إضافة إلى آليات التمويل، وأساليب إشراك المجتمعات المتضررة، والتحديات البيئية، والنتائج المحققة، سواء من حيث الإنجازات أو القيود المتبقية.

٦.١. أفغانستان:[123]

تعرّض الاقتصاد الريفي في أفغانستان لانهيار عميق نتيجة تراكم عقود من النزاع، بدءاً بالحرب ضد الاتحاد السوفيتي في الثمانينيات، مروراً بالحرب الأهلية في التسعينيات، ووصولاً إلى التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة بعد عام 2001. وبحلول نهاية هذا المسار التصاعدي للعنف، كان القطاع الزراعي قد فقد مقوماته الأساسية، ما جعل شريحة كبيرة من السكان تعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الغذائية الدولية. ساهم النزاع المسلح في تدمير أنظمة الري، ونفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، وتعطيل أنماط الزراعة التقليدية. وتزامن ذلك مع موجة جفاف ممتدة بين 1998 و2002، زادت من حدة الأزمة، وأدت إلى فشل واسع النطاق في المحاصيل ونزوح جماعي من الريف إلى المدن أو خارج البلاد.

في أعقاب سقوط نظام طالبان واتفاق بون لعام 2001، أُنشئت حكومة انتقالية جديدة، وشهدت البلاد تدفقاً كبيراً للمساعدات الدولية لإعادة الإعمار، حيث برزت الزراعة كأولوية مزدوجة: أداة لاستعادة سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي، ووسيلة استراتيجية للحد من توسع اقتصاد الأفيون الذي نما خلال مرحلة الفراغ المؤسسي. وقد رأت الجهات المانحة أن الفشل في استعادة القطاع الزراعي سيؤدي إلى تفاقم الهشاشة الأمنية وتحويل أفغانستان إلى دولة مخدرات بامتياز. كما شكلت البيئة المناخية شبه الجافة - والتي تتسم بعدم انتظام في هطول الأمطار والاعتماد الكبير على ذوبان الثلوج ونظم ري متهالكة - تحدياً هيكلياً أمام جهود الإنعاش، ما تطلّب توجهاً شاملاً يدمج إصلاح البنية التحتية، وتوسيع القدرات المحلية، وتحقيق قدر من العدالة البيئية والمكانية في توزيع الموارد. كما سعت إلى تحويل الزراعة من نمط الكفاف إلى قطاع إنتاجي ديناميكي موجه نحو السوق، قادر على دعم التنمية الريفية المستدامة وتوفير فرص اقتصادية مستقرة.

٦.١.١. استراتيجية التعافي الزراعي في أفغانستان:

- **التمويل:** اعتمد تعافي القطاع الزراعي في أفغانستان على دعم مالي خارجي كثيف، إذ تلقت البلاد ما يُقدَّر بنحو 77 مليار دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية بين عامي 2001 و2019، خُصِّص جزء كبير منها لتنمية المناطق الريفية. وقد قادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) جهود التمويل، مستثمرةً مليارات الدولارات في برامج الزراعة وسبل العيش البديلة، إلى جانب مساهمات كبيرة من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، وعدد من المانحين الثنائيين. بينما دعمت الحكومة الأفغانية بدورها القطاع الزراعي من خلال مخصصات من الموازنة الوطنية، لكنها اعتمدت بدرجة كبيرة على صناديق ائتمان متعددة المانحين، أبرزها "صندوق إعادة إعمار أفغانستان" الذي أدارته مجموعة البنك الدولي. وتنوّعت قنوات الإنفاق من خلال مشروعات كبيرة تُدار مركزياً إلى مبادرات محلية تنفذها منظمات غير حكومية بالتعاون مع المجتمعات. كما برزت مبادرات التمويل الصغيرة، لا سيما من خلال مؤسسة دعم التمويل الأصغر في أفغانستان (MISFA)، كأداة رئيسية لتمويل صغار المزارعين والمنتجين الريفيين، حيث استفاد منها قرابة 500,000 شخص، مما ساعد على ضخ السيولة في القواعد الشعبية وتحفيز النشاط الزراعي المحلي.
- **الإطار السياساتي:** عملت الحكومة الأفغانية، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، على تطوير مجموعة من الأطر السياساتية لإعادة تأهيل القطاع الزراعي، ضمن رؤية شاملة لربط الأمن الغذائي بالتنمية الريفية المستدامة. من أبرز هذه الأطر "الخطة الرئيسية للزراعة لعام 2006" و"إطار تنمية الزراعة الوطنية لعام 2009"، والتي مهدت لاحقاً لإطلاق "البرنامج الوطني الشامل لتنمية الزراعة" كمرجعية استراتيجية طويلة الأجل. سعت هذه الخطط إلى الانتقال من نهج الإغاثة الطارئة إلى مسار تنموي ممنهج، مع تحديد أولويات واضحة تمثلت في إعادة تأهيل شبكات الري التقليدية، وتحقيق حد أدنى من الاكتفاء الغذائي، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية عبر مدخلات ومخرجات موجهة للسوق. وقد ركزت الخطة أيضاً على تبني ممارسات زراعية مستدامة، ومعالجة آثار العقود السابقة من سوء الإدارة، وذلك من خلال تفادي النهج المركزي البيروقراطي الذي طبع السياسات الزراعية في فترات ما قبل الحرب.
- **خارطة طريق لحل النزاعات المتعلقة بالحيازة:** طُرحت مبادرات لتوثيق حقوق الملكية الزراعية وحل النزاعات المرتبطة بحيازة الأراضي، والتي تفاقمت بفعل سنوات النزوح والنزاع. ورغم محدودية أثرها المؤسسي، فإن هذه المبادرات شكلت خطوة أولى نحو معالجة الاختلالات البنيوية في أنظمة الحيازة، مع الإقرار بأن إصلاحًا قانونيًا شاملاً ظلّ بعيد المنال.
- **بناء القدرات المؤسساتية:** شكّل إعادة بناء المؤسسات الزراعية أحد المحاور الاستراتيجية لتحقيق استدامة القطاع في أفغانستان بعد النزاع. بدعم من الجهات المانحة، أعيد تأسيس وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية (MAIL)، وتم تعزيز قدراتها من خلال إنشاء إدارات متخصصة في الإرشاد الزراعي، والبحث العلمي، وإدارة الري، بما يعكس انتقالًا تدريجيًا من الاعتماد على المساعدات إلى حوكمة زراعية فاعلة.
- **إعادة تأهيل البنية التحتية:** شكّل إصلاح وتوسيع الري أولوية قصوى حيث تسببت عقود من الإهمال والقصف في تدمير القنوات والسدود وأنظمة الكاريز التقليدية (القنوات الجوفية). وبدعم من المانحين، أعادت المشاريع تأهيل قنوات رئيسية ومداخل مياه القرى، وأطلقت برامج "النقد مقابل العمل" كإجراء مزدوج لتأمين دخل مؤقت وإعادة تأهيل البنية التحتية. كما استهدفت البرامج التنموية تحسين البنية التحتية اللوجستية عبر إعادة تأهيل شبكات الطرق الريفية، حيث تم بناء أو إصلاح أكثر من 230 ميلًا من الطرق لربط المناطق الزراعية بالأسواق الحضرية والمنافذ الحدودية، ما مكّن من خفض تكاليف النقل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وتم إدراج التصنيع الزراعي ضمن أولويات التعافي، عبر تمويل مشاريع صغيرة مثل مطاحن الحبوب ووحدات تصنيع الألبان. كما تم إعادة تفعيل البُنى السوقية، من خلال إعادة فتح البازارات التقليدية، وتوفير مرافق التخزين المبرد وسلاسل التبريد لضمان جودة المنتجات.

- **البذور والمدخلات الزراعية:** ركّزت البرامج الطارئة في البداية(٢٠٠١-٢٠٠٢) على توزيع البذور المحسّنة والمدخلات الزراعية بهدف إعادة إطلاق الإنتاج الزراعي فأُطلقت حملة واسعة لتوزيع البذور والأدوات. كما أنشأت مراكز البحوث الزراعية الدولية "اتحاد الحصاد المستقبلي لإعادة بناء الزراعة في أفغانستان" (FHCRAA)، بهدف إنتاج كميات كبيرة من البذور والمواد الزراعية عالية الجودة. ومع مرور الوقت، تحوّل النهج من التوزيع المجاني نحو بناء صناعة بذور مستدامة. فقامت أفغانستان، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والبنك الدولي، بتحديث قطاع البذور من خلال إنشاء شركات مختصة بالبذور واعتماد بذور محلية من القمح والأرز والخضروات وإنشاء حقول تجريبية لأصناف عالية الإنتاجية. كما روّجت برامج الإرشاد الزراعي لاستخدام أصناف محسّنة من المحاصيل المقاومة للجفاف، ودُرّب المزارعون على استخدام الأسمدة ومكافحة الآفات.
- **سبل العيش البديلة وتنويع المحاصيل:** في إطار السعي إلى الحد من الاعتماد على زراعة الخشخاش (الأفيون) وتعزيز سبل العيش المستدامة، تبنّت استراتيجيات إعادة الإعمار الزراعي نهجاً يقوم على الترويج لمحاصيل بديلة ذات جدوى اقتصادية وملاءمة بيئية للمناخ شبه الجاف. وشملت هذه المبادرات التوسع في زراعة الزعفران، والفواكه، والمكسرات، والخضروات، بدعم مباشر من الجهات المانحة، باعتبارها مصادر دخل قابلة للتسويق المحلي والدولي. بالتوازي، تم تنفيذ برامج لإعادة تأهيل الثروة الحيوانية من خلال توزيع المواشي الصغيرة على الأسر المتضررة، إلى جانب مشاريع لترميم المراعي الطبيعية، بما يسهم في دعم الأنماط الرعوية التقليدية. وشكّل تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص حجر الزاوية في هذا التوجه؛ إذ نُفّذت مشاريع لدعم الأعمال الزراعية الناشئة في قطاعات نوعية، مثل إنتاج البذور وتربية الدواجن ومعالجة الأغذية.
- **تحسين الإدارة البيئية والتكيّف المناخي:** نظرًا للهشاشة المناخية المتزايدة، خُصّصت تدخلات مهمة ضمن خطط التعافي الزراعي لدمج ممارسات ذكية مناخيًا تدعم الاستدامة. شملت هذه التدخلات مشاريع لإعادة التشجير وإدارة مستجمعات المياه، بهدف استعادة التلال المتدهورة، والحد من تعرية التربة، وتعزيز القدرة على تخزين المياه. بالإضافة إلى ذلك قادت المجتمعات المحلية في عدد من الولايات جهودًا لبناء سدود صغيرة وخزانات لتجميع مياه الأمطار، في محاولة لتخفيف آثار الجفاف المتكرّر. كما شملت الجهود إدخال أساليب أكثر كفاءة في استخدام المياه، مثل تدريب المزارعين على صيانة قنوات الري، وتبطينها للحد من التسرب، وتجريب أنظمة الري بالتنقيط والأنابيب في بعض المناطق. بالإضافة إلى ذلك، ركّزت هذه المبادرات على تشجيع الممارسات الزراعية البيئية مثل الزراعة الحراجية (التي تسهم في استقرار التربة ومكافحة التصحر)، وتعزيز الإدارة المتكاملة للآفات، للحد من الاعتماد على المدخلات الكيميائية وتعزيز الأمن الغذائي البيئي طويل الأمد. وتم إدخال تقنيات الزراعة المحافظة على الموارد - مثل الحراثة المحدودة، والتغطية العضوية للتربة، وتناوب المحاصيل - لتحسين خصوبة التربة وزيادة كفاءة استخدام المياه. إلى جانب ذلك، وُضعت اللبنات الأولى لتعزيز نظم الإنذار المبكر من الجفاف، وإنشاء مخزونات احتياطية من الأعلاف والبذور لمواجهة الكوارث.

٦.١.٢. الحكومة المحلية والمشاركة المجتمعية:

برزت المشاركة المجتمعية كعنصر أساسي في تنفيذ المشاريع، إذ شُجعت المجتمعات على المساهمة في تصميم البرامج وتحديد أولوياتها، وهو ما عكس تحوّلًا عن النماذج السابقة التي كانت تفرض سياسات مركزية. ورغم التفاوت في فعالية المشاركة على المستوى المحلي، فإن هذا التوجه ساعد في تعزيز ملكية المجتمعات للمشاريع، وزاد من فرص استدامتها بعد انتهاء التمويل الدولي. عكست هذه الهياكل التشاركية التزامًا بتكريس العدالة الانتقالية من خلال تمكين المجتمعات التي طالما همّشتها الدولة المركزية، وتثبيت أنماط حوكمة مجتمعية شاملة وأكثر عدالة.

- **المجتمعات المحلية في القيادة:** تميّزت تجربة التعافي الزراعي في أفغانستان بتركيز بارز على التنمية بقيادة المجتمع المحلي، تجسّد بوضوح في "برنامج التضامن الوطني" (NSP) الذي امتد من عام 2003 حتى 2017. أتاح هذا البرنامج للمجتمعات الريفية سلطة تقريرية في تحديد وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ما أدى إلى تأسيس أكثر من 35,000 مجلس تنمية مجتمعية منتخب ديمقراطيًا على مستوى البلاد. كما تلقت القرى منحًا مباشرة تراوحت بين 20,000 و60,000 دولار أمريكي، وُجّهت نحو أولويات محلية، غالبًا ما ارتبطت بالزراعة، مثل ترميم قنوات الري، حفر آبار ضحلة، إنشاء بنوك للبذور والأسمدة، وتحسين الطرق الزراعية.
- إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات الريفية وذلك من خلال إشراك السكان في رسم مسارات التنمية. وعلى أرض الواقع، فساهمت آلاف المشاريع الزراعية الصغيرة المنفّذة محليًا - كتحسين التربة، وبناء المصاطب الزراعية، وغرس البساتين - في استعادة سبل العيش، وتعزيز روح التماسك المجتمعي، وبناء أساس أولي للسلام المستدام في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- **إشراك فئات المجتمع المستضعفة:** تم تضمين النساء والشباب والفئات المهمّشة، في المشاركة في عملية صنع القرار وتضمينهم في آليات التمويل، مما عزز الشفافية وعدالة التوزيع. كما استهدف برنامج "MISFA" المزارعين محدودي الدخل والرياديين الزراعيين، لسدّ فجوة الإقصاء التمويلي لا سيما فيما يتعلق بضمان وصول صغار المزارعين - الذين يشكّلون الغالبية في المجتمع الزراعي - إلى الموارد والخدمات. وتم التركيز على تمكين النساء في القطاع، من خلال تدريب مرشدات زراعيات ودعم مشاريع الحدائق المنزلية وتربية الدواجن، ما أتاح الوصول إلى شريحة المزارِعات التي كانت مهمّشة في السابق، ووفر فرصًا اقتصادية للنساء المعيلات، وأعاد الاعتبار لدورهن في الاقتصاد الريفي.
- **التعاونيات وجمعيات المزارعين:** شكّلت إعادة إحياء التعاونيات الزراعية وجمعيات مستخدمي المياه في أفغانستان أحد المكونات الأساسية لاستراتيجية التعافي الزراعي، ضمن نهج تشاركي يهدف إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز الحوكمة المحلية. بدعم من الجهات المانحة، تم تشكيل وتقوية مجموعات مستخدمي المياه على مستوى القنوات وأحواض الأنهار، بالاستناد إلى نظام "الميراب" التقليدي لإدارة الري، مع إدماج تدريبات حديثة في تقنيات الصيانة والتوزيع العادل للموارد المائية. ساهم ذلك في تمكين المزارعين من إدارة الموارد بشكل جماعي، وتعزيز الاستدامة المحلية لأنظمة الري. في موازاة ذلك، أُنشئت تعاونيات زراعية معنية بتوريد المدخلات وتسويق المنتجات، مما حسّن من قدرة صغار المزارعين على الوصول إلى البذور والأسمدة، وساعد في تقليص الاعتماد على الأسواق غير المنظمة. وشكّلت لجان إدارة المراعي المجتمعية مبادرة مبتكرة، جمعت بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين لإدارة الموارد الرعوية المشتركة، مما ساعد في الحد من النزاعات التقليدية وتخفيف الضغط البيئي الناتج عن الرعي الجائر.

التحديات والصعوبات:

رغم المكاسب المهمة التي تحققت خلال عقدين من التدخل الدولي، ظل تعافي القطاع الزراعي في أفغانستان هشًا وغير مكتمل، مثقلاً بمجموعة من القيود الهيكلية التي أعاقت استدامة الإنجازات. إذ تمركزت مشاريع التنمية الزراعية في الولايات المستقرة نسبيًا، بينما لم تستفد المناطق التي استمرت فيها التمردات المسلحة - ولا سيما في الجنوب والشرق - من الجهود التنموية بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول. يضاف إلى ذلك التحدي الحاد المتمثل في انتشار الألغام والذخائر غير المنفجرة في الأراضي الزراعية، والتي قيّدت استئناف الأنشطة الزراعية، وجعلت نزع الألغام شرطًا مسبقًا لإطلاق المشاريع. بينما شكّلت عودة تمرد طالبان نكسة حادة، حيث أُعيد تدمير البنى التحتية، وتم تعليق معظم المساعدات الدولية، وتوقّف خدمات الإرشاد الزراعي، وفرار الكوادر الفنية، ما أدى إلى تفكيك سريع للأطر المؤسسية التي كانت قائمة وتعذّر استمرار العديد من المشاريع الريفية، مما قوض استمرارية أثر برامج الإعمار. وبالتالي، كان التقدم غير متوازن جغرافيًا؛ مما عمّق الفجوات الإقليمية، وأسهم في استمرار تهميش المجتمعات الأكثر تضررًا من النزاع.

كما اعتمد التعافي الزراعي بشكل مفرط على المساعدات الخارجية، والتي مثّلت نحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أسفر الحجم الهائل للمساعدات مقارنةً بقدرة الدولة على الاستيعاب عن اختلالات هيكلية وتراجع في كفاءة التنفيذ، كما ساهم في خلق أنماط من الاعتماد الريعي، في ظل استمرار بطالة واسعة في الأرياف إذ تم تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية من قبل مقاولين أجانب أو منظمات غير حكومية دولية، ضمن نماذج تقاد من الأعلى، مع انتشار واسع للفساد وانعدام الشفافية، باستثناء بعض الاستثناءات البارزة. وبالتالي عجزت المؤسسات المحلية عاجزة عن إدارة المشاريع الزراعية وصيانتها بمجرد تراجع الدعم المالي والفني وغياب المساءلة، مما أظهر الطبيعة الهشة للتعافي القائم على تدخل خارجي دون ترسيخ قاعدته المجتمعية والمؤسسية محليًا.

وكان تدهور الأراضي بدوره واسع النطاق نتيجة عقود من إزالة الغابات، والرعي الجائر، وضعف الحوكمة البيئية خلال فترات الحرب. وقد ساهمت الفيضانات والسيول الموسمية في جرف العديد من المنشآت الزراعية التي شُيّدت حديثًا، ما أظهر ضعف القدرة على دمج اعتبارات التغيّر المناخي في التصميم الهندسي للمشاريع. وشكّلت العوامل البيئية في أفغانستان عائقًا بنيويًا مستمرًا أمام جهود إعادة إعمار القطاع الزراعي. فقد واجهت البلاد موجات جفاف متكررة، أبرزها في عامي 2006 و2008، اختبرت قدرة التدخلات التنموية على الصمود في وجه الأزمات المناخية. وظلّت ندرة المياه مشكلة بنيوية متفاقمة، تفاقمها الاعتماد على ذوبان الثلوج كمصدر رئيسي للأنهار، وتذبذب معدلات الهطول، وتدخلات دول المنبع كإيران، ما أدى إلى تقليص تدفّق المياه في بعض المناطق. حتى مشاريع الري التي أُعيد تأهيلها سرعان ما عانت من نقص في المياه خلال سنوات الجفاف، ما أضعف أثرها المتوقع. ومع تصاعد آثار تغيّر المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وعدم انتظام الهطولات المطرية، تزايدت التحديات، لا سيما مع تزايد الاعتماد على تقنيات قد تكون غير مستدامة، مثل الضخ المفرط للمياه الجوفية من خلال المضخات الشمسية. ورغم تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل مستجمعات المياه، والترويج لمحاصيل مقاومة للجفاف، ظلّ التوتر قائمًا بين الضرورات الغذائية العاجلة وحتمية بناء نظم زراعية مستدامة بيئيًا.

٦.٢. العراق:[124]

شهد القطاع الزراعي في العراق سلسلة من الأزمات البنيوية والمركبة على مدى العقود الأربعة الماضية، تفاقمت بفعل النزاعات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، وانهيار البنى التحتية. ففي السبعينيات، كان العراق يُصنف كأحد أبرز المنتجين الزراعيين في المنطقة، مدعومًا بسياسات الدولة التنموية، وشبكات ري واسعة النطاق، واستثمارات كبيرة في البحث الزراعي. إلا أن الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، تلتها حرب الخليج الأولى (1991)، أدت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية الزراعية، لا سيما في الأرياف الجنوبية. كما تسببت العقوبات الدولية خلال التسعينيات في انهيار منظومات الدعم الزراعي، وتدهور جودة المدخلات، وتآكل القدرات المؤسسية ذات الصلة بالقطاع. وجاء غزو العراق عام 2003 ليزيد من تعقيد الأزمة؛ إذ أدت العمليات العسكرية، والنهب واسع النطاق، وحالة الفراغ الإداري إلى تفكيك المؤسسات الزراعية، وتعطيل شبكات الري وصوامع الحبوب، وتراجع الاستثمارات في البحث الزراعي. وقد زاد من تفاقم الوضع انتشار النزوح الجماعي، واتساع نطاق انعدام الأمن، وغياب سياسات زراعية منسقة تعالج التدهور المتسارع.

وبلغت الأزمة ذروتها مع صعود تنظيم داعش، الذي استولى على مساحات زراعية حيوية، واتباعه سياسة ممنهجة لتخريب الموارد الزراعية: من إحراق المحاصيل، وتفجير الآبار، إلى زرع الألغام في الأراضي الزراعية، بما يعكس نمط "العنف الاستخراجي" و"التدمير المؤجل" المرتبط بالسيطرة على الموارد. إلى جانب ذلك، استُخدمت المياه كسلاح في النزاع؛ إذ تعطلت العديد من محطات الضخ، وانهارت أنظمة الري، وتكررت حوادث التسميم أو التلاعب بتدفق المياه. يزداد هذا الوضع تعقيدًا بفعل الأزمة البيئية المتصاعدة: المناخ العراقي بمعظمه جاف إلى شبه جاف، مع اعتماد الري على نهري دجلة والفرات اللذين يتأثر تدفقهما بسياسات دول المنبع (تركيا وإيران). ومع نهاية المعارك ضد داعش في 2017، كان العراق يواجه قطاعًا زراعيًا منكشفًا، وريفًا مفككًا، ومجتمعات منهكة.

و يواجه العراق تحديات بيئية متفاقمة تعرقل جهود التعافي الزراعي وتضع مستقبل الزراعة في مهبّ مخاطر متزايدة، في مقدمتها أزمة شحّ المياه. فقد تراجعت تدفقات نهري دجلة والفرات بشكل حاد نتيجة بناء السدود في دول المنبع وتزايد فترات الجفاف، بينما تشهد المياه الجوفية استنزافًا غير مسبوق بسبب الاستخدام المفرط وسوء الإدارة. كما تزامنت مرحلة ما بعد "داعش" مع موجات جفاف شديدة و ارتفاع غير مسبوق لدرجات الحرارة،ما أدى إلى انخفاض كبير في إنتاج المحاصيل، واضطر المزارعون إلى تقليص المساحات المزروعة وتقنين استخدام المياه. وتشير التقديرات إلى أن نصف الأسر الزراعية العراقية تقريبًا اضطرت إلى اعتماد تدابير تكيّفية قسرية، ما يعكس حجم الأزمة. تسهم ملوحة التربة والتصحر في تقويض استدامة الزراعة، إذ تؤثر هذه الظواهر على أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية. ويُلاحظ أن تضرر شبكات الري خلال النزاع، إلى جانب نقص المياه، فاقم تراكم الأملاح في التربة، خصوصًا في وسط البلاد، حيث غابت القدرة على غسلها أو معالجتها، ما أضعف خصوبة الأرض وجعلها أقل قدرة على دعم الزراعة المكثفة. كما وقد دمّرت النزاعات محطات الرصد الجوي ومراكز البحث، مما أضعف قدرة الدولة على جمع البيانات المناخية والتخطيط الاستباقي لإدارة المخاطر البيئية.

٦.٢.١. استراتيجية التعافي الزراعي في العراق

- **الإطار السياساتي:** جمعت الاستراتيجية بين أهداف آنية (إنعاش سريع، تثبيت السكان، معالجة الدمار) وأهداف هيكلية طويلة المدى تتعلق بالإصلاح المؤسسي، وتحديث نظم الحيازة، وتحقيق العدالة المكانية في تخصيص الموارد، بما يتضمن قضايا تقاسم المياه العابرة للحدود في ظل التنافس المتصاعد على الموارد المائية في المنطقة. وقد اعتُبرت الزراعة قطاعًا محوريًا في توفير فرص العمل، واحتواء التفاوتات الجغرافية، ومواجهة العنف البطيء الناتج عن الإقصاء التنموي الطويل الأمد. فاتّبعت الحكومة العراقية المركزية، بالتعاون مع شركاء دوليين، نهجًا تدريجيًا لإصلاح القطاع الزراعي بعد النزاع، بدأ بمرحلة الطوارئ واستند لاحقًا إلى مسار إصلاحي طويل الأجل. تمحورت التدخلات حول إعادة التأهيل العاجل. فلعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا من خلال برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، لاسيما مكتب المبادرات الانتقالية (OTI)، التي موّلت مشاريع زراعية سريعة الأثر(كإعادة تأهيل قنوات الري المدمرة، توزيع المدخلات الأساسية (بذور، أسمدة، وقود)، وتوفير دعم طارئ للفلاحين المهجّرين) بهدف استئناف الإنتاج الزراعي في أسرع وقت ممكن. ومع استعادة الاستقرار النسبي، انتقلت الأولوية إلى معالجة الاختلالات البنيوية ضمن إطار "برنامج التعافي والقدرة على الصمود" (Resilience and Recovery Program - RRP)، الذي أُطلق بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي. فساهم البرنامج تنظيم مساهمات المانحين، وضمان مواءمة التدخلات مع الأولويات الوطنية وتجنّب الازدواجية، وسعى البرنامج إلى تحقيق استقرار سبل العيش في الأرياف، واستعادة الأمن الغذائي، وتمهيد الطريق نحو تنمية ريفية أكثر استدامة وشمولاً، وتقليص الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الاكتفاء الذاتي.
- **التمويل:** استندت جهود إعادة بناء القطاع الزراعي في العراق إلى مزيج من الموارد المحلية والمساعدات الدولية، وذلك كما يلي:
- خصّصت الحكومة العراقية، مدفوعة بموارد النفط، ميزانيات كبيرة لبرامج إعادة الإعمار، شملت تعويضات مالية للمزارعين وخدمات زراعية مدعومة، مثل شراء القمح من المزارعين بأسعار مدعومة ضمن نظام التوزيع العام.
- غير أن الضغوط المالية، خاصة في أعقاب انخفاض أسعار النفط، جعلت من الدعم الدولي عنصرًا حاسمًا لاستمرارية هذه البرامج. فبلغت المساعدات الأوروبية وحدها حوالي 184 مليون يورو خُصصت لدعم الاستقرار في العراق منذ عام 2016. أما البنك الدولي، فقد وفر تمويلًا أكبر حجماً عبر قروض، مثل "عملية الطوارئ من أجل التنمية" بقيمة 300 مليون دولار، والتي تضمنت مكونات زراعية تهدف إلى توسيع نطاق التدخلات الهيكلية.

- انطلاقًا من إدراك أن الاستدامة طويلة الأمد للقطاع الزراعي لا يمكن أن تعتمد على التمويل الحكومي أو المساعدات الدولية وحدها، شرع العراق في تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن استراتيجيات التعافي الزراعي،[125] مع توفير دعم فني ومالي جزئي من الجهات المانحة لتقليل المخاطر وتحفيز القطاع الخاص على الدخول في هذه الشراكات. توفّر هذه الشراكات رأس المال والخبرة الفنية التي تفتقر إليها المؤسسات العامة، في حين تتيح الحكومة حوافز متنوعة، مثل تسهيلات في تأجير الأراضي، أو إعفاءات ضريبية، أو مساهمات جزئية في التمويل، بما يعزز من الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- ولمواجهة مخاطر الاعتماد المستدام على المعونات، أُدخلت آليات أكثر مرونة مثل نظام القسائم الزراعية، الذي مكّن المزارعين من شراء المدخلات من الأسواق المحلية، ما ضخّ سيولة جديدة في الاقتصاد الريفي وشجّع على تعافي القطاع التجاري الزراعي. كما مجموعة البنك الدولي مشروع "تنشيط الزراعة الصغيرة"، الذي يوفّر خطوط تمويل ميسّرة ومِنحًا للمزارعين والشركات الصغيرة للاستثمار في المعدات الحديثة، والبيوت البلاستيكية، ومنشآت التصنيع الغذائي، سعياً للانتقال من اقتصاد قائم على الدعم إلى منظومة خدمات تجارية زراعية مستدامة.
- **خارطة طريق لحل النزاعات المتعلقة بالحيازة:** طُرحت نقاشات رسمية حول إعادة الأراضي والتعويض عن الممتلكات المصادرة أو المفقودة خلال فترات النزاع. وبالرغم من بطء التقدّم في هذا المجال، فإن الاعتراف بحقوق المتضررين - خاصة من ضحايا تنظيم داعش أو من نزعت أراضيهم خلال فترة حكم البعث - يُعدّ خطوة أولى في مسار المصالحة الوطنية. تُبذل جهود بدعم من منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) لإصلاح قوانين حيازة الأراضي وضمان حقوق الملكية، بما يشمل الفئات المهمشة كالنساء والنازحين، مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة، ولا سيما في البوسنة. في شمال البلاد، وُظِّفت آليات الحكم التقليدي - مثل المجالس القروية وشيوخ العشائر - للمساعدة في تسوية النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي وتنسيق عودة النازحين، في مسعى يجمع بين آليات الحوكمة العرفية والمقاربات الحديثة للتعافي. وقد ساهم هذا الدمج في خلق مسارات محلية لحل النزاعات، ومنح المجتمعات شعورًا بالسيطرة على مسار تعافيها.
- **إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية:** شكّلت محورًا أساسيًا في استراتيجية تعافي القطاع الزراعي في العراق، نظرًا لحجم الأضرار التي لحقت بأنظمة الري والمرافق الزراعية الحيوية خلال عقود من النزاع والإهمال البنيوي. فقد أسهمت الحروب المتعاقبة في تدمير القنوات، وتعطيل محطات الضخ، ونهب أو تلف المعدات الزراعية، ما أدى إلى انهيار شبه تام في سلاسل القيمة الزراعية. وبدعم من منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أطلقت الحكومة العراقية برامج واسعة لإصلاح البنية التحتية الزراعية، شملت ترميم الطرق الريفية وإعادة تأهيل شبكات الري، تنظيف القنوات الكبرى من الرواسب، وإعادة بناء محطات ضخ على نهر الفرات. ومن أبرز الإنجازات إعادة تفعيل مشروع ري شمال الجزيرة في نينوى - أحد أضخم أنظمة الري في البلاد - والذي أُعيد افتتاحه عام 2022 بعد إصلاح شامل للقنوات ومحطات الضخ، مما أعاد إحياء آلاف الهكتارات الزراعية المتدهورة.[126] كما قامت وإحياء مراكز البيع والتوزيع وتأهيل مرافق التخزين والنقل والتغليف، بالإضافة إلى تأهيل مزارع الأسماك التي تضررت في حوض الفرات. كما بدأ العمل على إعادة تأهيل الصوامع الحكومية ومرافق تجميع القمح، ما يتيح استئناف جمع الحبوب وربط المزارعين مجددًا ببرنامج شراء القمح الحكومي بأسعار مدعومة، لإعادة الثقة إلى الأسواق المحلية وتقليص اعتماد المزارعين على قنوات تسويق غير رسمية أو متقطعة.

- **البذور والمدخلات الزراعية:** شكّل توفير المدخلات الزراعية محورًا حاسمًا في استجابة العراق لتحديات التعافي الزراعي في مرحلة ما بعد النزاع. فتعاونت الحكومة العراقية مع منظمات الأمم المتحدة كال FAO و WFP، لتوزيع بذور قمح محسّنة، وأسمدة، وأعلاف حيوانية على نطاق واسع منذ عام 2017. وقد مكّنت هذه المساعدات العاجلة المزارعين من إعادة زراعة أراضيهم في أولى المواسم الزراعية بعد النزوح، مما ساعد على استئناف الإنتاج الغذائي المحلي وتقليص الاعتماد على الواردات. وفي الأجل المتوسط، شُرع في إعادة بناء نظام البذور الوطني، عبر ترميم محطات البحوث ومزارع الإكثار المتضررة، بهدف استعادة قدرة العراق على إنتاج بذور عالية الجودة محليًا، والحد من التبعية للاستيراد.
- **إكمال سلاسل القيمة :** اعتمدت هذه الاستراتيجية على الدمج بين الدعم الفني والتأهيلي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، في محاولة لإعادة تشكيل اقتصاد زراعي متكامل ، وخلق دينامية اقتصادية مستدامة في دورة تعافٍ تتجاوز مجرد استئناف الإنتاج لتشمل إعادة تنشيط الحلقات المترابطة في سلاسل القيمة التي انهارت خلال فترات النزاع. فعملت الجهات المانحة، مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، على إعادة تأسيس سلاسل القيمة من خلال دعم التعاونيات في مجالات التجميع والتسويق. وتجلّت هذه الجهود في قطاعات إنتاجية محددة لها أهمية اقتصادية وتغذوية عالية، من بينها قطاع التمور الذي شمل إعادة زراعة بساتين النخيل، وقطاع الفواكه والخضروات الذي استفاد من مشاريع البيوت البلاستيكية في مناطق مثل الأنبار. كما ساهمت برامج الدعم التقني والتدريبي في إدخال تقنيات زراعية محسّنة مكّنت العائدين من إنتاج محاصيل ذات جودة تسويقية أفضل. كما جرى تجديد الثروة الحيوانية عبر توزيع مواشٍ صغيرة - كالأغنام والماعز - على الأسر الرعوية المتضررة، و تم إعادة تأهيل العيادات البيطرية وتفعيل نقاط سقاية المواشي ما ساهم في استعادة أنشطة الإنتاج الحيواني. ووُزّعت معدات زراعية جديدة لتعويض الآليات المنهوبة.
- **تحسين الإدارة البيئية والتكيّف المناخي:** شكّلت الاعتبارات المناخية محورًا متزايد الأهمية في استراتيجية التعافي الزراعي في العراق، في ظل شحّ الموارد المائية والتأثيرات المتسارعة للتغير المناخي. ومع تصنيف العراق كواحد من أكثر خمس دول تضررًا من تغيّر المناخ عالميًا، برزت الحاجة إلى إدماج ممارسات زراعية ذكية مناخيًا ضمن مقاربة إعادة الإعمار. فنصّت "الخطة الوطنية للتنمية" و"استراتيجية القطاع الزراعي" على تحديث الإنتاج الزراعي من خلال إدخال تكنولوجيا ملائمة، تحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز قدرة الزراعة على التكيّف مع التغير المناخي - لا سيما في ظل تفاقم ندرة المياه والتصحر.
- وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وشركاء دوليين، شرعت الحكومة العراقية في تنفيذ إجراءات تستهدف تعزيز مرونة القطاع الزراعي، مع التركيز على كفاءة استخدام المياه وتكييف المحاصيل مع ظروف التربة والمناخ.
- تم إدخال أصناف قمح مقاومة للملوحة في مناطق الجنوب، حيث تُعد ملوحة التربة إحدى الإشكاليات الهيكلية المزمنة، ولا سيما في دلتا دجلة والفرات.
- نظرًا لندرة المياه وارتفاع التبخر، اتجهت بعض المشاريع إلى تحسين كفاءة الري عبر إدخال أنظمة التنقيط والرش في المناطق التجريبية وتبطين القنوات لتقليل الهدر. وعلى الرغم من هيمنة الري السطحي التقليدي، بدأت تظهر مبادرات لجدولة الري وصيانته، في محاولة لتكريس إدارة أكثر استدامة للموارد المائية، ضمن توجه طويل الأمد نحو تحسين الكفاءة وتقليل الهدر.
- بدأت بعض المشاريع في اعتماد أنظمة ري تعمل بالطاقة الشمسية لتشغيل المضخات في المناطق النائية وغير المرتبطة بالشبكة الكهربائية، في مسعى مزدوج لتقليص التكاليف البيئية والمالية المرتبطة بالوقود.

- أُطلقت مبادرات بيئية تهدف إلى مكافحة التصحر واستعادة التوازن الإيكولوجي، بما في ذلك زراعة مصدّات رياح في المناطق المكشوفة، ومشاريع لإعادة تأهيل الأهوار الجنوبية، بوصفها نُظمًا بيئية حيوية تهددها ملوحة المياه والتجفيف المتكرر.
- الاستثمار في تحديث شبكات الري أولوية استراتيجية، في ظل الحاجة الملحّة للحد من الفواقد المائية المرتفعة في الأنظمة التقليدية.
- كما أطلقت الحكومة "الخطة الوطنية للتكيّف المناخي"، لتأطير تدخلات المناخ والزراعة، لكن تنفيذها لا يزال بطيئا.

٦.٢.٢. الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية:

شكّل تعزيز العدالة الاجتماعية محورًا أساسيًا في استراتيجية التعافي الزراعي في العراق، خاصة في ضوء ما شهدته من موجات عنف طائفي ونزوح واسع النطاق خلال العقود الماضية. سعت برامج التعافي إلى ضمان توزيع عادل للدعم بين مختلف الفئات، مع التركيز على المجتمعات المهمشة والمتضررة بشكل خاص من النزاع.

- **المجتمعات المحلية في القيادة:** شكّلت المشاركة المجتمعية والحكم المحلي محورًا جوهريًا في استراتيجية العراق لتعافي القطاع الزراعي، حيث سعت السلطات إلى إرساء نموذج تشاركي يدمج السكان المحليين في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع، بهدف تعزيز الفاعلية وتقوية التماسك الاجتماعي بعد سنوات من النزاع والانقسام. وقد اتّبعت المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق مقاربة التخطيط التشاركي، ترتكز على إشراك المزارعين وقادة المجتمع المحلي في تقييم الاحتياجات وتصميم التدخلات الزراعية وفقاً للأولويات المجتمعية. كما تم إنشاء لجانٍ زراعية ومجالس لمستخدمي المياه في المناطق الريفية، تُناط بها مسؤولية إدارة الموارد وتنظيم المشاريع الزراعية. في مشاريع الري التي تم تأهيلها مثلًا، أُسندت مهام الإشراف على توزيع المياه وصيانتها إلى لجان محلية منتخبة، مما ساعد على ترسيخ شعور بالملكية لدى المزارعين، وساهم في تقليل النزاعات المتعلقة باستخدام المياه، ولا سيما في المناطق ذات التركيبة السكانية المتعددة. كما شكّل تأسيس جمعيات مستخدمي المياه (WUAs) تطوراً نوعياً. إذ تم تدريب هذه الجمعيات، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، على تنظيم إدارة القنوات الفرعية وتنسيق توزيع المياه بين المزارعين بشكل جماعي. ويُعدّ هذا النموذج محاولة عملية لتعزيز الإدارة المحلية للموارد، في ظل التراجع الواضح في قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بوظائف الصيانة والإشراف الفني.
- **إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية:** ففي مناطق مثل سهل نينوى وسنجار، التي تشكل موطنًا تاريخيًا لأقليات كالإيزيديين، والآشوريين، والتركمان، خُصّصت تدخلات محددة لدعم العائدين من هذه المكونات، في مسعى لربط التعافي الزراعي بجهود المصالحة. فأُنشئت لجان مجتمعية مشتركة بين المكونات الدينية والعرقية لتحديد آليات توزيع المساعدات والمشاريع الزراعية. و تضمّنت هذه التدخلات توفير منحًا عينية أو نقدية للمزارعين العائدين. واعتُبر هذا النوع من الدعم أداة لإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المتجاورة، بعد ما خلّفه النزاع من تمزق في النسيج الاجتماعي.

- **دور التعاونيات والإرشاد الزراعي:** شهدت بعض مناطق العراق إعادة تفعيل التعاونيات الزراعية كأداة محورية في جهود التعافي ما بعد النزاع، مستندة في بعض الحالات إلى هياكل تعاونية تعود إلى سبعينيات القرن الماضي. وقد لعبت هذه التعاونيات دورًا مهمًا في تمكين صغار المزارعين من خلال تسهيل الوصول الجماعي إلى المدخلات الزراعية وتجميع الإنتاج للتسويق المشترك، مما عزّز من قدرتهم التفاوضية في الأسواق المحلية والإقليمية. كما وفّرت التعاونيات منصة للتعلم المجتمعي؛ إذ تحوّلت الاجتماعات الدورية إلى فضاءات شبه رسمية للإرشاد الزراعي، حيث تُقدّم تدريبات عملية يشرف عليها مرشدون حكوميون أو خبراء من منظمات غير حكومية. وقد شملت المواضيع المطروحة تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا، واستراتيجيات التكيف مع تقلبات الأمطار، واستخدام البذور المحسّنة. وفي سياق إعادة بناء منظومة الإرشاد الزراعي، التي تضررت بشدة نتيجة النزاعات وانخفاض التمويل العام، تم تنفيذ برامج بدعم من المانحين لتأهيل المرشدين الزراعيين وتزويدهم بوسائل تنقل، مثل "العيادات الزراعية المتنقلة"، ما ساعد في إيصال خدمات الإرشاد إلى القرى النائية. كما أُنشئت حقول عرض تجريبية تعرض أصنافاً مقاومة للجفاف وأنظمة ري فعالة، ما أتاح فرصاً لتبادل المعرفة بين المزارعين من خلال الممارسة المباشرة.
- **إشراك فئات المجتمع المستضعفة:** كما أولت الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بالأسر التي ترأسها نساء، نتيجة لفقدان عدد كبير من الرجال خلال سنوات العنف. استفادت النساء من برامج تدريب زراعي ومِنح لإطلاق مشاريع مدرّة للدخل، مثل تربية الدواجن وزراعة الحدائق المنزلية، ما ساعد على تقليل اعتمادهن على المعونات الإنسانية، وعزّز من استقلاليتهن الاقتصادية ومشاركتهن المجتمعية. كما كان للشباب موقعٌ خاص في هذه الاستراتيجية، إذ سعت البرامج إلى إشراكهم في مشاريع زراعية مبتكرة كبديل عن الهجرة أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة. قُدّمت منح مالية صغيرة وتدريبات لإطلاق مشاريع ريادية، شملت زراعة البيوت البلاستيكية وتربية النحل.

٦.٢.٣. التحديات والصعوبات

على الرغم من الدور المحوري الذي لعبته مشاريع الجهات المانحة، تظل مسألة الاستدامة موضع قلق. فغالبية هذه المشاريع مؤقتة وتعتمد على تمويل خارجي لا يُضمن استمراره. ويطرح هذا الوضع تحديًا بنيويًا: هل تستطيع الدولة أو المؤسسات المحلية الحفاظ على المكتسبات في غياب تمويل دولي؟ الحفاظ على هذه المشاريع يتطلب توافر ميزانيات تشغيلية مستقرة، وأنظمة فاعلة لتحصيل رسوم الاستخدام وصيانة البنية التحتية، وهي شروط لم تتحقق بعد بصورة منهجية. من ناحية أخرى، لم يتغير الطابع الريعي لاقتصاد العراق، إذ لا يزال يعتمد اعتمادًا شبه كلي على عائدات النفط. ويجعل هذا الاعتماد القطاع الزراعي عرضة لتقلّبات السياسة والتمويل، حيث تضعف الأولوية له مع كل أزمة في أسعار النفط، ما يهدد جهود التنويع الاقتصادي، ويعرّض القطاع مجددًا لخطر الانكماش والاعتماد المتزايد على المعونات الإنسانية. و تظل الإعانات المالية ضرورة في المرحلة الانتقالية نظرًا لهشاشة البيئة الاقتصادية والمؤسسية بعد النزاع، حيث لا يزال جزء كبير من المزارعين يعاني من نقص في رأس المال وضعف الوصول إلى التمويل الرسمي. كما تُطرح تساؤلات محورية حول مسار العدالة الانتقالية، حيث إن التوزيع غير العادل للمساعدات يقوض الثقة في الدولة ويغذي مشاعر التهميش المستمر. على المستوى المؤسسي، تعاني الدولة من محدودية مزمنة في تقديم الخدمات الزراعية بشكل منصف وفعّال. فالمزارعون يشكون من تأخر أو نقص في توزيع المدخلات، بينما تظل الشكاوى المتعلقة بالفساد والبيروقراطية منتشرة. كما لم يتمكن جميع النازحين من العودة إلى أراضيهم، بسبب استمرار التهديدات الأمنية أو تدمير مساكنهم، ما يجعل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية غير مستثمرة. ويؤدي غياب إطار قانوني فعال لحل نزاعات الملكية إلى تفاقم التوترات، حيث تعود بعض العائلات لتجد أراضيها مشغولة من قبل آخرين. وتبرز هذه النقطة بوصفها فجوة واضحة في بُعد العدالة الانتقالية للتعافي الزراعي، حيث لم تُفعّل بعد آليات شاملة لاستعادة الحقوق العقارية.

ورغم ما تحقق من تقدم في إعادة تأهيل القطاع الزراعي بعد النزاع، يظل هذا التعافي هشًا وغير مكتمل، ولا سيما في ظل الصدمات المناخية المتكررة التي ما فتئت تعيق الاستمرارية. فقد أدى الجفاف الشديد في عامي 2021-2022 إلى انخفاض حاد في إنتاج القمح على المستوى الوطني، بما في ذلك في المناطق التي استفادت من مشاريع تأهيل البنية التحتية، ما يؤكد محدودية قدرة هذه المشاريع على الصمود في وجه تقلبات المناخ. وتشير تقارير إنسانية حديثة إلى أن نصف الأسر الزراعية اضطرت إلى تقليص نشاطها، بينما أبلغت أكثر من 75٪ من الأسر عن تراجع دخلها ومستويات أمنها الغذائي. يعكس هذا الوضع عدم كفاية التدخلات لتعزيز المرونة الهيكلية في القطاع، لا سيما في ما يتعلق بإدارة ندرة المياه. كما أن التقنية المتعلقة بتوليد الطاقة الشمسية لا تزال في طور التجريب، وعلى الرغم من أنها تشير إلى اتجاه مستقبلي نحو التحول الطاقي في الزراعة، تبقى السياسات التنظيمية المتعلقة باستخراج المياه الجوفية لم تُفعَّل بعد بشكل كافٍ لضمان استدامة استخدامها.

ويمثل الوضع البيئي تحديًا بنيويًا لاستدامة الزراعة في العراق . لا تزال قطاعات واسعة من الزراعة العراقية تعاني من ضعف الإنتاجية واهتراء البنية التحتية، بما في ذلك في مناطق لم تتأثر مباشرة بسيطرة تنظيم داعش. فالقنوات المائية، مثلًا، ما تزال متهالكة بعد عقود من الإهمال، ما يستلزم استثمارات هيكلية طويلة الأجل تتجاوز النطاق الزمني للمشاريع الطارئة الممولة من الخارج. ورغم إدراك هذه الحقيقة، تأخّرت الاستجابات المؤسسية. فقد ركّزت جهود التعافي على إعادة تشغيل الإنتاج الغذائي دون تضمين خطة متكاملة لإصلاح البيئة، ما جعل العديد من الإنجازات معرضة للتراجع: فقد تنهار شبكات الري المعاد تأهيلها إذا لم يُعالج الانخفاض المزمن في منسوب الأنهار، أو تفقد الأراضي خصوبتها سريعًا إن لم تُحلّ مشكلة الملوحة. كما تواجه الإصلاحات - مثل تقليص زراعة الأرز أو تنظيم استخدام المياه الجوفية - معارضة مجتمعية وإدارية بسبب غياب البدائل والضعف المؤسسي. ولا تزال الهياكل المجتمعية حديثة العهد، وتفتقر في بعض المناطق إلى الإطار القانوني والتنظيمي الداعم لها..

في المجمل، تكشف هذه القيود عن أهمية تطوير نموذج زراعي أكثر استدامة، يرتكز على الحوكمة المحلية، والعدالة التوزيعية، والإصلاح القانوني، ومواجهة العوامل البيئية الهيكلية التي تعيد إنتاج الهشاشة في المناطق الريفية.

7. النتائج والتوصيات

في ضوء ما سبق، تؤكد هذه الدراسة أن منطقة شمال شرق سوريا تختزن إمكانات استراتيجية يمكن أن تجعل من القطاع الزراعي ركيزة مركزية لاستعادة الأمن الغذائي وتعزيز التعافي الاقتصادي من الداخل. فالمنطقة تمتلك موارد طبيعية غنية، وأراضي زراعية خصبة، ومجتمعات محلية أظهرت مرونة عالية وقدرة ملحوظة على التكيف مع ظروف الهشاشة البنيوية والتقلبات الأمنية. كما طوّرت نماذج حوكمة محلية، وإن بشكل جزئي، ممارسات دعم قطاع زراعي مهدّد بالانهيار، مكّنت من الحفاظ على الحد الأدنى من الاستمرارية ضمن موارد محدودة وظروف مؤسسية معقدة. غير أن تفعيل هذا الإمكان وتحويله إلى دعامة مستدامة للتعافي يظل مشروطاً بتوافقات سياسية، سواء بين الإدارة الذاتية والحكومة الانتقالية في الداخل، أو مع المجتمع الدولي في الخارج، بما يضمن ألا تؤدي جهود إعادة الإعمار إلى إعادة إنتاج أنماط التهميش البنيوي، أو تكريس العنف البطيء والتدهور البيئي. فنجاح أي تدخل مستقبلي مرهون بمدى قدرة الفاعلين على تجاوز الإرث الاستخراجي والتمييز التنموي الذي طبع السياسات السابقة.

وفي نهاية المطاف، فإن مسار القطاع الزراعي سيتوقف على عدد من المحددات الحاسمة: الاستقرار الأمني، قدرة أنماط الحوكمة الناشئة على بناء توافقات فعالة تعبّئ الموارد وتحمي التماسك المجتمعي، والأهم من ذلك، القدرة على كبح عنف التغير البيئي البطيء ومعالجة آثار العنف المباشر من خلال تدخلات معرفية وتخطيطية دقيقة وتشاركية. بناءً على التحليل المقارن في هذه الدراسة، تُقدَّم توصيات أولية لنهج أكثر تكاملاً لإعادة بناء القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، يُقارب قضايا الإنصاف والعدالة المكانية من خلال ربط التعافي الزراعي بمسارات العدالة الانتقالية، وذلك وفقاً لما يلي:

٧.١. المحور الأول: الإطار التاريخي والسياسي للمشكلات في القطاع الزراعي

على مدى عقود، ساهمت السياسات المركزية والصراعات المتعاقبة في ترسيخ أنماط غير متكافئة لتوزيع الأراضي والموارد الزراعية في سوريا، بما عمّق التفاوتات المكانية والاجتماعية. ويُبرز مفهوم العدالة المكانية كيف أُعيد تشكيل الجغرافيا السورية أداةً للتمييز والإقصاء، لا مجرد فضاء محايد. فقد استخدم النظام الحيّز المكاني لإعادة إنتاج علاقات سلطة غير متوازنة، تعزّز الهيمنة وتُقصي الأطراف. في شمال شرق سوريا - وتحديدًا منطقة الجزيرة - تجلّت هذه السياسات بوضوح. فعلى الرغم من أن هذه المنطقة تُنتج أكثر من نصف القمح والقطن في سوريا، وتضم موارد مائية ونفطية حيوية، إلا أنها كانت تُعامل كمنطقة استخراجية تابعة. فقد اعتمد نموذج التنمية في عهد البعث على الزراعة الأحادية (monoculture) - كالقمح في الحسكة والقطن في الرقة - دون إنشاء بنى تحتية لمعالجة هذه المنتجات محليًا. ونتيجة لذلك، تحوّلت المنطقة إلى مزوّد للمواد الخام للمدن الكبرى، دون أن تجني المجتمعات المحلية أي قيمة مضافة. هذا النمط الاستخراجي ترافق مع سياسات ممنهجة للهندسة الديموغرافية، تُجسّدها بوضوح تجربة "الحزام العربي" في السبعينيات، والتي أسفرت عن مصادرة أراضي مزارعين أكراد على طول الحدود الشمالية، وتوطين أسر عربية بدلاً منهم، بهدف إعادة تشكيل التوازن السكاني في المنطقة بما يخدم أهداف السيطرة السياسية. وقد فاقم هذا التهميش شعور الانفصال لدى المجتمعات المحلية، وولّد مظالم عميقة لا تزال تلقي بظلالها على الحاضر، ما يبرز الطابع التراكمي للعنف البطيء.

لذلك، فإن أي مقاربة لإعادة بناء القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا يجب أن تتجاوز البُعد التقني نحو معالجة هذا الإرث البنيوي، من خلال إصلاح علاقات الأرض، وإعادة توزيع الموارد، وتبنّي سياسات تنموية قائمة على مفاهيم العدالة المكانية والإنصاف التاريخي. وذلك وفقا لما يلي:

٧.١.١. التوصيات القصيرة المدى: معالجة المظالم التاريخية والقضايا السياسية الملحّة

- **الاعتراف بالمظالم وتوثيقها:** يتعيّن إطلاق تقييم تشاركي للمظالم التاريخية المرتبطة بالأرض والمياه، يشمل مشاركة فعّالة من الشيوخ المحليين وقادة العشائر، والمزارعين، وقادة المجتمع المدني، لإكمال توثيق انتهاكات الماضي، من مصادرات الأراضي إلى أنماط التمييز في الدعم الزراعي، والإقصاء الإداري. حتى الاعتراف الرمزي بهذه الانتهاكات - كالإقرار الرسمي بتأثير سياسات "الحزام العربي" - يمكن أن يشكّل خطوة أولى في استعادة الثقة المجتمعية، ويؤسس لمسارات أكثر عدالة وشفافية في توزيع المساعدات وعمليات الإعمار، على نحو يعزز من مشروعية أي تسوية انتقالية قادمة.
- **توزيع عادل للموارد الزراعية:** يتطلّب تعزيز العدالة المكانية أن تُطبّق الجهات المانحة والإدارية معايير واضحة في تخصيص الموارد، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرّضت لتهميش ممنهج في العقود السابقة، مثل القرى الكردية، والعربية الريفية، والمجتمعات الآشورية والإيزيدية. لا بد من فصل توزيع المدخلات الزراعية (البذور، الأسمدة، الوقود) عن الاعتبارات السياسية أو الأمنية، وضمان أن يتم بناءً على مؤشرات حاجات موضوعية. إن تطبيق العدالة المكانية يتطلب تقليص الفجوة بين "المركز" والأطراف" من خلال سياسات إعادة توزيع مدروسة تعيد التوازن في منظومة الدعم الزراعي.
- **حماية حقوق السكن والأراضي والملكية (HLP):** تشكل حيازة الأرض محورًا حاسمًا لإعادة تنشيط القطاع الزراعي. لذلك، تُوصى بإنشاء آليات قانونية سريعة الاستجابة - كفرق محلية لتسوية النزاعات أو لجان حقوق ملكية تبنى عملها على الآليات الموجودة وتطويرها - من أجل دعم المزارعين النازحين والعائدين، لاسيما أولئك الذين يفتقرون إلى أوراق ملكية رسمية بسبب سياسات النظام السابق أو ظروف النزاع. تُناط بهذه اللجان مهمة الفصل العاجل والشفّاف في النزاعات العقارية، بما يمنع حالات الاستيلاء غير المشروع على الأراضي أو ترك الحقول الزراعية رهينة لوضع قانوني ملتبس يسمح بالاستيلاء الثانوي. كما يمكن لهذه الفرق، بالتنسيق مع منظمات دولية، أن تصدر وثائق استخدام مؤقتة أو تراخيص زراعية مؤقتة، تتيح للفئات المتضررة استئناف الزراعة على أسس قانونية مؤقتة، ولكن آمنة. هذا التدخّل ضروري لوقف التدهور في الإنتاج الزراعي، ولضمان أن عملية إعادة الإعمار لا تُعيد إنتاج المظالم العقارية السابقة. ويمكن أن تُشكّل ترتيبات مؤقتة - مثل عقود تقاسم الإنتاج (share-cropping) بين العائدين وشاغلي الأراضي الحاليين - بدائل واقعية ومرنة، تُفضّل على إبقاء الأراضي دون استثمار، بما يضمن تشغيلها ويمنع احتدام النزاعات المجتمعية.

٧.١.٢. التوصيات الطويلة المدى: إصلاحات هيكلية تُجسّد الواقعين التاريخي والسياسي للتهميش

- **استرداد الأراضي وإصلاح نظام الملكية:** يُعد إصلاح منظومة حيازة الأراضي أولوية استراتيجية لتعزيز العدالة المكانية وتحقيق استقرار طويل الأمد في شمال شرق سوريا. ويتطلّب ذلك تأسيس لجنة أراضٍ شاملة مستقلة تتمتع بتركيبة متوازنة إثنيًا وقَبليًا وجندرياً، تضطلع بمهمة البتّ في النزاعات العقارية المتراكمة، فالنزاعات المعقدة التي خلّفتها سنوات الحرب، إلى جانب المظالم الهيكلية السابقة - من مصادرات الحزام العربي إلى حالات الاستيلاء خلال النزوح - تفرض الحاجة إلى أدوات قانونية واضحة وعادلة. ويُعد هذا التوجه إصلاحًا حاسمًا لا لتصحيح مظالم الماضي فحسب، بل لتعزيز الإنتاجية الزراعية والاستقرار الاجتماعي، كما أظهرت تجارب مماثلة في بلدان ما بعد النزاع. يمكن أن يتخذ ذلك شكل محاكم عقارية متخصصة أو لجان مطالبات الأراضي، تبني عملها على ما تم إنجازه إلى اليوم في مناطق شمال شرق سوريا والاستفادة من الدروس والعقبات، تعمل ضمن إطار زمني طويل الأمد، مع صلاحيات مستقلة للبت في ملكيات متنازع عليها، وتعويض المتضررين ماليًا أو من خلال منحهم أراضٍ بديلة عند تعذّر الاسترداد المباشر. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تمهّد هذه الآلية الطريق نحو إعادة هيكلة عادلة لنظام الملكية، لصالح الفئات المتضررة، كالعمال الزراعيين بدون ملكية، والأرامل، والعائدين من النزوح. وتُبيّن تجارب دول ما بعد النزاع أن ترك هذه الملفات دون معالجة يؤدي غالبًا إلى انفجار توترات كامنة، بينما يمنح الحسم العادل والشفاف ثقة للفلاحين للاستثمار طويل الأجل، ويعيد ترتيب البنية الديموغرافية وفق منطق القانون، لا وفق مفاعيل العنف أو الأمر الواقع.
- **حوكمة شاملة في القطاع الزراعي:** لضمان استدامة الإنصاف المؤسسي، ينبغي ترسيخ تقاسم السلطة من خلال تشكيل مجالس زراعية محلية أو اتحادات تعاونية تمثيلية تضم مكونات المجتمع كافة - من عرب وأكراد وآشوريين وغيرهم - تُشارك فعليًا في تخطيط وإدارة السياسات الزراعية. يُعيد هذا الشكل من الحوكمة الاعتبار للمجموعات المهمشة، عبر منحها دورًا مباشراً في التخطيط، إدارة المياه، والإرشاد الزراعي، وبرامج التمويل، ويُسهم في تفكيك أدوات التهميش المؤسساتي التي رسّختها سياسات الدولة المركزية في العقود الماضية. كما أن هذه البنى التشاركية تُعدّ خطوة بنيوية لمواجهة إرث الهندسة الديموغرافية، وإعادة توجيه الزراعة نحو نموذج يكرّس التعددية والعدالة.
- **الذاكرة كأداة للعدالة المكانية:** تُوصى الدراسة بدمج سردية التهميش التاريخية - وخاصة تجربة شمال شرق سوريا في ظل الاستخراج الممنهج والزراعة الأحادية - ضمن المناهج التعليمية والبرامج التدريبية، بما يعزز الوعي النقدي والذاكرة المؤسّسة للعدالة. لا يُعد هذا مجرد توثيقٍ لتجارب الإقصاء، بل أداة لبناء وعي زراعي ملتزم بمبادئ العدالة المكانية والتمكين الاجتماعي، لا سيما لدى الجيل الجديد من المزارعين والفنيين الزراعيين. يشكّل هذا الاستثمار في الذاكرة التربوية مدخلًا أساسيًا لسياسات تحصّن القطاع ضد إعادة إنتاج التفاوتات البنيوية، وتؤسس لإصلاح زراعي جذري يتجاوز المنظور الاقتصادي ليشمل البعد الحقوقي والاجتماعي.

٧.٢. المحور الثاني: تأثير النزاع والصراعات والنزوح على القطاع الزراعي

على مدار عقد من النزاع المسلح، انهارت القدرات الزراعية في شمال شرق سوريا بشكل شبه كلي، ما يعكس نموذجًا صارخًا لما يسميه روب نيكسون بـ"العنف البطيء": أي التدمير التراكمي للبنية البيئية والاقتصادية، الذي لا يحدث بضربة واحدة، بل عبر تفكك تدريجي طويل الأمد يُضعف سبل العيش ويؤسس لهشاشة مزمنة. النتائج كانت كارثية. فقد استهدفت الحرب البنية التحتية الزراعية بشكل مباشر وغير مباشر: دُمّرت مضخات الري، وقنوات المياه، وصوامع الحبوب، وأُصيبت شبكات الكهرباء بأضرار جسيمة، ما أدى إلى انكماش واسع في رقعة الأراضي الزراعية القابلة للري. وفي ظل غياب الكهرباء وندرة الوقود، اضطر المزارعون إلى استخدام مضخات المياه الجوفية بشكل عشوائي وغير منظم، ما ساهم في زيادة ملوحة التربة وتفاقم تدهور خصوبتها، خاصة بعد توقف أعمال صيانة شبكات الصرف والري التي كانت تضطلع بها الدولة سابقًا. كما اتخذ انف أشكالًا متعددة؛ إذ عمد تنظيم داعش إلى إحراق المحاصيل كوسيلة لتجويع السكان وترويعهم، فيما استخدمت تركيا المياه كورقة ضغط جيوسياسية، من خلال تقليص تدفق نهر الفرات، وتحويل محطات ضخ - مثل محطة العلوك - إلى أدوات مساومة، ما يُظهر كيف تم تسليح الموارد الطبيعية وتحويل الغذاء والماء إلى أدوات للحرب. كما أدى النزاع إلى نزوح أكثر من 1.3 مليون شخص في شمال شرق سوريا، معظمهم من المناطق الزراعية. ونتيجة لذلك، خلت قرى بأكملها من سكانها الأصليين، وتُركت الحقول بورًا أو جرى الاستيلاء عليها. وعند محاولات العودة، يواجه النازحون تحديات حادة: أراضٍ مدمرة أو مُحتلة، وشبكات ري متآكلة، وتكاليف إنتاج متصاعدة. النتائج كانت كارثية. كما أعاد النزوح تشكيل الخارطة الديموغرافية للريف الزراعي، حيث غادرت مجموعات إثنية بكاملها - كالأكراد والآشوريين والإيزيديين - بعض المناطق، واستقرت فيها لاحقًا عائلات نازحة من مناطق أخرى. هذا التغير السكاني يخلق تحديات معقدة أمام استعادة الملكيات، وإعادة توزيع الموارد، وبناء الثقة المجتمعية، لا سيما في ظل غياب سجلّات ملكية موثوقة، ووجود تركة من سياسات الإقصاء والهندسة السكانية.

وعليه، فإن إعادة بناء الزراعة في شمال شرق سوريا لا يمكن أن تُختزل في مسألة إعادة تأهيل البنية التحتية أو تقديم مدخلات إنتاج. إنها مهمة ذات أبعاد سياسية وبيئية واجتماعية عميقة، تتطلب دمج مبادئ العدالة الانتقالية، واعترافًا صريحًا بالضرر غير المرئي والمركّب الذي خلّفته الحرب - سواء في بنية الأرض أو في نسيج المجتمع الزراعي.

٧.٢.١. التوصيات القصيرة المدى: إجراءات عاجلة لإنعاش الزراعة في مرحلة ما بعد النزاع

- **تطهير الأراضي من الألغام والذخائر الغيرة متفجرة:** تُعد إزالة مخلفات الحرب، وخاصة غير المنفجرة منها، من الأراضي الزراعية أولوية فورية، تتطلب التنسيق مع الجهات المتخصصة في نزع الألغام لمسح الحقول ووضع إشارات تحذيرية، لا سيما في المناطق الواقعة على خطوط التماس السابقة. ومن الضروري التنسيق مع الجهات الأمنية والعسكرية الفاعلة في الميدان لضمان السلامة، خاصة في المناطق التي لم يتم تطهيرها بالكامل من الألغام أو ما تزال تشهد توترات متقطعة. فيجدر تدريب فرق مختصة محلية ونظم استشعار يمكنها الكشف والإبلاغ عن التوترات الأمنية أو شكوك في تواجد الألغام والقيام بالحجر لحين وصول الخبراء.إن ضمان هذا الحد الأدنى من الربط الفيزيائي الآمن يعيد ربط الفلاح بالاقتصاد المحلي، ويُمكّن من إيصال المساعدات بسرعة أكبر، مما يُعجّل وتيرة التعافي الزراعي.

- **تعزيز الأمن وبناء الثقة في المناطق الريفية:** يتطلب إرساء الحد الأدنى من الثقة في الريف السوري التعاون مع الأجهزة الأمنية المحلية، وإن وُجدت، مع قوات حفظ السلام الدولية أو الجهات الفاعلة المدنية لضمان استقرار الطرق الريفية والأسواق الزراعية. على سبيل المثال، فإن الانتشار الواضح لقوات الأمن في أسواق بيع الحبوب يمكن أن يردع السلوكيات الاستغلالية التي ظهرت خلال الحرب، مثل فرض "إتاوات" أو رسوم قسرية على المزارعين من قبل جهات مسلّحة. وتُعدّ سيادة القانون في الفضاء الزراعي ركيزة أساسية لاستعادة الثقة المجتمعية، وتشجيع العائلات النازحة على العودة واستثمار مواردها في أراضيها دون خشية، مما يُسهم في تسريع وتيرة الإنتاج والاستقرار المحلي بصورة ملموسة.
- **إزالة الأنقاض وإصلاحات عاجلة لشبكات الري:** ينبغي نشر فرق طوارئ مدعومة من مهندسين تابعين لجهات دولية كمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) أو برنامج الأغذية العالمي (WFP) لتنفيذ إصلاحات سريعة في البنية التحتية للري. حتى الإصلاحات المؤقتة - مثل سدّ شقوق في القنوات بأكياس الرمل، أو تركيب مضخات متنقلة بديلة للمحركات المسروقة - يمكن أن تعيد المياه إلى الحقول العطشى خلال أسابيع. و يفضل تبنّي نهج "الفرز حسب الأولوية" (triage) لإعادة المياه أولًا إلى المناطق الأكثر خصوبة وكثافة في الزراعة. فكل هكتار إضافي يُعاد إليه الري في الأمد القصير يُسهم مباشرة في تحسين الأمن الغذائي المحلي، ويعزز ثقة المجتمعات بإمكانية التعافي بالتوازي، يمكن إطلاق برامج "النقد مقابل العمل" (Cash-for-Work) لدعم الجهود المحلية (متضمنة العائدين) وتوظيفهم في إزالة الأنقاض من قنوات الري، والطرقات الزراعية، والحقول المتضررة. على سبيل المثال، يمكن دفع أجور للمزارعين للمشاركة في تنظيف مداخل القنوات التي سُدّت بالحطام الناتج عن المعارك. هذه التدخلات السريعة تتيح إعادة استخدام الأراضي الزراعية، وتوفّر دخلًا فوريًا، مما يحقق فائدة مزدوجة بالغة الأهمية في المراحل الأولى من التعافي.
- **استجابة سريعة للانسكابات النفطية والتدهور البيئي المرتبط بها في شمال شرق سوريا:** ينبغي على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إنشاء "وحدة طوارئ للتلوث النفطي" متنقلة، تتألف من آليات احتواء أولي (booms عائمة وsorbentsg ماصة) ومحطات تنقية متنقلة تعتمد على الفلترة الميكانيكية والفصل المغناطيسي، مع فرق محلية مدربة من مهندسين زراعيين ومتطوعين لحصر التسرب فور الإبلاغ عنه في قنوات الري والمسطحات الزراعية، وتأمين الخطوط الناقلة للنفط بالتنسيق مع الدفاع المدني ووحدات إزالة الألغام، وإطلاق دائرة إنذار مبكر بيئي تستند إلى مراقبة عبر الأقمار الصناعية وتقارير ميدانية من المجتمعات المحلية لمعالجة البقع الساخنة ومنع انتشار الملوثات المسرطنة في التربة والمياه
- **تعزيز أنظمة الحجر الزراعي والرقابة على مدخلات الإنتاج المستوردة:** ينبغي تفعيل أنظمة الحجر الزراعي بشكل منهجي لضمان سلامة الحبوب المستوردة وخلوّها من الآفات أو الأمراض النباتية التي قد تهدد الأمن الغذائي المحلي. كما يتطلب الأمر رقابة صارمة على المبيدات والأسمدة المستوردة، من حيث نوعيتها، تركيبتها الكيميائية، وملاءمتها للبيئة الزراعية في شمال شرق سوريا.
- **توفير مدخلات إنسانية لتعافي سبل العيش الزراعية:** يتعين إطلاق حزمة طارئة لدعم المزارعين العائدين والمقيمين في المناطق المتأثرة بالنزاع، تتضمن توزيع بذور محسّنة وعالية الجودة، أدوات زراعية يدوية، أعلاف للحيوانات، وخدمات بيطرية أساسية، وذلك قبل بداية الموسم الزراعي التالي. وفي ظل استنزاف المخزون المحلي من البذور وعدم القدرة على الوصول إلى البذور المحلية المحسنة التي تم نقلها أو فقدانها خلال سنوات الحرب، تبرز الحاجة إلى إعادة تفعيل الشراكات مع المؤسسات بحثية متخصصة، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، لإعادة توفير وتطوير بذور محسّنة تتلاءم مع السياق المحلي. كما يُعد دعم قطاع الثروة الحيوانية من خلال توفير الأعلاف والعناية البيطرية العاجلة عنصرًا حيويًا لإعادة تمكين المزارعين من استئناف نشاطهم بسرعة.

٧.٢.٢. التوصيات الطويلة المدى: بناء القدرة على الصمود في وجه آثار الحرب والنزوح

- **إعادة تأهيل وتحديث البنية التحتية الزراعية الكبرى:** يُعدّ تحديث وإعادة بناء البنية التحتية الزراعية التي دمّرتها الحرب والانهيار المؤسسي شرطًا جوهريًا لاستعادة الوظائف الإنتاجية الزراعية في شمال شرق سوريا، وتحقيق حد أدنى من السيادة الغذائية. وتشمل استعادة السدود والمنشآت المائية الحيوية على نهر الفرات، إلى جانب إعادة بناء قنوات الري التي تآكلت بفعل الحرب والإهمال، وتحديث الشبكات الكهربائية الضرورية لتشغيل مضخات المياه. كما تبرز الحاجة إلى إعادة بناء صوامع الحبوب ومرافق التخزين والتبريد، التي تُشكّل العمود الفقري لسلاسل الإمداد الزراعي. توسيع نطاق هذه المشاريع في شمال شرق سوريا، مع التركيز على التشغيل عبر اليد العاملة المحلية، لا يعالج فقط التدهور المادي في البنية التحتية، بل يوفر أيضًا فرص عمل ويُعيد ربط المجتمعات بالبنية الإنتاجية، ما يعزز من القدرة على الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية والمناخية المتزايدة.
- **حوكمة متكاملة وعادلة للموارد المائية:** منع "حروب المياه" حيث ينبغي معالجة التشرذم المؤسسي في إدارة الموارد المائية، والذي تفاقم بسبب النزاع، من خلال تبني نموذج حوكمة مائية تشاركي ومتكامل، يجمع بين الاعتبارات التقنية والسياسية، لا سيما في ظل استمرار النزاعات المرتبطة بالمياه وتحوّلها إلى أداة نفوذ خلال الحرب.
- **على المستوى الإقليمي**، لا يمكن بناء استقرار مائي مستدام دون التوصل إلى تفاهمات مع تركيا تضمن حدًا أدنى من تدفّق مياه نهر الفرات، مع إمكانية إشراف دولي على آليات التنفيذ والامتثال حيث إن إدارتها العادلة اليوم ضرورة لتحقيق سلام بيئي واجتماعي طويل الأمد. وبالتالي، يصبح إبرام اتفاقية إقليمية شاملة لحوضي دجلة والفرات أمرًا لا غنى عنه لحماية المزارعين من انعدام الأمن المائي، ولمنع تحويل المياه مجددًا إلى أداة جيوسياسية. فالوصول الآمن والمنصف إلى الموارد المائية يجب أن يُعاد تأطيره كمكوّن أساسي من مكونات العدالة المكانية، لا كمجرد مسألة فنية.
- **أما على المستوى المحلي:** يجب إعادة هيكلة إدارة الموارد المائية لتقوم على الشفافية والتوزيع العادل، من خلال تمكين تشكيل جمعيات مستخدمي المياه وتوفير الدعم الفني والمؤسسي لضمان استمرارية عمليات الري.
- بناء نظام رقابي متكامل للحجر الزراعي ومراعاة معايير الجودة والسلامة للمدخلات الزراعية والمبيدات: وذلك بالتعاون مع هيئات فنية متخصصة، ومراكز بحثية محلية، الأمر الذي يُعدّ خطوة ضرورية لحماية القطاع الزراعي وتعزيز الثقة في المدخلات المستخدمة. بالإضافة إلى تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة بشكل يضمن الحدّ من استخدام المواد المحظورة أو الرديئة التي تسببت في أضرار طويلة الأمد في فترات سابقة. إن غياب المراقبة الفعالة يُهدّد بانهيار الجهود الرامية إلى استدامة الزراعة، وقد يُفاقم من التدهور البيئي والصحي في حال تسرب مواد خطرة إلى التربة والمياه .
- الحذر من التلوث النفطي: يقتضي الأمر استحداث إطار تشريعي ومؤسسي دائم للتصدي للتلوث النفطي، عبر دمج متطلبات الوقاية والإصلاح ضمن قانون حماية البيئة الزراعية وتأسيس هيئة تعنى بالتداعيات البيئية المتعلقة بالتلوث النفطي بتمثيل مشترك من الجهات الحكومية والمحلية والمنظمات الإنسانية؛ تعمل الهيئة على فرض صيانة دورية للبنية التحتية النفطية، وإلزامات فنية مشددة لمشغلي الحقول والأنابيب، وتطوير برامج تدريبية مستمرة للكوادر الفنية، فضلاً عن إطلاق مشروع رصد بيئي متكامل يجمع بيانات جودة المياه والتربة بانتظام، وتعميم آليات التعويض والإصلاح البيئي للمتضررين من المزارعين والمجتمعات المحلية لضمان استدامة القطاع الزراعي والأمن الغذائي في شمال وشرق سوريا.

- **دعم العائدين والنازحين والمجتمعات المحلية المضيفة:** عبر تصميم تدخلات زراعية تدمج الطرفين في مشروع تعافٍ مشترك. فالمجتمعات العائدة والنازحة غالبًا ما تمتلك اليد العاملة والدافع، لكنها تفتقر إلى الموارد، بينما تحتفظ المجتمعات المحلية المضيفة بأراضٍ ظلّت بورًا خلال الحرب، لكنها تفتقر إلى الحوافز أو الشركاء. يمكن الاستفادة من هذا التداخل عبر إطلاق مشاريع زراعة تعاونية أو منح إنتاجية مشتركة، تُبنى على تقاسم المياه والمدخلات والتدريب، وتُصمم بشكل يُراعي العدالة المكانية وتكافؤ الفرص. إن دمج الأطراف المختلفة في برامج التدريب وتوزيع الدعم يساهم في تقليص مشاعر التهميش، ويُحوّل التعاون الزراعي إلى آلية لإعادة نسج النسيج الاجتماعي، بدل أن يتحول التعافي نفسه إلى بؤرة صراع جديدة. هذه المقاربة لا تُسهم فقط في إنعاش الزراعة، بل تُعيد تعريف الأرض كمجال مشترك للتعاون المجتمعي، في مواجهة ماضي الانقسام والهندسة الديموغرافية.
- **التكيّف المناخي والتعافي الزراعي الإيكولوجي:** شكّل تزامن الحرب مع موجات جفاف شديدة وضغوط مناخية متفاقمة في شمال شرق سوريا اختبارًا مزدوجًا لقدرة المجتمعات الزراعية على الصمود. ومن هذا المنطلق، لا يمكن لجهود إعادة الإعمار الزراعي أن تقتصر على البعد الإنتاجي أو البنية التحتية التقليدية، بل ينبغي أن تتأسس على نهج تعافٍ إيكولوجي يدمج التكيّف المناخي في جوهره. يشمل هذا النهج تحديث أنظمة الري وتوسيع استخدام تقنيات موفرة للمياه مثل الري بالتنقيط والرش، مع إدخال أصناف محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة. كما يتطلب الأمر تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل لاستعادة النظم البيئية، بما في ذلك إعادة زراعة مصدّات الرياح، وتثبيت التربة في المناطق المتدهورة، وتأهيل المراعي التي تضررت بسبب الرعي الجائر في ظل النزوح الجماعي. إن هذه التدخلات لا تستهدف فقط تعزيز الإنتاج، بل تُعدّ استجابة مباشرة للتدهور البيئي المتراكم الذي طالما ظل غير مرئي ضمن سياسات ما قبل النزاع. من خلال استعادة تدريجية لصحة الأراضي الزراعية، تخلق هذه المقاربة قدرة جماعية على امتصاص الصدمات المناخية المستقبلية، وتمنع تكرار السيناريو الكارثي الذي يجعل من كل موسم جفاف نقطة انهيار جديدة.

٧.٣. المحور الثالث: التجارب الشخصية حول التهميش والتمييز والدعم المتاح

أظهرت نقاشات المجموعات المركّزة أن التجربة الزراعية للفلاحين في شمال شرق سوريا لا تُشكّلها السياسات الزراعية الرسمية وحدها، بل تتأثر بعمق ببُنى التهميش الاجتماعي، وانعدام تكافؤ الفرص على المستوى العملي. ففي عهد النظام السابق، أشار العديد من صغار المزارعين إلى شعورهم المزمن بـ"الإهمال المؤسسي"، حيث كانت منظومات الدعم - من إعانات وقروض وعقود تسويق - توزَّع بشكل غير متكافئ، غالبًا لصالح كبار المُلّاك أو أصحاب العلاقات السياسية. وقد تداخل هذا التمييز مع انحيازات إثنية ومناطقية واضحة. على سبيل المثال، عانت المناطق ذات الغالبية الكردية تاريخيًا من محدودية الدعم الزراعي مقارنةً بمناطق أخرى، في حين أعرب بعض المزارعين العرب في ظل الإدارة الذاتية عن شعور معاكس، يتمثل في مخاوف من التهميش العكسي. كذلك، كان التهميش القائم على النوع الاجتماعي سمة مستمرة ومترسخة. فقد ظلت النساء العاملات في الزراعة مستبعدات من ملكية الأرض، وخارج نطاق الإرشاد الزراعي الرسمي، رغم دورهن الحيوي في أنشطة الإنتاج. وتفاقم هذا التفاوت خلال الحرب مع ازدياد عدد الأسر التي ترأسها نساء - خاصة الأرامل - مع غياب سياسات دعم كافية. أما الطوائف الدينية والعرقية الأصغر - مثل الإيزيديين، والمسيحيين السريان، والقبائل الرعوية الصغيرة - فقد عبّرت عن شعور بالتجاهل المتكرر من قبل برامج الدعم الزراعي، التي تركز غالبًا على المجتمعات الأكبر أو الأكثر حضورًا في البنى الإدارية. وعلى الرغم من ترويج الإدارة الذاتية لسياسات تقوم على الموازنة الجندرية وتعزيز الاقتصاد التعاوني، إلا أن أثر هذه المبادرات لا يزال محدودًا على أرض الواقع: فكثير من المزارعين/ات المهمّشين إما غير مطّلعين على وجود هذه البرامج، أو يفتقرون إلى الآليات والموارد للوصول إليها. يتمثل التحدي المركزي الآن في تحويل مبادئ الشمول والعدالة الاجتماعية من شعارات سياسية إلى سياسات تنفيذية ملموسة، تضمن أن تعكس إعادة الإعمار الزراعي خرائط الاحتياج الفعلي، لا خرائط النفوذ والامتياز.

٧.٣.١. التوصيات القصيرة المدى: إجراءات فورية لإدماج الفئات المهمشة وضمان التوزيع العادل للدعم

- **تعزيز الوصول المجتمعي الشامل:** ينبغي إطلاق تدخلات عاجلة لتعزيز الشمولية في إيصال الدعم الزراعي، عبر تشكيل فرق توعية ميدانية متعددة الإثنيات ومتوازنة جندريا (ودعم المبادرات الموجودة منها وتوثيق الدروس المستفادة)، تُكلَّف بالعمل في القرى والمزارع الريفية لتحديد الفئات المستبعدة فعليًا من منظومات الدعم الحالية. يمكن أن تضم هذه الفرق ممثلين عن منظمات محلية، مجالس مدنية، أو هيئات تعاونية قائمة، وتُكلَّف بالتشاور مع فئات مُهمَّشة تقليديًا - من النساء المزارعات، والعمال الزراعيين من دون ملكية، إلى الأقليات الإثنية والدينية - لرصد الاحتياجات وتقييم مدى الإنصاف في توزيع الموارد. ويُعد إجراء تقييمات سريعة للشمول على مستوى الوحدات الإدارية الفرعية أداة محورية لتصحيح معايير الاستهداف، وضمان أن تُوجَّه المساعدات - من بذور وأدوات وتدريب - إلى من يحتاجونها فعلًا، وليس إلى من يحتكرون النفوذ أو العلاقات مع البنى الحاكمة، مما يعزز العدالة المكانية والوظيفية في الدعم الزراعي، ويعيد الاعتبار للفئات التي عانت من التهميش البنيوي.
- **إعادة إحياء شبكات الدعم المجتمعي التقليدية بشكل أكثر شمولًا:** في ظل هشاشة المؤسسات الرسمية، يمكن تفعيل أشكال التضامن المجتمعي القائمة تاريخيًا - مثل فرق الحصاد الجماعي - كوسيلة لتقديم دعم مباشر للفلاحين، مع ضرورة إعادة تصميم هذه المبادرات لضمان شمول الفئات التي لطالما كانت على هامش هذه الشبكات، مثل الأرامل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن تقديم حوافز رمزية - كوجبات غذائية، أو وقود، أو أدوات زراعية - يمكن أن يُعزز هذه المبادرات ويحوّلها إلى منصات للتكافل الفعّال. فدمج هذه الممارسات ضمن برامج الإنعاش الزراعي يعكس حساسية ثقافية ومجتمعية مطلوبة، ويُسهم في إعادة بناء الروابط الاجتماعية التي تمزقت بفعل الحرب والنزوح، ويعالج آثار "العنف البطيء" الذي عزل المهمشين عن الموارد والشبكات التقليدية.
- **منح موجهة للفئات المهمشة في القطاع الزراعي:** ينبغي تخصيص نسبة واضحة من حزم التعافي الزراعي السريعة الأثر للفئات التي عانت من التهميش البنيوي والوظيفي، بهدف تصحيح اختلالات التوزيع المتراكمة. يمكن على سبيل المثال تأسيس صناديق تعاضد تقدّم منحًا صغيرة أو حزم دعم (مثل رؤوس ماشية أو بذور محسّنة) للأسر التي ترأسها نساء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، مع برامج مرافقة لبناء القدرات الإدارية والمالية، لتمكينهن من الاستقلالية الزراعية والاستدامة. كذلك، يستوجب الأمر إقرار حزم دعم متخصصة للأقليات المجتمعية العائدة - كالمزارعين الإيزيديين والسريان - تتضمن مكونات ذات قيمة مضافة (مثل شتول الأشجار المثمرة أو المعدات الزراعية الخفيفة) لإعادة تأهيل سبل العيش المتضررة. يمثل هذا التخصيص شكلاً من أشكال "التمييز الإيجابي"، يهدف إلى إدماج من قد يُقصون تلقائيًا من برامج الدعم العامة بسبب هشاشتهم المؤسساتية أو غياب التمثيل.
- **ضمانات فعالة ضد التمييز في توزيع المساعدات:** يتطلب ضمان عدالة التوزيع فرض معايير إلزامية للشفافية والتعددية على جميع اللجان المحلية المكلفة بفرز وتوزيع المساعدات. على المدى القصير، ينبغي اشتراط وجود تمثيل جندري ومجتمعي متنوع ضمن هذه اللجان، كجزء من معايير اعتمادها من قبل الجهات المانحة. كما يجب إنشاء آليات تظلم واضحة وسهلة الوصول - مثل خطوط ساخنة أو صناديق شكاوى - تُمكّن الأفراد أو العائلات المتضررة من الإبلاغ عن ممارسات الإقصاء، المحسوبية، أو التحيّز في إيصال الدعم. فتشكل هذه التدابير جزءًا أساسيًا من البنية المؤسسية الوقائية ضد إعادة إنتاج التمييز البنيوي، وترسل إشارة قوية إلى المجتمعات الريفية بأن مرحلة التعافي لن تكرر أنماط التهميش السابقة، بل تسعى إلى تأسيس نموذج أكثر إنصافًا وتوازنًا في توزيع الموارد.

٧.٣.٢. التوصيات الطويلة المدى: تمكين الفئات المهمشة وإرساء دعم مؤسسي شامل

- **تمكين التعاونيات وتثبيتها كأداة للعدالة البنيوية:** يُمثل تعزيز التعاونيات الزراعية أداة استراتيجية لإعادة توزيع السلطة الاقتصادية وبناء نماذج أكثر عدالة في إدارة الموارد. وبما أن بنيتها تقوم على تقاسم الأرباح والملكية الجمعية، فإن التعاونيات تُعدّ منصة بديلة للفئات التي لطالما تم استثناؤها من آليات الدعم الزراعي التقليدية. تظهر تجارب شمال شرق سوريا - كالتعاونيات النسائية أو تعاونيات القرى - أن هذه النماذج قادرة على تحقيق دخل مستدام وتعزيز مشاركة الفئات المهمشة، لاسيما النساء. فينبغي توسيع هذا النموذج عبر الاعتراف القانوني الكامل بالتعاونيات، وإدماجها في الخطط التنموية الزراعية، وتوفير منح تأسيسية وتدريبات موجهة تُمكّنها من الاستقلالية. ويجب أن تحظى التعاونيات النسائية بأولوية خاصة، نظرًا لإمكاناتها في خلق ثقل اقتصادي موازٍ للهياكل الذكورية، وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية للنساء. تُشكّل هذه البنية وسيلة عملية لتحقيق العدالة المكانية والاجتماعية، وتُرسّخ شبكات دعم ذات طابع أفقي ومجتمعي، قادرة على البقاء في ظل تقلّب التمويل أو غياب المؤسسات المركزية.
- **خدمات وتدريب مواكبة للتعددية الثقافية والموازنة الجندرية:** إن بناء قطاع زراعي منصف وشامل يتطلب إدماجًا مؤسسيًا لمبادئ العدالة الجندرية في جميع مستويات الخدمة والإرشاد. ويستدعي ذلك إعادة هيكلة برامج الإرشاد الزراعي بحيث تكون مستجيبة لاحتياجات النساء، عبر تعيين وتدريب مرشدات زراعيات، وتنظيم أنشطة تدريبية تراعي أدوار الرعاية الأسرية. على المدى البعيد، يجب إنشاء وحدة دائمة تُعنى بالعدالة الجندرية ضمن هيكلية هيئة الزراعة، تكون مسؤولة عن تصميم وتقييم البرامج الموجهة للنساء في القطاعات الزراعية التي تُشكّل فيها الغالبية. كما ينبغي أن تكون هذه الخدمات حساسة للتعددية اللغوية والثقافية، بما يشمل توفير مواد تدريبية وإرشادية باللغات المحلية (الكردية، السريانية، والعربية)، تجنبًا لإقصاء المجتمعات غير الناطقة بالعربية. إن هذا النهج لا يقتصر على الإنصاف فقط، بل يُشكّل حجر أساس لبناء قاعدة مجتمعية أوسع من الفاعلين في الزراعة، قادرة على الصمود في وجه التحديات السياسية والاقتصادية، وتمتلك أدوات التأثير داخل المنظومة الزراعية المستقبلية.
- **الوصول إلى الأرض والتمويل للفئات المهمشة:** يتطلب تحقيق العدالة المكانية تمكين الفئات المهمشة من الوصول المنصف إلى الأصول الإنتاجية الأساسية، وعلى رأسها الأرض ورأس المال. كما ينبغي أن تتبنّى السلطات المحلية سياسات حيازة تقدمية تعترف بحقوق النساء في الإرث والملكية، من خلال إجراءات ملموسة مثل إصدار سندات ملكية مشتركة للزوجين، أو تخصيص قطع من أراضي الدولة الزراعية للنساء الفلاحات اللواتي لا يمتلكن أراضي. في السياق ذاته، من الضروري تطوير أدوات تمويل بديلة تستهدف من لا يملكون ضمانات عقارية أو شبكات نفوذ. يمكن إنشاء دوائر إقراض تعاونية أو برامج تمويل صغير تُبنى على الضمانات الجماعية بدلًا من الأصول. هذه الصيغ تُوسّع نطاق الشمول المالي، وتُمكّن الوصول إلى موارد الإنتاج بطريقة مستقلة وتدريجية. وبالتالي تُسهم هذه السياسات، على المدى الطويل، في تقليص الاعتماد على المساعدات الطارئة، وتؤسس لمسارات مستقلة نحو الاكتفاء الذاتي والتمكين الاقتصادي.
- **دمج الدعم الاجتماعي في برامج التعافي الزراعي:** لا يمكن فصل التمكين الزراعي للفئات المهمشة عن أبعاده الاجتماعية والنفسية. تحتاج النساء الأرامل، أو الأفراد من الأقليات الدينية والإثنية، وذوي الاحتياجات الخاصة إلى منظومة دعم متكاملة تُراعي تجاربهم المتراكمة من الإقصاء والتمييز وتبعات الحرب. فينبغي أن تتضمّن برامج الإنعاش الزراعي مكونات دعم اجتماعي ونفسي - كإنشاء مجموعات دعم للنساء المزارعات، أو توفير خدمات إرشاد قانوني لمجتمعات تواجه عقبات منهجية في مؤسسات القضاء المحلي. كما يمكن إدماج جلسات التوعية حول الحقوق الزراعية، وأدوات حماية قانونية للفئات الضعيفة داخل هذه المبادرات. هذا الدمج بين التقني والاجتماعي يعزز قدرة الأفراد على استثمار الموارد الزراعية بشكل فعّال، ويُعيد تعريف العلاقة بين الهياكل الزراعية والمجتمع المحلي، بما يضمن أن يصبح القطاع الزراعي مساحة للتمكين متعدد الأبعاد.

- **احتفاء بالتنوع في الزراعة وإعادة تعريف من يُنتج:** يتعيّن على جهود التعافي الزراعي ألا تقتصر على أدوات السياسات والإصلاح المؤسسي، بل أن تمتدّ لتشمل البُعد الرمزي والثقافي للاعتراف، بوصفه شرطًا مركزيًا للعدالة المكانية. في هذا السياق، يُوصى بإنشاء منابر عامة تُحتفي بمساهمات جميع المكونات المجتمعية في الزراعة ومغطاة إعلامياً - مثل تنظيم معارض سنوية للمنتجات الريفية، أو "أيام القرية" تُقام دوريًا في مختلف المناطق الزراعية. ورغم أن هذه المبادرات قد تبدو سطحية أو رمزية في ظاهرها، إلا أنها تؤدي دورًا جوهريًا في إعادة تشكيل التمثّلات المجتمعية حول من يُعدّ فاعلًا اقتصاديًا مشروعًا. فعندما تُعرض منتجات تعاونيات نسائية، أو يُحتفى بتقنيات زراعية تقليدية توارثتها مجتمعات إثنية أو دينية مهمشة، ضمن فعالية عامة تُشارك فيها السلطات والمجتمع المدني، يُصبح التعدد الثقافي والاقتصادي واقعًا معترفًا به ومُكرّسًا اجتماعيًا. يُرسل هذا النوع من المساحات العامة المشتركة رسالة واضحة: إن الاقتصاد الزراعي في شمال شرق سوريا لا يمكن أن يُعاد بناؤه إلا بتكامل جميع أطيافه الاجتماعية والثقافية. ومع مرور الوقت، يمكن لهذا التحوّل الثقافي - إذا رافقته سياسات إنصاف ملموسة كما طُرحت أعلاه - أن يُعيد إنتاج الريف السوري على أسس من الشمول، والتضامن، والمواطنة الاقتصادية المتساوية.

٧.٤. المحور الرابع: تحديات إدارة الموارد اللوجستية (الطاقة والنقل) والحوكمة

الزراعة لا تزدهر في فراغ، بل تتشكّل داخل منظومات أوسع من البنية التحتية والمؤسسات الحاكمة. وفي شمال شرق سوريا، كشفت الحرب هشاشة هذه المنظومات، إذ دُمرت الموارد اللوجستية الحيوية مثل الطاقة وشبكات النقل، بينما أدت ظروف النزاع إلى تفكك وتداخل في أنماط الحوكمة، ما خلق بنى مؤسسية مجزأة ومتنافسة. فتقف الإدارة الذاتية اليوم أمام تحدي إعادة بناء هذه القدرة التحتية على مساحات شاسعة بشكل يُرسّخ عدالة التوزيع وكفاءة الخدمة ويُضاف إليها، وجود ازدواجية حوكمة وبيروقراطية ناجمة عن تداخل صلاحيات الإدارة الذاتية ومؤسسات الحكومة الانتقالية السورية، مما يعطّل تخطيط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ويُنتج حالة "فراغ تنسيقي" تُعيق تطوير قطاع الزراعة. إن معالجة هذه التحديات المرتبطة بالطاقة والنقل والحوكمة ليست مسألة تقنية أو لوجستية فحسب، بل تشكل بنية أساسية لازمة لتحقيق التعافي الزراعي المستدام، واستعادة العدالة المكانية، وتفكيك رواسب الإقصاء البنيوي الذي طالما رافق السياسات التنموية السابقة في شمال شرق سوريا.

في هذا السياق، يواجه المزارعون اليوم أزمتين مباشرتين: أزمة حادة في الطاقة والوقود اللازم لتشغيل أنظمة الري، وعقبات جسيمة في الوصول إلى الأسواق بسبب تضرر شبكات الطرق وتجزئة السلطة على الأرض. فقبل عام 2011، وفّرت الدولة المركزية، رغم التوزيع غير العادل، الكهرباء والديزل المدعوم كجزء من بنيتها الزبائنية والتبعية الاقتصادية في القطاع الزراعي. أما اليوم، فقد انهارت تلك الشبكة بالكامل. فأُلحقت أضرار جسيمة بمحطات التوليد، وأصبحت شبكة الكهرباء الوطنية في شمال شرق سوريا شبه مشلولة، ما أدى إلى انقطاعات طويلة ومتكررة دفعت المزارعين إلى الاعتماد على مولدات فردية تعمل بالديزل، الذي بات نادرًا ومكلفًا. كما يطرح التحول نحو الطاقة الشمسية في هذا السياق، على الرغم من فعاليته، تحديات حوكمية بيئية، تُهدد بإلحاق ضرر طويل الأمد بمخزون المياه في منطقة تعاني أصلًا من الجفاف. ويعد النقل عائقًا هيكليًا موازٍ: فالبنية الطرقية الريفية تضرّرت بشدة، كما أن سلاسل التوريد تواجه تعقيدات سياسية وأمنية - من حواجز التفتيش بين مناطق النفوذ المختلفة، إلى تضارب الأنظمة الإدارية التي تحكم الضرائب، والعبور، والتجارة. هذا التمزق الجغرافي والسياسي في السوق الزراعية يزيد من تكاليف النقل، يُطيل زمن التوصيل، ويقوّض ربحية الإنتاج.

٧.٤.١. التوصيات القصيرة المدى: حلول واقعية لمشكلات الطاقة والنقل والتنسيق العاجلة

- **دعم الطاقة الشمسية وتنظيم سياسات ،وقتة للحوكمة المحلية المتعلقة بها:** في ضوء الاعتماد المتزايد على الطاقة الشمسية للري، ينبغي تحويل هذا التوجه إلى سياسة دعم ممنهجة وفعّالة. يتطلب ذلك تدخلًا سريعًا من الجهات المانحة لتوفير أنظمة ري متكاملة بالطاقة الشمسية (ألواح، محولات، مضخات) ذات جودة عالية، لا سيما في المناطق غير المرتبطة بالشبكة الكهربائية. هذا التدخل يمكن أن يخفف مباشرة من حدة أزمة الوقود، ويُعيد انتظام عمليات الري في المناطق المتضررة. ولتفادي الآثار السلبية لانتشار هذه الحلول بشكل عشوائي - وعلى رأسها استنزاف المياه الجوفية - من الضروري إنشاء لجان محلية لإدارة المياه على مستوى القرى. يمكن لهذه اللجان أن تنظّم جداول ضخ جماعية، أو تحدد حصص استخدام المياه بحسب نوع الزراعة، وتُشجع على اعتماد تقنيات الري الموفر مثل الري بالتنقيط. ويجب أن يترافق الدعم التقني مع تدريبات عملية حول كفاءة استخدام المياه والطاقة، إلى حين وضع أطر تنظيمية رسمية تُنظّم هذا القطاع المتوسع.
- **توفير وقود طارئ للمواسم الحرجة:** إلى جانب الطاقة الشمسية، لا يزال توفير كميات محدودة من الوقود أمرًا ضروريًا لتشغيل الآليات الزراعية في مراحل حيوية من دورة الإنتاج - مثل الزراعة والحصاد. لذا، يُوصى بإنشاء آلية طوارئ محلية لا مركزية لإدارة احتياطات وقود مخصصة للقطاع الزراعي، تُخزَّن وتوزَّع بإشراف المجالس المحلية أو التعاونيات الزراعية. يمكن اعتماد نظام قسائم مدعوم من الجهات المانحة يضمن وصول الوقود إلى المزارعين الفعليين، ويمنع تسريبه إلى السوق السوداء. مثل هذا الإجراء المؤقت يُعدّ ضروريًا لضمان استمرار الإنتاج في ظل غياب بدائل مؤسسية شاملة، كما يتيح هامشًا زمنيًا لتطوير حلول طويلة الأمد للطاقة في الريف السوري.
- **إصلاح الطرق الزراعية الأساسية:** يُعد تحسين الوصول إلى الأسواق شرطًا حاسمًا لتعافي الزراعة في شمال شرق سوريا. ولهذا، ينبغي إطلاق برنامج طارئ لإزالة الزكام وإصلاح الطرق الريفية والجسور الصغيرة التي تربط القرى الزراعية بالمراكز التجارية. يُفضل تنفيذ هذه المهمات عبر مقاولين محليين وفرق عمل من المجتمع نفسه يتم تدريبها تقنيا بجدول زمني مناسب ومتكامل، للقيام بأعمال تشمل إزالة الأنقاض، ردم الحفر، تسوية الطرق الترابية، وإعادة تأهيل الجسور الحيوية. حتى فترة وجيزة من العمل التحضيري قبل موسم الحصاد يمكن أن تحدث فارقًا ملموسًا في تقليص الخسائر بعد الحصاد وتحسين كفاءة التسويق. على سبيل المثال، قد يؤدي إصلاح طريق يصل قرية منتجة للقمح بأقرب نقطة تجميع إلى تقليص زمن النقل والتكاليف اللوجستية، مما يرفع هامش الربح ويُعزز الحافزية للإنتاج.

٧.٤.٢. التوصيات الاستراتيجية بعيدة المدى: تطوير البُنى التحتية، تعزيز الطاقة المستدامة، وتحسين حوكمة القطاع الزراعي

- **مراكز خدمات زراعية شاملة:** في ظل الهياكل الحاكمة المزدوجة والمجزأة، والاعتماد على المنظمات الغير الحكومية، تبرز الحاجة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتنسيقها وتيسير وصول المزارعين إلى الخدمات الأساسية. لهذا الغرض، يُوصى بإنشاء مراكز خدمات زراعية مؤقتة على مستوى المناطق، تعمل كنقاط تنسيق موحدة. يمكن أن تُقام هذه المراكز في مبانٍ قائمة - كالتعاونيات الزراعية أو البلديات - وتضم تحت سقف واحد ممثلي الهيئات الزراعية التابعة للإدارة الذاتية، والوحدات الإرشادية التابعة للدولة السورية (حيث ما زالت نشطة)، إلى جانب منظمات غير حكومية مختصة. تكمن الفكرة في تمكين المزارع من إجراء مجموعة من المعاملات - كطلب مياه الري، أو الحصول على تصريح لاستخدام المعدات الزراعية، أو التماس استشارة حول مكافحة الآفات - دون التنقل بين جهات متنافسة أو مناطق نفوذ متعددة. وعلى المدى القصير، يُخفف هذا النموذج من العبء البيروقراطي ويُحسّن الكفاءة التشغيلية للقطاع، فيما يُشكل من الناحية المؤسسية تجربة أولية لبناء ثقافة تعاون بين الكيانات الحاكمة المتوازية، بما يمهد لاحقًا لإرساء حوكمة أكثر تكاملًا وشمولية.

- **إعادة بناء وتحديث البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، الري):** يتطلب دعم الزراعة في شمال شرق سوريا التزامًا بخطة تنموية متعددة السنوات تعالج البنية التحتية الريفية بشكل منهجي. يجب أن تشمل هذه الخطة إنشاء شبكة طرق زراعية مُمهدة تُراعي قابلية الاستخدام في جميع الفصول، وتربط بين مراكز الإنتاج الزراعي الرئيسة والأسواق الحضرية، بما يقلّل من العزلة الجغرافية ويخفض تكاليف النقل، التي لطالما ساهمت في تعزيز التفاوتات الإقليمية.
- في قطاع الكهرباء، يُعد تحديث الشبكة الكهربائية الريفية أو إنشاء محطات طاقة لامركزية - سواء شمسية أو رياحية - أمرًا حيويًا لضمان تشغيل أنظمة الري، التخزين البارد، ومعدات التصنيع الزراعي. هذه الاستثمارات تُشكّل نواة لتقوية "القدرة التحتية" الإيجابية للدولة، حيث يرتبط إيصال الخدمات الحيوية ببناء شرعية مؤسسات الحكم بنظر المجتمعات المحلية.
- في مجال الري، فيجب تبني تصاميم ذكية مناخيًا، تتضمن تبطين القنوات لتقليل الفاقد، وبناء خزانات مطرية صغيرة لتعزيز الحصاد المائي، خاصة في المناطق القاحلة. تُظهر التجربة في دير الزور - حيث تضاعف إنتاج المحاصيل خمس مرات خلال عامين بعد إعادة تأهيل شبكة الري - أهمية هذه التدخلات في دعم الاستقرار الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي.
- **التحول المستدام نحو الطاقة المتجددة في الزراعة:** يشكل التحول المؤسسي نحو الطاقة المتجددة أحد المفاتيح الاستراتيجية للخروج من أزمة الوقود الهيكلية والمركزية البنيوية التي تُقوّض القطاع الزراعي. فيجب أن تهدف السياسات، بحلول نهاية هذا العقد، إلى ضمان امتلاك الغالبية العظمى من المزارع مصدراً موثوقًا ومستدامًا للطاقة المتجددة، بما يُقلل من الاعتماد على الوقود المستورد ويُحصّن النشاط الزراعي ضد أزمات النزاع وتقلبات السوق العالمية للطاقة. هذا التحول لا يُعزز فقط مرونة القطاع، بل يُرسّخ نموذجًا تنمويًا يتقاطع مع مبادئ العدالة البيئية والاقتصادية، ويُعيد الاعتبار للفلاحين كفاعلين مركزيين في عملية الإعمار. و يمكن البدء بالبناء على "الطفرة الشمسية" غير المنظمة حاليًا، عبر تنظيمها في إطار شبكي محلي أكثر استدامة وعدالة. يُقترح، في هذا السياق، الاستثمار في محطات طاقة شمسية مجتمعية تُغذي أنظمة الضخ الجماعي وتُدار من قبل جمعيات مستخدمي المياه، بما يُعزز الحوكمة التشاركية ويحد من الاستخدام الفردي العشوائي للمياه الجوفية. بالتوازي، ينبغي دعم تعميم تقنيات الري بالتنقيط المتكاملة مع الطاقة الشمسية، وتدريب المزارعين على مراقبة مستويات المياه الجوفية وتعديل ممارسات الري وفقًا لذلك. كما أنه من المهم أن تُصاغ سياسات تنظيم حفر الآبار وتركيب المضخات ضمن إطار بيئي واقتصادي يضمن الاستخدام المنصف والمستدام للموارد المشتركة. كما يمكن أيضًا تنويع مصادر الطاقة المحلية من خلال استكشاف خيارات مثل إنتاج البيوغاز من المخلفات الحيوانية، أو استخدام توربينات رياح صغيرة لتزويد التجمعات الزراعية بالكهرباء.
- **بنية تحتية متكاملة للنقل والأسواق:** يشكّل فك العزلة الاقتصادية عن شمال شرق سوريا شرطًا بنيويًا لإحياء القطاع الزراعي وتوسيعه. لتحقيق ذلك، يجب إعادة ربط المنطقة بالأسواق الوطنية والإقليمية من خلال خطة منهجية لإصلاح البنية التحتية الثانوية وتذليل الحواجز السياسية والبيروقراطية التي تُقيّد حركة البضائع. فالرؤية المطلوبة ليست فقط تحسين "الوصول إلى السوق"، بل خلق سلسلة إمداد متكاملة من المزرعة إلى السوق: طرق مهيأة، وسائل نقل عاملة، مراكز تخزين وتوزيع، وحدود تُدار وفق آليات تنسيق اقتصادي تتجاوز الانقسام السياسي.

- على المستوى المحلي، من الضروري إعادة تأهيل وتحديث صوامع الحبوب، مراكز التجميع، مراكز تخزين باردة، والأسواق، بما يُعزّز قدرات التخزين والتسويق ويُقلّص خسائر ما بعد الحصاد.
- أما على المستوى االوطني، فينبغي تطوير خطوط نقل برية موثوقة - سواء عبر إعادة تشغيل خطوط السكك الحديدية أو تحسين الطرق السريعة - لربط المنطقة بمراكز حضرية وتجارية كبرى داخل الجغرافية السورية مثل حلب ودمشق وإدلب، وعبر الحدود كالموصل، ودهوك وإربيل.
- يجب الدفع نحو اتفاقيات عبور تضمن حرية حركة الشاحنات الزراعية عبر مناطق السيطرة المتعددة، خاصة عبر خطوط التماس مع النظام السوري أو الحدود التركية والعراقية. ممرات إنسانية مؤقتة - إن تم تحصينها بدبلوماسية ذكية - يمكن أن تتطور إلى ممرات تجارية دائمة مع إجراءات جمركية مبسطة وتحفيزات ضريبية، تُكسر من خلالها العزلة الاقتصادية، ويُمنح المزارعون أفقًا حقيقيًا للتوسع والتصدير.
- **تعزيز الحوكمة والمؤسسات الزراعية:** في ظل هشاشة المشهد المؤسسي الحالي وتعدد مرجعيات الحوكمة والإدارة التقنية التخصصية، يُعد بناء ودعم مؤسسات زراعية فعالة وشفافة شرطًا أساسيًا لأي استقرار تنموي في شمال شرق سوريا. فالأولوية عاجلة تتمثل مثلا في استقلالية الزراعة عن إدارة المياه والري أو البيئة وتطوير خبراتها، لتضم كل منها خبراء وفنيين وممثلين عن المزارعين من مختلف المكونات، تتولى مسؤوليات التخطيط، التوزيع، الصيانة، والتفاوض مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة. بالتوازي، يجب خلق مجموعات عمل تنسيقية تشاركية بين هذه الهيئات تنظم العمل وتطوير السياسات المتكاملة. كما ينبغي تأسيس ودعم مؤسسات تمويلية تنموية - مثل بنك زراعي مستقل أو صناديق تنموية على مستوى الكانتونات - تكون قادرةً على التمويل المحلي ودعم تأهيل وتحديث مشاريع البنية التحتية والمنشآت المحلية، كنقاط الصيانة من الداخل (دون الرجوع للمركز) ، وتقديم قروض صغيرة ومتوسطة لشراء المعدات الزراعية المستدامة ذات معايير جودة عالية تتناسب مع الاحتياجات المختلفة. هذه المؤسسات يجب أن تكون مدعومة بقواعد تنظيمية حديثة تنسجم مع أهداف التعافي المستدام وسياسات واضحة غير تمييزية لمعايير الجودة والدعم والتوزيع، مثل تنظيم استخدام المياه الجوفية وفق مبدأ "المصلحة العامة"، فرض دورات زراعية إلزامية للحفاظ على التربة، ووضع معايير حمولة للشاحنات لمنع تدمير الطرق المعبّدة مجددًا. ولا ينبغي النظر إلى هذه المؤسسات بوصفها بدائل مؤقتة للدولة، بل كمنصات انتقالية لبناء شرعية محلية مبنية على الاحتياجات المرحلية والحقيقية، تستمد قوتها من كفاءتها وعدالتها. فحين تُفعل البنى التحتية كأداة للخدمة العامة لا للهيمنة، تتحوّل الحوكمة من عبء إلى رافعة إنتاجية واجتماعية. وفي حال تغيّرت الظروف السياسية، يمكن لهذه الهياكل أن تندمج تدريجيًا في البنية الإدارية الوطنية، لكن حتى ذلك الحين، يجب أن تُصمَّم وتُدار بوصفها كيانات قادرة على العمل بكفاءة في سياق معقّد وشبه مستقل، يعاني من تفكك السيادة وتعدد مراكز القرار.
- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي:** لضمان استدامة البنية التحتية الزراعية واللوجستية في شمال شرق سوريا، ينبغي تبني نماذج شراكة هجينة تُدمج فيها الجهات العامة، الفاعلون المحليون، والقطاع الخاص ضمن أطر تعاونية واضحة ونسب حقيقية في الأسهم وبالتالي العوائد. لا يكفي الاستثمار في إعادة البناء دون التفكير في آليات الحوكمة والصيانة اللاحقة، إذ تشير تجارب ما بعد النزاع إلى أن ضعف الشعور بالملكية المجتمعية غالبًا ما يؤدي إلى تدهور سريع للمنشآت الجديدة. فالشرط الأساسي لنجاح هذه المبادرات هو ترسيخ الحوكمة التشاركية كمبدأ مؤسسي. إذ تُظهر التجربة أن البنية التحتية التي تُدار بشكل جماعي - عبر تعاونيات أو لجان مستخدمين تضم ممثلين عن المزارعين، الفنيين، القطاع الخاص و والسلطات - تحظى بمستوى أعلى من الصيانة والاستدامة. وعندما تتاح للمزارعين فرصة حقيقية للتأثير في كيفية تشغيل الطرق، شبكات المياه، أو أنظمة الطاقة، تتحول هذه المرافق من "مشاريع حكومية" إلى "أصول مجتمعية"، يصونها الناس باعتبارها جزءًا من نسيجهم اليومي.

- في هذا السياق، يمكن استحداث نماذج "التبنّي التشاركي" للبنية التحتية، حيث تُسند مسؤولية صيانة مقاطع معينة من الطرق الريفية إلى تعاونيات محلية، تتولى بدورها تنظيم العمالة المجتمعية والإشراف على التنفيذ، في حين توفر الحكومة أو الجهات المانحة المواد الأساسية مثل الإسفلت أو الحصى. مثل هذا النموذج يُعزز الملكية المجتمعية ويُحفّز على الصيانة الدورية، ويقلّص في الوقت ذاته من الكلفة المالية على السلطات المحلية.
- أما في قطاع الطاقة، فتُعد عقود الشراكة مع شركات خاصة للطاقة المتجددة أداة واعدة لتوسيع الوصول إلى الكهرباء بطرق مستدامة. يمكن، على سبيل المثال، السماح للشركات ببناء شبكات كهرباء محلية صغيرة (micro-grids) تخدم القرى الزراعية مقابل رسوم اشتراك معتدلة، تُحدد ضمن تعرفة مدعومة تضمن ألا يشكل الوصول إلى الطاقة عبئًا على المزارعين. من خلال هذا النوع من العقود، تُستثمر كفاءة القطاع الخاص دون التضحية بالعدالة الاجتماعية.

تُسهم هذه المقاربات في ترسيخ ممارسات ديمقراطية محلية أعمق، تُعزز من ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتُعيد الاعتبار لمبدأ المشاركة في اتخاذ القرار - لا كمجرد مطلب سياسي، بل كشرط عملي لاستدامة التنمية في مناطق شمال شرق سوريا. إن الهدف النهائي ليس فقط إعادة تشغيل البنية التحتية، بل ضمان عدم عودتها إلى حالة الانهيار في أول أزمة. تحقيق ذلك يتطلب شبكة لوجستية زراعية مرنة، مملوكة محليًا، تُدار وفق حوافز متوازنة، وتُحصّن ضد تقلبات الصراع، الإهمال، أو التقشف.

٧.٥. المحور الخامس: الصناعات الزراعية المحلية:

تميّز الاقتصاد الزراعي في شمال شرق سوريا، تاريخيًا، بطابعٍ استخراجي يركّز على إنتاج المواد الخام دون استثمار حقيقي في تطوير سلاسل القيمة محليًا. وعلى الرغم من أن هذه المنطقة كانت تاريخيًا منتجًا رئيسيًا للقمح والقطن والثروة الحيوانية، فقد حُرمت من البنى التحتية الصناعية الضرورية لتحويل هذه الموارد إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة. ففي عهد حكومة الأسد، لم تُوجَّه استثمارات حقيقية تُذكر نحو إنشاء مطاحن، أو مصانع نسيج، أو منشآت لتصنيع الألبان واللحوم في هذه المنطقة، بل كانت تُبنى معظم هذه المرافق في مراكز حضرية أخرى مثل حلب ودمشق. وبذلك، حُصرت المنطقة، رغم وفرة إنتاجها، في موقع المورد الخام، في علاقة غير متكافئة مع باقي الاقتصاد السوري. وقد أدى هذا النمط من التهميش إلى إضعاف الاستقلال الاقتصادي للمجتمعات الزراعية، إذ خضعت لتقلّبات الأسعار وتحكّم الوسطاء، وظلّت محرومة من فرص العمل والاستقرار التي توفرها الصناعات التحويلية. كما ساهم في تعزيز ما يمكن وصفه بـ"النزيف المحلي للثروة" - حيث تُستخرج الموارد دون تدوير العائدات داخل الاقتصاد المحلي. تفاقمت هذه الإشكالات مع اندلاع الحرب، التي دمّرت ما تبقّى من الورش التحويلية الصغيرة، وفصلت المزارعين عن سلاسل التوريد الصناعية الكبرى في غرب البلاد. في ظل هذه العزلة، اضطر كثير من المزارعين إلى بيع محاصيلهم بسعر الكلفة أو التخلّي عن الزراعة بشكل كامل، مما فاقم من هشاشة القطاع وأعاد إنتاج التبعية الاقتصادية.

مع بوادر رفع العقوبات وانطلاق خطط جهود إعادة الإعمار والاستثمار، تبرز فرصة ذهبية لإعادة تصور الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، ليس كمصدر للمواد الخام فحسب، بل كركيزة لتصنيع محلي يخلق القيمة، ويعزز الاكتفاء الذاتي، ويُعيد بناء طبقة وسطى ريفية. يمكن لهذه الرؤية أن تبدأ من مشاريع تحويلية صغيرة الحجم، ثم التوسّع باتجاه مصانع متوسطة الحجم تحسّن البيئة السياسية والاقتصادية. هذا النهج التصاعدي ليس فقط أكثر واقعية في ظل القيود الراهنة - مثل نقص رأس المال، وانعدام الوصول إلى المعدات بسبب العقوبات، وغياب العمالة المؤهلة - بل هو أيضًا أكثر عدالة، لأنه يتيح إشراك المجتمعات الريفية في تحديد أولويات التنمية الإنتاجية، وتمكينها من جني ثمار عملها مباشرة. فتأسيس صناعات تحويلية محلية يعالج اختلالًا تاريخيًا في توزيع القيمة عبر سلسلة الإنتاج الزراعي، ويُمهّد لخلق شبكات اقتصادية أفقية بين المنتجين بدلًا من خضوعهم لمركز السلطة التقليدية في العاصمة أو السوق السوداء. كما أنه يُعزز من قدرة المنطقة على ضمان أمنها الغذائي، من خلال ضمان توافر المنتجات محليًا حتى في فترات الأزمات.

ويبقى بناء سلاسل قيمة متكاملة في شمال شرق سوريا يتطلب استثمارات تقنية، وتدريبًا مهنيًا، وسياسات تجارية مرنة تتيح الوصول إلى الأسواق. لكنه في جوهره مشروعٌ سياسي بقدر ما هو اقتصادي: مشروع لتقويض منطق الاستخراج والتهميش، وإرساء أسس اقتصاد زراعي عادل، منتج، ومتجذر في مجتمعه المحلي.

٧.٥.١. التوصيات القصيرة المدى: حلول واقعية لمشكلات الطاقة والنقل والتنسيق العاجلة

- **دعم الصناعات المنزلية والتعاونيات المجتمعية:** ينبغي تفعيل برامج دعم فوري للمبادرات التحويلية الزراعية الصغيرة ضمن القرى، من خلال تقديم منح أو معدات تأسيسية للتعاونيات والمشاريع الجماعية. يُمكن أن تشمل هذه المبادرات وحدات تصنيع الألبان لإنتاج الجبن واللبن، ومكابس زيت عباد الشمس، أو مطاحن حبوب تُدار محليًا. حتى تدخل بسيط مثل تزويد تعاونية بمطحنة دقيق يمكن أن يُحدث أثرًا ملموسًا، عبر تحسين أسعار بيع القمح محليًا وتوفير منتجات أساسية بأسعار منخفضة. في السياق ذاته، يمكن دعم التعاونيات النسائية علي إنشاء أو توسيع مشاريع لتجفيف الخضروات أو صناعة المربيات من فائض الإنتاج الموسمي، ما يتيح فرص دخل إضافية ويقلل من الفاقد الغذائي. هذه الصناعات المنزلية قابلة للتشغيل خلال أشهر محدودة وتشكّل نواة لتكريس ثقافة تصنيع محلي قائمة على القيمة المضافة.
- **نشر وحدات متنقلة:** في المناطق التي تعاني من غياب منشآت تحويلية ثابتة، يُمكن اعتماد وحدات متنقلة كمقاربة عملية لتعويض الفجوات في سلاسل القيمة. تقوم هذه الوحدات - مثل مكابس محمولة لعصر الزيت، أو أجهزة متنقلة لحلج القطن أو طحن الأعلاف - بتقديم خدماتها مباشرة للمزارعين في أماكن وجودهم، مقابل رسوم رمزية تُغطي نفقاتها التشغيلية. توفر هذه المقاربة مرونة عالية في تقديم الخدمات للمجتمعات المتفرقة، وتقلّل من كلفة النقل وفاقد المحاصيل. كما تسمح باختبار الطلب المحلي على الخدمات التحويلية وتحديد المناطق التي تُظهر جدوى لإنشاء مصانع ثابتة مستقبلًا. يمكن للجهات المانحة تمويل هذه الوحدات التجريبية، مع تدريب فرق محلية على تشغيلها وصيانتها، مما يسرّع دوران القيمة داخل المجتمع المحلي ويضع أسسًا لإحياء قطاع الصناعات الزراعية في شمال شرق سوريا.
- **مبادرات الربط مع الأسواق وتعزيز الهوية المحلية للمنتجات:** ينبغي إطلاق مبادرات فورية لإنشاء مراكز محلية لتجميع المنتجات وتسويقها تحت هوية جغرافية مميزة، تعكس خصوصية شمال شرق سوريا الزراعية والثقافية. في المرحلة الأولى، يمكن دعم التعاونيات أو المجالس المحلية لتنظيم أسواق دورية (أسبوعية مثلا) داخل المدن، تُباع فيها منتجات مصنّعة مثل الجبن، البرغل، والأعشاب المجففة مباشرة للمستهلكين والتجار. كما يجب تسهيل عقد اتفاقيات تصريف منتجات مع تجار في المدن الكبرى، أو عبر الحدود مع العراق وتركيا. مثال ملموس يمكن تنفيذه بسرعة هو ربط تعاونية نسائية في الحسكة تعبئ العدس أو الكمون بمستورد في إقليم كردستان العراق، لتوزيعها في الأسواق الإقليمية. بناء هذه الروابط التسويقية منذ الآن يضمن للصناعات التحويلية الناشئة توفر قنوات تصريف مستقرة، مما يُعزز ثقتها في التوسع، ويحول النشاط الزراعي من إنتاج معزول إلى منظومة اقتصادية متكاملة.
- **التدريب في المهارات التجارية ومراقبة الجودة:** يجب توفير دورات تدريبية مركّزة لأعضاء التعاونيات الزراعية والمنتجين الصغار في مجالات إدارة الأعمال الزراعية ومراقبة جودة الإنتاج. حيث يفتقر كثير من المزارعين إلى الخبرة التقنية في مراحل ما بعد الحصاد، مثل التصنيع الغذائي، التعبئة، التخزين، والامتثال للمعايير الصحية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية توسيع نشاطاتها في هذا المجال، بالتعاون مع خبراء أو رياديين محليين، تنفيذ تدريبات عملية قصيرة في موضوعات مثل بسترة الحليب، سلامة الأغذية، التسويق الريفي، المحاسبة البسيطة، وإدارة التعاونيات. هذا الاستثمار المعرفي السريع سيؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المطروحة في الأسواق، ويزيد من قدرتها التنافسية مقارنة بالبضائع المستوردة. كما أنه يُعدّ خطوة تأسيسية لتمكين المنتجين المحليين من إدارة مشاريع متوسطة أو كبيرة مستقبلًا بثقة واستقلالية.

٧.٥.٢. التوصيات الطويلة المدى: بناء قاعدة صناعية زراعية متنوعة في شمال شرق سوريا

- **إنشاء منشآت تحويلية متوسطة الحجم:** ينبغي الاستثمار في بناء معامل تحويلية متوسطة الحجم ضمن المناطق الزراعية الرئيسية في شمال شرق سوريا، مع التركيز على السلع الزراعية التي تتمتع بطلب محلي مرتفع أو قابلية تصديرية. تشمل هذه المنشآت مطاحن دقيق ومخابز لتحويل القمح إلى منتجات خبزية، مما يُقلّل الاعتماد على الطحين المستورد، بالإضافة إلى معامل لغزل القطن وصناعة النسيج للاستفادة من محصول القطن الذي شكّل قبل الحرب نحو 78٪ من الإنتاج الوطني. كما يُنصح بإنشاء وحدات لاستخراج زيوت نباتية من عباد الشمس أو الزيتون أو السمسم، ومصانع لتوضيب اللحوم وبسترة الألبان، إضافة إلى وحدات معالجة لشوندر السكر أو دبس الشوندر في حال استئناف زراعته. نظرًا لحجم الاستثمار المطلوب، يُستحسن اعتماد نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تقديم الإدارة لحوافز مثل الإعفاءات الضريبية، أو تسهيلات في البنية التحتية، أو مساهمات مالية رمزية لجذب المستثمرين المحليين والشتات السوري. على المدى الطويل، ستؤدي هذه القاعدة الصناعية إلى خلق آلاف فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الخسائر الزراعية، فضلًا عن تحسين قدرة المنطقة على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة بدلًا من المواد الخام.
- **دعم ريادة الأعمال الزراعية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يتطلب بناء اقتصاد زراعي صناعي مرن احتضان رواد الأعمال المحليين في مجالات التصنيع الزراعي والخدمات الداعمة. يجب إنشاء برنامج حضانة أعمال زراعية يقدم حزمة متكاملة من الدعم تشمل: قروض عديمة أو منخفضة الفائدة، خدمات التوجيه والإرشاد، وربط بالمصادر التكنولوجية والخبرات الصناعية. يمكن تمويل هذا البرنامج من خلال صندوق خاص مدعوم دوليًا، يُركّز على الفئات التي تسعى لتأسيس مشاريع رائدة في مجالات مثل صناعة الأعلاف، أدوات الزراعة، تعبئة الأغذية، أو تصنيع المنتجات الحيوانية. كما ينبغي تشجيع التعاونيات الزراعية القائمة على التوسّع نحو مشاريع أكثر طموحًا، مثل إنشاء اتحاد تعاونيات لتأسيس مصنع أعلاف أو مركز لبسترة الحليب. تُعد هذه الاستراتيجية مدخلًا لضمان أن تبقى الصناعات الزراعية الجديدة مملوكة مجتمعيًا وتُدار من قبل السكان المحليين، مما يُعيد تدوير الأرباح داخل الاقتصاد في شمال شرق سوريا، ويُقلّل من هيمنة الفاعلين الخارجيين.
- **التكامل العمودي وتطوير سلاسل القيمة:** يجب أن تسعى استراتيجية التصنيع الزراعي في شمال شرق سوريا على المدى الطويل إلى تحقيق التكامل العمودي في سلاسل القيمة الرئيسية. فعلى سبيل المثال، في سلسلة القمح، لا ينبغي الاكتفاء بزراعته، بل يُستحسن دعم قدرات المنطقة على إنتاج الطحين، والمخبوزات مثل الخبز والمعكرونة، والأعلاف الحيوانية المستخلصة من نواتج الطحن - وذلك كله ضمن نطاق محلي. وفي سلسلة القطن، يمكن الانتقال من إنتاج القطن الخام إلى الغزل وصناعة الأقمشة والمنتجات النهائية، مما يُمكّن شمال شرق سوريا من التحول إلى مركز رئيسي لإحياء الصناعة النسيجية على مستوى البلاد. يتطلب هذا النهج الاستثمار في تدريب القوى العاملة محليا وعلى المستوى الوطني وتطوير مهارات مهنية مثل الخياطة، وصناعة النسيج، والخبازة، من خلال المدارس التقنية أو الشراكات مع الجامعات أو حتى القطاع الخاص. كما يستلزم إنشاء مختبرات جودة وهيئات اعتماد محلية - مثل مختبرات لتصنيف جودة القطن أو لفحص سلامة الأغذية - لضمان الالتزام بالمعايير اللازمة لدخول الأسواق التنافسية. ويُوفر التكامل العمودي أقصى استفادة اقتصادية من كل محصول، ويُعزز الترابط بين القطاعات الفرعية، إذ يمكن على سبيل المثال إعادة استخدام نفايات معامل النسيج في صناعات ثانوية، مما يُعمّق الأثر الاقتصادي ويُقلّل الهدر.

- **البنية التحتية الصناعية الداعمة:** ينبغي تطوير بنية تحتية مخصصة لدعم نمو الصناعات الزراعية عبر إنشاء مناطق صناعية متكاملة أو "عناقيد صناعية" تتوفر فيها الطاقة والمياه وإدارة النفايات بشكل موثوق غير ضار بالبيئة. يمكن، على سبيل المثال، تخصيص "منطقة لمعالجة الأغذية" في مدينة مثل القامشلي أو الرقة، تُمنح فيها حوافز ضريبية وخدمية للمصانع الغذائية، أو إنشاء "عنقود نسيجي" تتجاور فيه معامل الغزل والنسيج والصباغة ومشتقات القطن. تُسهّل هذه المناطق من تقديم الخدمات المشتركة، وتُعزز الالتزام بالمعايير البيئية عبر محطات معالجة نفايات سائلة ومرافق إدارة النفايات الصلبة، والصرف الآمن للمياه العادمة مما يمنع تكرار الأنماط الصناعية العشوائية التي تؤدي إلى التلوث والأخطار الصحية. ومع مرور الوقت، يُسهم هذا التخطيط الصناعي المنهجي في اجتذاب المزيد من الاستثمارات، ويمنح الصناعات الجديدة أساسًا مستقرًا ومُستدامًا للنمو ضمن بيئة مُنظمة وآمنة.
- **توسيع الأسواق وتعزيز التصدير:** مع نضوج الصناعات المحلية في شمال شرق سوريا، ينبغي العمل على اختراق أسواق أوسع جغرافيا. إذ تمتلك المنتجات الزراعية المحوّلة في المنطقة مقومات تنافسية إذا ما تم تسويقها على أنها ذات جودة عالية أو ذات طابع محلي فريد، مثل المعكرونة المصنوعة من القمح العضوي، أو جبن الغنم التقليدي من محافظة الحسكة. يتطلب ذلك إنشاء مكاتب تسهيل التصدير لمساعدة التعاونيات والمشاريع الصغيرة على فهم اللوائح التنظيمية في الدول المجاورة، والتعرّف على المشترين المحتملين. كما يُنصح بالمشاركة في المعارض التجارية الإقليمية، وإطلاق دفعات تصدير تجريبية على نطاق محدود في البداية. على الصعيد السياسي، من الضروري الاستفادة من تخفيف وتجميد العقوبات القطاعية، إذ كانت تُشكّل عائقًا كبيرًا أمام تصدير المنتجات أو استيراد المعدات اللازمة للتصنيع. وسيكون النجاح على المدى الطويل مرهونًا بدمج الصناعات الزراعية في شمال شرق سوريا ليس فقط في السوق السورية الوطنية، بل أيضًا في أسواق العراق، وتركيا، ودول الخليج حيثما أمكن. ويمكن اعتماد استراتيجية "العلامة التعاونية" - أي وضع ملصق تعاوني يرمز إلى الإنتاج المحلي العادل - لنشر ثقافة الاستهلاك الواعية محلياً، وتعزيز قيمة المنتج في الأسواق المستهدفة.
- **الاستدامة البيئية والاجتماعية للصناعات الناشئة:** مع توسّع القطاع الصناعي الزراعي، من الضروري ترسيخ مبادئ الاستدامة والعدالة الاجتماعية في بنية هذه الصناعات، والحماية من تكرار النماذج الاستغلالية التي تُراكم الأرباح على حساب العمال أو البيئة، بل يجب تشجيع أنماط تشاركية مثل التملك الجماعي أو تقاسم الأرباح مع العاملين، خاصة في المصانع التعاونية أو المملوكة للمجتمع. كما يجب اعتماد وإدماج تقنيات إنتاج نظيفة تُقلل من النفايات واستهلاك الموارد، خصوصًا المياه، نظرًا لهشاشة المنطقة المناخية وتكرار موجات الجفاف فيها. يساهم هذا النهج في جعل القطاع الصناعي الزراعي أكثر مرونة مناخيًا، وأخلاقيًا من حيث العدالة التوزيعية، ويمنع ظهور طبقات جديدة من التهميش أو التدهور البيئي نتيجة السعي للنمو السريع. إن التنمية الصناعية المتوازنة والمستدامة تُشكّل حجر الزاوية لاقتصاد زراعي قوي، ذاتي الاكتفاء، وعادل ليس في شمال شرق سوريا وحسب، بل على المستوى الوطني والإقليمي وحتى العالمي.

٧.٦. المحور السادس: الصناعات الزراعية المحلية:

تعرض رأس المال البشري في القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا لضغوط شديدة نتيجة الحرب والإهمال والتهميش المزمن من قبل الدولة، ما أدى إلى فقدان جزء كبير من الكوادر المؤهلة. فقد غادر العديد من المهندسين الزراعيين، الأطباء البيطريين، واختصاصيي المحاصيل البلاد خلال سنوات النزاع، أو اضطروا إلى تغيير مهنهم هربًا من العنف أو بسبب الحاجة المعيشية. كما فُقدت خبرات تقليدية متراكمة كانت محفوظة مجتمعيا بسبب النزاع، ما أدى إلى فجوة خطيرة في المعرفة الزراعية المحلية. في الوقت ذاته، شكّلت تجربة الإدارة الذاتية إطارًا جديدًا أتاح لبعض المبادرات أن تزدهر من خلال تواجد كبير للمنظمات الإنسانية وبرامجها التدريبية وسياساتها الزراعية، مثل التوجه نحو الزراعة البيئية، أو إدماج المعارف النسائية، أو تطوير مفاهيم السيادة الغذائية والاعتماد على الذات.

كما اكتسب أفراد من المجتمع المحلي خبرات وفهم للاحتياجات والثقافات المحلية خلال العمل معها، وهي خبرة لا يجب الاستهانة بها. على الرغم من ذلك إلا أن هذه المبادرات بقيت محدودة من حيث الموارد البشرية والبنية المؤسسية والتوزع الجغرافي، ما يطرح تحديات كبيرة أمام تحويلها إلى نموذج مستدام واسع النطاق. المزارعون اليوم بحاجة إلى تحديث معارفهم حول التقنيات الزراعية الحديثة، خصوصًا بعد سنوات من الانقطاع القسري عن العمل الزراعي نتيجة للنزوح أو تدهور البنية التحتية. المؤسسات المحلية في المقابل تعاني من نقص في الكفاءات الفنية والإدارية، وعدم القدرة على التخطيط القائم على بيانات دقيقة، وهو ما يحدّ من فعاليتها في إدارة البرامج الزراعية أو تصميم تدخلات فعّالة. كذلك، تواجه التعاونيات والمجالس الزراعية المحلية صعوبات في إدارة المشاريع بسبب غياب المهارات في التنظيم والمحاسبة والمتابعة والتقييم.

ورغم هذه الفجوات المتعددة، إلا أن ثمة فرصًا واعدة يجب البناء عليها. خلال السنوات الأخيرة، بدأ مفهوم السيادة الغذائية يترسخ بين قطاعات واسعة من السكان، وظهرت مبادرات مجتمعية محلية تسعى إلى استعادة السيطرة على الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد، انطلاقًا من قناعة متزايدة بأهمية الاكتفاء الذاتي. كما أن كثيرًا من الخبراء الزراعيين السوريين المقيمين في الشتات، عبّروا عن رغبتهم في المساهمة بخبراتهم في حال وُفرت لهم قنوات تواصل آمنة وفعالة. وتبقى سوريا، رغم الحرب، بلدًا غنيًا بإرث علمي مهم في الزراعة، يمكن إعادة تفعيله عبر الاستفادة من أرشيف المؤسسات البحثية التي كانت تعمل سابقًا مثل إيكاردا، أو من خلال التواصل مع خبراءها السابقين الذين لا يزال بعضهم على استعداد للعمل مع المؤسسات الناشئة في الداخل.

بناء الزراعة من جديد لا يمكن أن يقتصر على ترميم القنوات أو توزيع البذور، بل يتطلب عملية إعادة تأهيل شاملة لرأس المال البشري. يجب الاستثمار في تدريب المزارعين، وتأهيل المرشدين الزراعيين، وتعزيز قدرات مديري التعاونيات والمجالس الزراعية، من أجل خلق قاعدة بشرية قادرة على تنفيذ خطط التعافي الزراعي وتحويلها إلى إنجازات ملموسة. التحدي ليس فقط في سدّ فجوات المعرفة، بل في تمكين المجتمعات من أن تصبح فاعلًا رئيسيًا في رسم مستقبلها الزراعي، وفق مبدأ التحوّل من الاستفادة إلى القيادة. فإعادة بناء الزراعة بشكل مستدام تمر أولًا ببناء وتمكين الإنسان الذي سيتولى قيادتها، لا عبر استيراد الحلول الجاهزة أو الاتكال على نماذج خارجية منفصلة عن السياق المحلي. ولذلك نوصي بما يلي:

٧.٦.١. التوصيات القصيرة المدى: إجراءات فورية لتحديد وتعزيز المهارات المحلية

- **مسح شامل عاجل لتحديد وتعزيز المهارات المحلية:** ينبغي إجراء تقييم سريع وشامل للقدرات والمهارات في القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا، وذلك من خلال مسح ميداني يُعرف باسم "تدقيق المهارات". يُنفّذ على مستوى المناطق والقرى. يهدف هذا التقييم إلى تحديد عدد الأخصائيين الزراعيين، والأطباء البيطريين، وفنيي صيانة الآلات، والمزارعين ذوي الخبرة، وتحديد الفجوات الأكثر إلحاحًا في التدريب. على سبيل المثال، قد يمتلك بعض المزارعين الأكبر سنًا خبرات تقليدية في الزراعة البعلية، لكنهم يحتاجون إلى تحديث معارفهم حول طرق مكافحة الآفات، بينما قد يمتلك الشباب مهارات رقمية لكنهم يفتقرون إلى الخبرة العملية في الزراعة. توثيق هذه الفروقات سيساعد على تصميم برامج تدريبية تستجيب فعلًا للاحتياجات المحلية. ولضمان ملكية محلية للتقييم، ينبغي إشراك جامعات محلية - خاصة كليات الزراعة في المنطقة - إلى جانب منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية، ما يضمن أن يكون التقييم جزءًا من عملية مستمرة للبناء المؤسسي، وليس مجرّد إجراء خارجي مؤقت. سيشكّل هذا التدقيق خط الأساس الذي تُبنى عليه سياسات التدريب والتمكين في المراحل المقبلة.

- **مدارس الحقل الزراعي والتدريب بالممارسة:** يمكن إطلاق مدارس الحقل الزراعي على مستوى القرى والمجتمعات المحلية كوسيلة سريعة وفعّالة لنقل المعرفة من خلال التجريب العملي. يُختار عدد من المزارعين الموثوقين أو أعضاء التعاونيات ويُدرّبون على ممارسات زراعية محسّنة في مجال محدد، مثل الإدارة المتكاملة للآفات في الخضروات أو تقنيات الري الموفّرة للمياه في زراعة القمح. بعد ذلك، يستضيف هؤلاء المزارعون جلسات أسبوعية في أراضيهم المجاورة، حيث يعرضون المهارات الجديدة التي اكتسبوها أمام زملائهم من المزارعين. أثبتت مدارس الحقل فعاليتها عالميًا في تعزيز الكفاءة الزراعية على مستوى القاعدة الشعبية. في سياق شمال شرق سوريا، يمكن أن تشمل المواضيع: التسميد العضوي وتحسين صحة التربة لتقليل الاعتماد على الأسمدة الكيماوية في ظل النقص، الاستخدام الصحيح للأصناف البذرية الجديدة، أو أسس تربية المواشي السليمة لتحسين صحة القطعان. ومع نهاية موسم زراعي واحد، يمكن لعشرات الحقول الإرشادية أن تُحدث أثرًا واسع النطاق في بناء الكفاءات لدى المزارعين.
- **الإرشاد عبر الخبراء العائدين أو المغتربين:** ينبغي تفعيل برامج تطوّعية تربط بين خبراء سوريين في الزراعة - سواء من المغتربين أو المتقاعدين - والكوادر المحلية في شمال شرق سوريا، ضمن نموذج إرشاد وتوجيه فردي. يمكن، على سبيل المثال، ربط مهندس ري متقاعد من دمشق أو اختصاصي زراعي يقيم حاليًا في الخارج بشاب يعمل في قطاع الزراعة في القامشلي أو دير الزور، لتقديم المشورة في تصميم أنظمة الري أو تخطيط المحاصيل. في المدى القصير، يمكن أن يسد هذا التوجيه - سواء عبر جلسات عن بعد أو زيارات دورية - الفجوات المعرفية القائمة بسرعة وكفاءة. كما يساهم البرنامج في إعادة بناء جسور التواصل بين الخبرات الوطنية المشتتة، ويُظهر للكوادر المحلية أنهم ليسوا وحدهم في مسيرة التعافي. ولتنفيذ البرنامج بشكل فعّال، يمكن إنشاء سجل للمرشدين الراغبين في التطوّع، وربطهم مباشرة بالاحتياجات التي حُدّدت في تقييم المهارات السابق ذكره، ما يُسرّع انطلاق البرنامج ويمكّنه من تحقيق أثر ملموس خلال وقت قصير.
- **تدريب فوري للمرشدين الزراعيين ومساعدي البيطرة:** في ظل غياب حاد لخدمات الإرشاد الزراعي في معظم المجتمعات المحلية، من الضروري تدريب كوادر محلية بسرعة لتكون نواة لشبكة "مرشدين ميدانيين" ومساعدي بيطرة، ينتمون إلى القرى ذاتها. يُختار عدد من الأفراد المتحمسين من كل ناحية - بما في ذلك النساء، اللواتي اكتسبن أو يمتلكن غالبًا خبرة جيدة في تربية المواشي والزراعة- ويُقدَّم لهم تدريب مكثف قصير يتناول مواضيع أساسية مثل أمراض المحاصيل الشائعة، الرعاية البيطرية الأولية (التطعيمات، علاج الطفيليات)، ومهارات تقديم المشورة للمزارعين. يُزوَّد هؤلاء المدربون والمدربات بأدلة إرشادية مبسطة وأدوات أساسية، مثل أطقم أدوية بيطرية، أو أدوات اختبار التربة. بعد انتهاء التدريب، يبدأ هؤلاء المرشدون بزيارة المزارع وتقديم النصائح، مما يوسّع دائرة الوصول إلى الخدمات الفنية، بينما يستمر العمل على إعادة بناء نظام الإرشاد الرسمي. يمكن تحفيز هؤلاء من خلال مكافآت رمزية أو الاعتراف المجتمعي بجهودهم. حتى على المدى القصير، فإن وجود شخص يمكن الاتصال به عند ظهور مرض في الأبقار أو آفة جديدة في المحاصيل يمثل نقلة كبيرة في تعزيز ثقة المزارعين بأنفسهم، وبناء قدرتهم على التعامل مع التحديات الزراعية بشكل مباشر وفعّال.

٧.٦.٢. التوصيات الطويلة المدى: بناء نظم معرفة وابتكار زراعي متكاملة ومتينة

- **إعادة بناء منظومة التعليم والبحث الزراعي:** وذلك من خلال إعادة تأهيل وفتح المدارس المهنية والمعاهد الزراعية التي أُغلقت خلال الحرب، وتعزيز إمكانيات كليات الزراعة والبحوث التطبيقية في الجامعات المحلية واستقطاب التعاون مع المراكز والجامعات العالمية. فيجب تحديث المناهج لتدمج مبادئ الزراعة البيئية الحديثة والممارسات المستدامة جنبًا إلى جنب مع فهم وتوثيق الممارسات التقليدية وتطويرها وفق السياق والمناخ المحلي. يمكن تقديم منح دراسية وفرص تدريبية وحوافز وظيفية - مثل ضمان التوظيف بعد التخرج - لتشجيع الشباب على الالتحاق بهذه البرامج وسد الفجوة الجيلية في المهارات الزراعية. وبالتوازي، يجب الاستثمار في بناء القدرة البحثية الزراعية المحلية. يمكن دعم مركز أبحاث زراعي محلي أو إقامة شراكات مع إيكاردا (ICARDA) والجامعات، بهدف تنفيذ تجارب ميدانية على محاصيل وتقنيات تتناسب مع مناخ المنطقة، مثل القمح المقاوم للملوحة أو محاصيل تناوب جديدة، بالإضافة إلى تدريب الشباب والمجتمع المحلي وتوعيته بآخر التقنيات الحديثة. وعلى المدى الطويل، فإن امتلاك قدرة بحث وتطوير محلية سيُمكّن شمال شرق سوريا من تحديث زراعتها باستمرار عبر ابتكارات نابعة من الواقع المحلي، بدلًا من الاعتماد الحصري والغير المستدام على الخبرات الخارجية.
- **ترسيخ خدمات الإرشاد الزراعي كمؤسسة دائمة:** ينبغي تطوير خدمة إرشاد زراعي مهنية ودائمة تُدار محليًا وتُشكّل جزءًا أساسيًا من البنية المؤسسية الزراعية في شمال شرق سوريا. يتطلب ذلك تدريب وتوظيف جيل جديد من المرشدين الزراعيين، بحيث يتوافر على الأقل مرشد واحد في كل ناحية فرعية، أو وفقًا لنسبة محددة بين عدد الموظفين وعدد الأسر الزراعية. يجب تزويد هؤلاء الموظفين بوسائل تنقل (مثل دراجات نارية أو سيارات)، وحقائب عرض ميدانية، وبرامج تدريبية مستمرة لتحديث معارفهم. ومن المهم أن تكون هذه الخدمات تشاركية في طبيعتها؛ أي أن لا يقتصر دور المرشد على نقل التعليمات، بل يعمل كوسيط ثنائي الاتجاه: ينظّم أيامًا حقلية للمزارعين، يقدّم المشورة الفنية للتعاونيات، ويجمع ملاحظات المزارعين لرفعها إلى الجهات المعنية بصنع السياسات. يمكن أن تكون هذه الخدمة، على المدى الطويل، مشتركة الإدارة بين الهيئات الرسمية والتعاونيات لضمان مرونتها واستجابتها لاحتياجات القاعدة الزراعية. على سبيل المثال، يمكن لأعضاء من التعاونيات أن يشاركوا في مجلس استشاري للإرشاد يساهم في تحديد أولويات البرامج. كما أن ضمان تمثيل جيد للنساء في كادر الإرشاد الزراعي سيُعزز إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات من قبل النساء المزارعات، ويُجسّد أهداف الإدماج الجندري التي تم التأكيد عليها سابقًا.
- **تعزيز وتطوير الإدارة الزراعية:** مع توسّع ونجاح عمل التعاونيات والمنظمات المحلية في شمال شرق سوريا، يصبح من الضروري تقديم تدريبات متقدمة في مجالات الإدارة، الحوكمة، والمالية لضمان قدرتها على الاستمرار. تنفيذ المشاريع وإدارة الموارد بكفاءة وشفافية. ينبغي تدريب مجالس إدارات التعاونيات على وضع الموازنة الاقتصادية، واتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي، وإدارة سلاسل التوريد من الإنتاج حتى التسويق. كما يجب تمكين الإدارات المحلية من إجراء دراسات جدوى ووضع خطط عمل للمشاريع الزراعية، حتى تتمكن من اختيار مبادرات قابلة للاستمرار. فبناء هذه المهارات "الناعمة" على المدى الطويل لا يقل أهمية عن نقل المهارات الزراعية التقنية، لأنه يمكّن المجتمعات من تشغيل بنوك الحبوب، وأنظمة توزيع البذور، أو اتحادات التسويق بقدراتها الذاتية. فيمكن عقد شراكات مع تحالفات تعاونيات دولية أو منظمات غير حكومية تمتلك مناهج تدريب حديثة ومجرّبة لتوفير التوجيه والإرشاد للتعاونيات المحلية في شمال شرق سوريا. فكلما كانت التعاونية أو المؤسسة المحلية أكثر كفاءة وتنظيمًا وحداثة، زادت احتمالية نجاحها واستمراريتها، وهو ما يُضاعف أثر أي تحسينات تقنية أخرى في القطاع الزراعي.

- **أنظمة البيانات والإنذار المبكر:** يجب تعزيز قدرة شمال شرق سوريا على جمع البيانات الزراعية والمناخية المحلية وتحليلها لدعم اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة والتقنيات الحديثة. يمكن إنشاء نظام بيانات زراعي بسيط تُدخِل فيه وحدات الإرشاد الزراعي أو التعاونيات تقارير دورية حول المساحات المزروعة، كميات الأمطار، تفشّي الآفات، وأسعار السوق. كما ينبغي تدريب الموظفين على استخدام بيانات الأقمار الصناعية أو أدوات الاستشعار عن بُعد - والتي تتوفر كثير منها مجانًا - لرصد صحة المحاصيل أو ظروف الجفاف. ويساهم هذا النظام في إنشاء آلية إنذار مبكر يمكنها التنبّه لمخاطر مثل الجفاف أو الأمراض الزراعية، ما يسمح باتخاذ إجراءات استباقية، كخفض أعداد المواشي قبل موسم جفاف أو توفير البذور والأعلاف في الوقت المناسب. وعلى المدى الطويل، يُجنّب هذا النهج الكوارث الكبيرة مثل ما حدث أواخر العقد الأول من الألفية، عندما أدى الجفاف غير المراقب إلى موجات نزوح واسعة من الريف السوري. كما يوفّر نظام البيانات أساسًا لتقييم التدخلات وتعديلها بمرونة ومشاركتها مع المراكز البحثية لدراستها، ما يضمن أن تكون الاستراتيجيات الزراعية في تطوّر مستمر وفقًا للواقع وأحدث التقنيات العالمية. في المحصّلة، فإن الاستثمار في المعرفة والمهارات والمؤسسات يضمن أن تُستثمر جهود إعادة الإعمار المادية بطريقة مستدامة ومثمرة، ويحوّل القطاع الزراعي إلى قطاع قادر على الصمود في وجه الأزمات والتغيرات المناخية والاجتماعية.

٧.٧. المحور السابع: توصيات وحلول لتعزيز القطاع الزراعي من القاعدة المجتمعية

إنّ المرونة والاستدامة الحقيقية في الزراعة تبدأ من القاعدة، من ابتكار وتنظيم المزارعين والمجتمعات المحلية أنفسهم. ففي شمال شرق سوريا، ورغم الظروف القاسية، ظهرت العديد من المبادرات المجتمعية بشكل عفوي. وخلال سنوات الصراع، ابتكر المزارعون حلولًا للبقاء: كما تم توثيقها، لجأوا إلى الاستثمار في الري الشمسي على نطاق واسع عندما شحّ الديزل؛ واحتفظوا بالبذور ضمن شبكات غير رسمية بعد انهيار النظام الرسمي؛ كما أنشؤوا مجالس محلية وتعاونيات لإدارة الموارد في ظل غياب دعم مؤسسي. حيث تنجح هذه الحلول الصاعدة غالبًا لأنها نابعة من الواقع المحلي وملكية المجتمع لها. لكنها لا تزال بحاجة إلى اعتراف، ودعم، وتوسيع كي تساهم فعليًا في تعافي القطاع الزراعي. ويعني "التعزيز من القاعدة" تمكين جماعات المزارعين والخبرات المحلية، والاستفادة من المعرفة التقليدية، والتركيز على آليات الاعتماد الذاتي المحلية - وهي مبادئ تتقاطع مباشرة مع مفهوم السيادة الغذائية.

كما يتطلب هذا النهج ضمان ألّا تطغى الخطط الوطنية أو المركزية على الاحتياجات المحلية، بل أن تعكسها وتعززها. إذ لا تزال الكثير من المبادرات القاعدية مجزأة ومحدودة النطاق: قرية واحدة قد تمتلك شبكة لحفظ البذور، لكنها غير مرتبطة بقرى أخرى، ما يقلّص الأثر؛ تعاونية واحدة قد تنجح في منطقة ما، بينما لا توجد مثيلات لها في الجوار. الهدف إذًا هو بناء شبكة تربط وتُؤسّس هذه المبادرات المحلية لتُصبح العمود الفقري للنظام الزراعي الجديد. ويتطلّب ذلك أيضًا الانتباه لعدم حصر "المحلي" في دائرة ضيقة تُقصي القادمين أو الأقليات في القرى، بل ضمان شمولية حقيقية. كما يجب الجمع بين العلم الحديث والممارسات التقليدية، بحيث يتعزز كلٌ منهما بالآخر. إنّ الاستثمار في هذه القاعدة الشعبية، وتثبيت ما أنتجته من حلول رغم الحرب، هو ما يمكن أن يحوّل الزراعة في شمال شرق سوريا من قطاع منهك إلى محرّك حيوي للسيادة، والعدالة، والتنمية المستدامة.

٧.٧.١. التوصيات القصيرة المدى: إجراءات مجتمعية فورية لتمكين القاعدة الشعبية

- **بنوك البذور المحلية وتبادل البذور بين المجتمعات:** يجب دعم إنشاء بنوك بذور محلية في القرى الزراعية لحفظ وتداول البذور. فقد أدت الحرب إلى فقدان العديد من الأصناف المحلية في سوريا، لكن المزارعين حافظوا على ما استطاعوا منها. من خلال توفير مرافق تخزين بسيطة، وتقديم تدريب حول اختيار البذور، يمكن للمجتمعات أن تصون ما تبقى من الأصناف التقليدية والسلالات المحلية. كما ينبغي تنظيم مهرجانات لتبادل البذور، حيث يلتقي المزارعون من مختلف المناطق لتبادل البذور والمعرفة - وهو ما يُثري التنوع الوراثي وينشر الأصناف المقاومة للظروف المحلية. في المرحلة القصيرة، يمكن للمنظمات غير الحكومية توفير مخزون أولي من البذور المتنوعة، بالاستفادة مثلًا من احتياطي إيكاردا (ICARDA) الذي تم إنقاذه من حلب. و تُشكّل هذه الأنظمة المجتمعية للبذور حاجزًا وقائيًا أمام الصدمات المستقبلية، وتعزز استقلالية المزارعين عن الشركات التجارية المُكلِفة، مما يضع حجر الأساس لزراعة أكثر سيادة واستدامة.
- **توسيع وربط التعاونيات الزراعية:** نحو شبكة مجتمعية فاعلة ومنسقة: يجب تسريع وتيرة تكرار نماذج التعاونيات الناجحة وتوسيعها لتشمل قرى جديدة، وربطها ضمن اتحادات تنسيقية. في حال وُجدت تعاونية زراعية تعمل بكفاءة في إحدى النواحي - مثل تعاونية نسائية لزراعة الخضروات أو تعاونية لجرارات وآلات زراعية - يمكن الاستفادة منها كمرجعية تدريبية لتأهيل المجتمعات المجاورة. يُمكن إيفاد أعضاء من هذه التعاونيات إلى قرى أخرى لعرض تجربتهم ومرافقة إنشاء تعاونيات جديدة. فينبغي تخصيص منح صغيرة وإيفاد خبراء محليين لدعم المجتمعات التي تُبدي اهتمامًا بتأسيس تعاونيات، مع التركيز على الوظائف التي تعود بنفع مباشر، مثل شراء المدخلات الزراعية بشكل جماعي للحصول على خصومات، أو تسويق المنتجات بشكل موحد، أو تقاسم استخدام المعدات. وبمجرد تأسيس تعاونيات في عدة قرى، يجب إنشاء شبكة تواصل دوري بينها - من خلال لقاءات منتظمة أو ورش عمل تدريبية - لتبادل الخبرات وتنسيق الأنشطة، بما يُشكّل ما يشبه "غرفة زراعة قاعدية" لشمال شرق سوريا. هذا التنسيق يعزز القوة التفاوضية الجماعية؛ فمثلًا، يمكن لعدة تعاونيات أن تتفاوض مع التجار للحصول على أسعار أفضل، أو أن تُنسق خطط الزراعة لتجنّب فائض الإنتاج غير القابل للتصريف. فعلى المدى القصير، يُعد تنظيم "ملتقى التعاونيات في شمال شرق سوريا" خطوة حيوية لإضفاء الشرعية على هذه البُنى القاعدية، ومنحها صوتًا موحدًا أمام السلطات والمنظمات، وتعزيز قدرتها على الدفاع عن مصالحها وتوجيه التنمية الزراعية من القاعدة إلى القمة.
- **إدارة الري بقيادة المجتمع المحلي:** تفعيل البُنى التقليدية لضمان توزيع عادل ومستدام للمياه: في المناطق التي لم تُستعَد فيها بعد شبكات الري الرسمية، يجب تشجيع المزارعين على تشكيل أو إحياء مجموعات مستخدمي المياه على مستوى القرية أو القناة. تقوم هذه المجموعات بتنظيم جداول توزيع المياه، وصيانة القنوات الترابية يدويًا، وتنسيق الجهود الجماعية لشراء أو استئجار مضخات ري. فمن خلال توفير أطقم أدوات بسيطة لتنظيف القنوات، وتنظيم تدريبات حول مبادئ التوزيع العادل، تزداد فعالية هذه الهياكل المحلية. يُعد هذا النمط من الإدارة المجتمعية امتدادًا لتقاليد محلية كانت سائدة تاريخيًا - إذ اعتاد المزارعون تنظيف القنوات بشكل جماعي قبيل مواسم الزراعة، قبل أن تُسيطر الدولة على شبكات الري. استعادة هذه التقاليد يُرسّخ مبدأ التوافق المجتمعي في تخصيص المياه، ويُعزز الشعور بالملكية الجماعية، ويُقلل من الاعتماد على التدخلات الخارجية. كما يُهيّئ المجتمعات للاندماج لاحقًا في أطر حوكمة مائية أوسع، عبر بناء مهارات الإدارة الذاتية وتطوير ممارسات التوزيع المنصف. وفي المدى القصير، تُشكّل هذه المجموعات خط الدفاع الأول أمام نزاعات المياه، وتُبقي عملية الري قائمة في ظل ندرة الموارد، دون الحاجة إلى دعم مالي أو تقني كبير. إنها مقاربة عملية، مجتمعية، ومستدامة في آن.

- **حملات الزراعة الإيكولوجية والحفاظ على التربة:** تمكين المجتمعات من استعادة خصوبة الأرض بأدوات بسيطة ومعرفة محلية ينبغي إطلاق حملة قاعدية في القرى لتعزيز ممارسات الزراعة الإيكولوجية، وهي ممارسات غالبًا ما تنسجم مع الطرق الزراعية التقليدية، وتتطلب معرفة أكثر من الأموال. يمكن تعبئة متطوعين من المزارعين أو مجموعات شبابية محلية لتنظيم أنشطة توعوية وعملية حول تقنيات مثل: التسميد العضوي باستخدام بقايا الطعام والمخلفات النباتية،تدوير المحاصيل (خصوصًا إدخال البقوليات) لإعادة تنشيط النيتروجين في التربة،التغطية العضوية (mulching) للحفاظ على رطوبة الأرض، المكافحة الحيوية للآفات عبر تشجيع الحشرات النافعة أو استخدام مبيدات طبيعية. تُقدَّم مجموعات بداية للمشاركين، مثل بذور محاصيل تغطية، أو مكونات لتحضير مبيدات طبيعية منزلية. لا تتطلب هذه الأساليب مدخلات خارجية كثيفة، ما يجعلها مناسبة في مرحلة ما بعد الحرب، حيث ترتفع أسعار الأسمدة وتُقيّد الإمدادات. وتسعى هذه المبادرات إلى تحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير: إذ قد يلاحظ المزارعون تحسنًا في خصوبة التربة بعد موسم واحد من التسميد العضوي، أو انخفاضًا في أضرار الآفات بعد تجربة مبيدات طبيعية، ما يُشجّع الآخرين على التبني التدريجي. فهي لا تزرع فقط تقنيات جديدة، بل تبني الثقة في قدرة المجتمعات على شفاء أراضيها بأيديها، بأسلوب يتماشى مع ثقافة الاعتماد على الذات، ويمنح الفلاح دورًا فاعلًا في إصلاح ما دمّرته الحرب.

٧.٧.٢. التوصيات الطويلة المدى: ترسيخ الحلول القاعدية وتكريسها في منظومة الزراعة

- **إضفاء الطابع المؤسسي على الحوكمة المجتمعية في الزراعة:** ينبغي تحويل المؤسسات المجتمعية التشاركية إلى ركيزة دائمة في إدارة الزراعة. يتطلب ذلك تعزيز الاعتراف الرسمي بدور الكومينات أو المجالس القروية في إدارة الموارد المشتركة مثل المراعي والغابات والمراعي الجماعية. كما يجب منح هذه الهيئات المحلية صلاحيات قانونية حقيقية لاتخاذ قرارات بشأن قضايا حيوية، كتنظيم جداول الرعي أو حماية مصادر المياه، بحيث تُصبح قراراتها ملزمة ومعترفًا بها على مستوى أعلى. فعلى المدى البعيد، ينبغي أن تُعيد السلطات الإقليمية تصور دورها لتكون ميسّرة ومنسقة للمبادرات المجتمعية، وليس صاحبة القرار المنفرد. يمكن تجسيد هذا من خلال ميثاق قانوني يصدر عن السلطات، ينص على أنه لا يجوز إقرار أي خطة زراعية إقليمية دون عرضها على المجالس القروية لمراجعتها وإبداء الرأي. وبالتالي يساهم هذا النموذج في إبقاء السياسات الزراعية متجذرة في واقع الحقول، ويعزز قبولها المحلي، ما يُقلل من الفجوة بين القرارات المركزية واحتياجات المجتمعات الزراعية. ويضمن هذا النهج أن تكون إعادة الإعمار الزراعي متسقة مع القيم السياسية المحلية، وليس مفروضة من أعلى.
- **التعاونيات الاتحادية والنقابات:** توسيع الحركة التعاونية من القاعدة نحو بنى اقتصادية إقليمية ينبغي أن تتطوّر الحركة التعاونية في شمال شرق سوريا من تعاونيات محلية منفردة إلى نقابات أو اتحادات تعاونية إقليمية، قادرة على تحقيق وفورات الحجم وتعزيز القوة الاقتصادية من القاعدة. على المدى الطويل، يمكن أن تتشكل هذه الاتحادات إما بحسب نوع المحصول (مثل اتحاد مزارعي الحبوب)، أو بحسب الوظيفة (مثل اتحاد مستخدمي أنظمة الري). فتتولى هذه الكيانات الأكبر إدارة مشاريع اقتصادية جماعية - على سبيل المثال، يمكن لاتحاد تعاوني أن يُشغّل مصنعًا لإنتاج الأعلاف أو شركة تسويق زراعي بالنيابة عن جميع التعاونيات الأعضاء، على أن يُعاد توزيع الأرباح على المجتمعات المحلية. وبالتالي تُعزّز هذه البنى الاتحادية القوة الاقتصادية للقواعد المجتمعية بعيدا عن الفروق الإثنية، وتمنحها تمثيلًا أقوى في التفاوض مع التجار الكبار أو حتى مع السلطات. كما تُسهّل تقاسم الموارد بين التعاونيات: فيمكن للاتحاد أن يدير ورشة مركزية لصيانة الآلات الزراعية تخدم جميع الأعضاء، ما يُقلّل التكاليف ويزيد الكفاءة. يُعد هذا التوجه امتدادًا طبيعيًا للنموذج الاقتصادي في شمال شرق سوريا، الذي يعتبر التعاونيات ركناً ثانياً في بنية الاقتصاد. وبناء اتحادات تعاونية قوية يُثبّت هذا الركن ويمنحه استدامة هيكلية. ومع مرور الوقت، يمكن تخيّل نشوء بنك تعاوني مملوك من قِبل هذه النقابات، يعيد استثمار الأرباح في شكل قروض بفوائد منخفضة للأعضاء أو يمكنه دعمهم في الأزمات المستقبلية - ما يخلق منظومة اقتصادية تعاونية متكاملة، نمت من الأرض وصُمّمت لخدمة من يعملون بها.

- **إنتاج البذور المحلي وبرامج التربية الزراعية:** بناء نظام بذري مجتمعي بقيادة المزارعين في شمال شرق سوريا: ينبغي تطوير بنوك البذور المجتمعية إلى نظام بذور إقليمي واسع النطاق، يقوده المزارعون أنفسهم. يشمل ذلك تدريب مزارعين أو تعاونيات مهتمة على أسس إنتاج البذور، بما في ذلك الحفاظ على جودة الأصناف المحلية من القمح، والشعير، والبقوليات وغيرها، من خلال ممارسات مثل العزل، واستبعاد النباتات غير المطابقة، والتخزين السليم. كما يجب تشجيع هؤلاء المزارعين على التجريب وتربية سلالات جديدة من المحاصيل، عبر انتقاء أفضل النباتات أداءً في ظروفهم البيئية المحلية - وهي ممارسة تقليدية تعود إلى أقدم أزمنة الزراعة في المنطقة. على مدى سنوات، يمكن أن تثمر هذه العملية أصنافًا محلية أكثر تكيفًا وفاعلية من البذور المستوردة التجارية. ويجب دعم هذه الجهود عبر منح صغيرة أو جوائز لأصناف مُحسَّنة من إنتاج المزارعين سيحفّز الابتكار، ويمنحهم الاعتراف كمحافظين ومطوّرين للمعرفة الزراعية. ومن خلال بناء نظام بذري لا مركزي، تُصبح شمال شرق سوريا أقل اعتمادًا على شركات البذور الخارجية وأكثر قدرة على التكيّف: فإذا فشل مخزون بذور في منطقة، تستطيع منطقة أخرى دعمه. وبالتالي يمكن ربط هذا النظام بشبكة بنك الجينات التابع لإيكاردا (ICARDA) لإعادة إدخال أصناف انقرضت أو فُقدت خلال سنوات الحرب، ما يمزج بين المعرفة المحلية والدعم العلمي في نهج يقوده من يعرفون الأرض والمحاصيل عن قرب. هذا التحوّل يعزز السيادة البذرية، ويجعل الزراعة في الإقليم أكثر مرونة واستقلالًا.
- **التكيّف المناخي المجتمعي:** ينبغي ضمان مشاركة المجتمعات الريفية في جهود التكيّف مع تغيّر المناخ على المدى الطويل، من خلال تأسيس لجان مناخية في القرى تُشرف على تطوير وتنفيذ مشاريع صغيرة مخصّصة لظروف كل منطقة. يمكن لهذه المشاريع أن تشمل مثلًا بناء سدود ترابية صغيرة لالتقاط مياه الأمطار، إنشاء حدائق جماعية مزروعة بمحاصيل مقاومة للجفاف، أو زراعة مصدّات رياح محلية لمواجهة العواصف الرملية. تُمنح هذه اللجان تمويلًا ودعمًا تقنيًا، لكن تُترك لها حرية تحديد الأولويات، انطلاقًا من معرفتها المباشرة بالتضاريس المحلية والممارسات التقليدية الناجحة التي استخدمها الأجداد في أوقات الجفاف. فبعض القرى قد تعرف تمامًا أين يُمكن الاستفادة من تدفق وادي موسمي، أو أيّ الأصناف الزراعية صمدت تاريخيًا في وجه المناخ القاسي، بالإضافة إلى مناطق التلوث والأخطار البيئية. إن تعميم هذا النوع من التكيّف المحلي على مستوى شمال شرق سوريا يُنتج فسيفساء من الحلول الصغيرة والمتنوعة، بديلًا عن مشاريع ضخمة تُفرض من الأعلى ولا تأخذ في الحسبان الاختلافات البيئية الدقيقة بين منطقة وأخرى. ومع مرور الوقت، يمكن أن تنتقل هذه الابتكارات الأهلية أفقيًا من قرية إلى أخرى، دون الحاجة إلى تدخل مركزي، ما يُحصّن الزراعة في الإقليم ضد آثار المناخ المتقلّب عبر حلول واقعية ومن الأرض.
- **الزراعة كمساحة مشتركة للمصالحة المجتمعية:** يمكن للزراعة أن تلعب دورًا محوريًا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتمتين الثقة بين المجتمعات المتنوعة في شمال شرق سوريا، لا سيما بعد سنوات النزاع والانقسام. من خلال تشجيع وتعزيز التعاون الزراعي بين القرى ذات التكوين الإثني المختلط، مثلًا عبر مشاريع مشتركة لإعادة تأهيل قنوات الري أو تنظيم أسواق قروية موحّدة، يُمكن استخدام العمل الزراعي كوسيلة للمصالحة العملية اليومية. كما يمكن إنشاء برامج شبابية تجمع شبابًا من بلدات مختلفة - كردية وعربية وآشورية وإيزيدية - للعمل معًا في مزرعة تعليمية نموذجية، يتعلمون فيها تقنيات الزراعة ويبنُون علاقات عبر الانتماءات الهوياتية. هذه المبادرات "الناعمة" في بناء السلام لا تقل أهمية عن المشاريع التقنية: فهي تستخدم الزراعة كأساس مشترك يعيد صياغة العلاقات المجتمعية بشكل إيجابي. على المدى الطويل، يصبح استقرار المنطقة مرهونًا برؤية مختلف الأطياف لبعضها كشركاء في إعادة بناء سبل العيش وحماية حقوقهم ومصالحهم المشتركة، لا كمنافسين أو خصوم. لذا، فإن فعاليات رمزية مثل مهرجانات الحصاد المشتركة، أو البازارات التعاونية، أو زيارات التبادل بين القرى، يمكن أن تُرسّخ التعايش الفعلي وتُوفّر بيئة داعمة لنجاح التعاونيات والمؤسسات المجتمعية. ومع مرور الوقت، يُسهم هذا النسيج الاجتماعي المتداخل في ضمان انتقال الحلول المحلية بين المجتمعات بسهولة، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية دون الانقسام أو التفتّت. فالثقة المتبادلة تصبح حينها هي "البنية التحتية الاجتماعية" التي يقوم عليها أي تقدم زراعي وتنموي حقيقي.

8. الخاتمة

تمثّل عملية إعادة تفعيل وإعمار القطاع الزراعي في شمال شرق سوريا فرصةً محورية لإعادة إصلاح وإعادة هيكلة نموذج التنمية في المنطقة – بما يتجاوز بشكل حاسم الأهداف الضيقة لإعادة بناء البنية التحتية المادية فحسب. وكما بيّنت هذه الدراسة، يحمل القطاع الزراعي في المنطقة إرثًا عميقًا من التهميش البنيوي الممنهج، لكنه في الوقت ذاته يوفر قاعدة صلبة ومرنة يمكن البناء عليها لتأسيس نظام اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة واستدامة. فعلى مدى عقود، تعرّض هذا القطاع إلى مظاهر العنف البطيء، عبر عمليات التهميش، والتدهور البيئي، والإقصاء التنموي الممنهج، والحوكمة التمييزية للموارد. وقد رسّخت استراتيجيات النظام السوري السابق في الهندسة الديموغرافية والاجتماعية، والاستخراجية، وممارسة القوة البنيوية التحتية نموذجًا للتنمية الجغرافية غير المتكافئة، ما أضعف قدرة هذا القطاع على الصمود. جاء النزاع المسلّح لاحقًا ليُفاقم هذا المسار: إذ تحوّلت الأرض والمياه والغذاء إلى أدوات صراع ممنهجة – عبر فرض الحصار على القمح، وحرق المحاصيل على نطاق واسع، والتحكم بتدفّقات المياه – ما عمّق الأثر التراكمي للعنف البطيء وأنتج أشكالًا جديدة من التهميش. وهكذا وجدت المجتمعات الزراعية نفسها محاصَرة بين أطراف النزاع، تواجه في آنٍ معًا تدهور الأراضي وانهيار سبل العيش. في هذا السياق، شكّل صمود المزارعين والمجتمعات الريفية في شمال شرق سوريا مصدرًا حيويًا للقدرة على التكيّف والمقاومة. فقد أتاح إصرارهم الاستمرار في الإنتاج الزراعي رغم العنف البنيوي العميق والصراع المباشر. واليوم، يُمثّل هذا الصمود نقطة دخول محورية لإعادة تصوّر وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، عبر دمجه ضمن إطار أوسع للعدالة والاستدامة.

اليوم، يتيح انهيار النظام السابق حيّزًا سياسيًا ومؤسساتيًا حقيقيًا لإعادة إصلاح وإعادة هيكلة القطاع الزراعي – ليس بوصفه أداة للاستغلال والهيمنة، بل كركيزة مركزية للتعافي الشامل والتنمية العادلة. ويتطلّب الدفع بهذا المسار معالجة شاملة للمظالم التاريخية والمعاصرة، وإرساء إطار سياسي قائم على الحقوق والشمولية. وتُعدّ تسوية سياسية شاملة – تضمن حقوق المواطنة الكاملة وتعالج المظالم المتراكمة في المنطقة – شرطًا أساسيًّا لتحقيق تقدم مستدام. كذلك، هناك ضرورة لإرساء شراكة دولية فعّالة، تتجاوز منطق العزلة والعقوبات، وتمنع استمرار تسليح الموارد الطبيعية، وتدعم مسارات بنّاءة، تشمل: إعادة تأهيل البنية التحتية للري؛ كهربة الأرياف؛ تعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ؛ وإعادة دمج المنتجين الزراعيين في الأسواق الوطنية والإقليمية. فيجب أن يقطع أي مسار للتعافي بشكل حاسم مع أنماط الاستخراجية والإقصاء السابقة، وأن يؤسّس لقطاع زراعي قائم على العدالة المكانية وتمكين المجتمعات المحلية. وفي هذا الإطار، تبرز أولويات محورية لا بد من العمل على تحقيقها: حماية حقوق السكن والأراضي والملكية (HLP)؛ ضمان حوكمة مائية عادلة وتشاركية؛ تعزيز التعاونيات الزراعية؛ دعم السيادة البذورية؛ تشجيع استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة؛ النهوض بالممارسات الزراعية البيئية والمتكيّفة مع المناخ؛ وتطوير سلاسل قيمة شاملة تولّد قيمة محلية وتدعم سبل العيش المستدامة. علاوة على ذلك، لا بد من ضمان المشاركة الفاعلة والحقيقية لجميع مكونات المجتمع – عبر الفئات العمرية، والهويات الإثنية والاجتماعية، والبيئات الحضرية والريفية – في إطار متوازن جندريًّا، في رسم مستقبل القطاع الزراعي.

أبرزت هذه الدراسة أن توجيه الحوكمة نحو العدالة المكانية، والاستدامة، وتمكين الفاعلين المحليين، من شأنه أن يُتيح للزراعة الإسهام بشكل جوهري في تعزيز سبل العيش، وتحقيق الأمن الغذائي، وترسيخ ركائز السلام والتنمية المتوازنة. ومن هذا المنطلق، تدعو الدراسة جميع الفاعلين المعنيين – من السلطات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، والمجتمع المدني المحلي – إلى اعتماد مسار واضح ومنسجم وشامل لإعادة بناء وتنشيط القطاع الزراعي، على أن تُكرَّس العدالة، والحقوق، والاستدامة كركائز أساسية لعملية إعادة الإعمار. كما من الضروري الاعتراف بفضل صمود المزارعين والمزارعات والمجتمعات المحلية، الذين حافظوا على نبض هذا القطاع في أصعب مراحل النزاع، وضمان مشاركتهم الكاملة والفاعلة في رسم مسارات المستقبل. فإذا ما أُنجز هذا التصوّر ضمن استراتيجية منسّقة وإرادة سياسية حقيقية، يمكن لشمال شرق سوريا أن يتحوّل ليس فقط إلى منطقة للنهضة الزراعية، بل إلى نموذج يُحتذى به في التنمية الزراعية العادلة – القائم على الحقوق المحلية، والعدالة المكانية، وتمكين المجتمعات المحلية، والطاقة الجمعية الكامنة في فسيفساء المجتمع المتنوّع.

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

United Nations General Assembly. (2005). Basic principles and guidelines on the right to a remedy and reparation for **[1]** victims of gross violations of international human rights law and serious violations of international humanitarian law (Resolution 60/147).https://bit.ly/44r8KGS

International Committee of the Red Cross. (1977). Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and **[2]** relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977. https://bit.ly/4kV7QbA

International Committee of the Red Cross. (1949). Geneva Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. https://bit.ly/43RHPUq

[3] طلال المصطفى ومحمد السكري - خارطة طريق لبرنامج العدالة الانتقالية والمصالحة: نحو عودة اللاجئين وبناء السلم الأهلي في سورية، منشورات مركز حرمون للدراسات - آذار ٢٠٢٥ - https://bit.ly/44hl0r9

[4] Soja, E. W. (2010). Seeking Spatial Justice. Minneapolis: University of Minnesota Press.

[5] Nixon, R. (2011). Slow Violence and the Environmentalism of the Poor: Harvard University Press.

[6] Mann, M. (1984). The autonomous power of the state : its origins, mechanisms and results. European Journal of Sociology / Archives Européennes de Sociologie / Europäisches Archiv für Soziologie, 25(2), 185-213. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/23999270

Mann, M. (2008). Infrastructural Power Revisited. Studies in comparative international development, 43(3-4), 355-365. doi:10.1007/s12116-008-9027-7

[7] Christopher W. Chagnon, Francesco Durante, Barry K. Gills, Sophia E. Hagolani-Albov, Saana Hokkanen, Sohvi M. J. Kangasluoma, Heidi Konttinen, Markus Kröger, William LaFleur, Ossi Ollinaho & Marketta P. S. Vuola (2022) From extractivism to global extractivism: the evolution of an organizing concept, The Journal of Peasant Studies, 49:4, 760-792, DOI: https://bit.ly/4eg6J3x

[8] Harvey, D. (2005). Spaces of neoliberalization: towards a theory of uneven geographical development (Vol. 8). Franz Steiner Verlag.

[9] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - عملية ردع العدوان وانهيار قوات النظام السوري - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ - https://bit.ly/4eg6J3x - آخر تاريخ للوصول ١٢/٤/٢٠٢٥

[10] مركز حرمون للدراسات - قراءة في بيان غرفة العمليات العسكرية وخطابي السيد أحمد الشرع- ١ شباط/فبراير ٢٠٢٥ https://bit.ly/44c22Dc - آخر تاريخ للوصول ١١/٤/٢٠٢٤.

[11] رضوان زيادة - حكومة الشرع الانتقالية .. الأولى على كل سوريا - ٣١ آذار ٢٠٢٥- https://bit.ly/4lkBvuE - آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥.

[12] عباس شريفة - المقاتلون الأجانب في سوريا... 4 سيناريوهات و3 خطوط حمراء - المجلة آذار ٢٠٢٥- https://bit.ly/3GatLw3 - آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥.

[13] Hussien Baoumi- EU Reset in Syria: A Second Chance for Stability in the Middle East - The Tahrir institutie for Middel East Policy - 2 April 2025 - [1] https://bit.ly/4k4z8uR - last accessed 02/April/2025

[14] حايد حايد- العنف الطائفي ضد الدورز: تحذير لا يمكن لسوريا تجاهله- المجلة - https://bit.ly/3ZFhZAG - آخر تاريخ للوصول ٦ أيار/ ماي - ٢٠٢٥.

[15] الحكومة السورية الانتقالية.. (تحديات مُركَّبة، فُرصٌ مشروطة، ورهانات حذِرة) - مركز عمران للدراسات الاستراتيجية- ٢٩ آذار-٢٠٢٥- https://bit.ly/44cK1EX - آخر تاريخ للوصول ٣/٤/٢٠٢٥

[16] أوتين، أ. (٢٠٢٥، ٢٠ أيار). هيئة العدالة الانتقالية السورية: فرصة ضائعة لعدالة تُركز على الضحايا. هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/ar/news/2025/05/20/syrias-transitional-justice-commission-missed-opportunity-victim-led-justice
آخر تاريخ للوصول: ٢٦/٠٥/٢٠٢٥

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

[17] إبراهيم حميدي - الحكومة السورية الجديدة... أسئلة وأجوبة . - المجلة -٣٠ آذار - ٢٠٢٥ https://bit.ly/464wxgW - آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥.

[18] مركز حرمون للدراسات - الاتفاق بين الحكومة السورية و(قسد).. تحديات التنفيذ وآفاق المستقبل - ١٤ آذار/مارس/٢٠٢٥ https://bit.ly/3HObKEj - آخر تاريخ للوصول ١٢/٤/٢٠٢٥.

[19] الحكومة السورية الانتقالية.. (تحديات مُركَّبة، فُرصٌ مشروطة، ورهانات حذِرة) - مركز عمران للدراسات الاستراتيجية- ٢٩ آذار-٢٠٢٥- https://bit.ly/44cK1EX - آخر تاريخ للوصول ٣/٤/٢٠٢٥

[20] ضاهر، ج. (2025، 15 مايو). رفع العقوبات الأميركية عن سوريا... ما الآفاق الاقتصادية؟ مجلة المجلة. https://bit.ly/4laL6Uy (آخر تاريخ للوصول في ١٦/٥/ 2025).

[21] Hussien Baoumi- EU Reset in Syria: A Second Chance for Stability in the Middle East - The Tahrir institutie for Middel East Policy - 2 April 2025 - [1] https://bit.ly/3G64weq - last accessed 02/April/2025

[22] ومع ذلك، ظلّت أزمة الثقة بين المانحين والحكومة الانتقالية الناشئة واضحة، إذ تقرّر أن تُنفذ حصة الداخل السوري—البالغة نحو 2.5 مليار دولار—عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، دون تدخل مباشر من الحكومة السورية. المرجع السابق.

[23] حسن الشاغل- الجزيرة نت - هل تعليق العقوبات الأوروبية على سوريا فاعل؟ - ٧-آذار-٢٠٢٥- https://bit.ly/3Gen1NIآخر تاريخ للوصول ٣/٤/٢٠٢٥.

[24] لماذا خفض مؤتمر المانحين دعمه لسوريا وما انعكاسات ذلك؟ الجزيرة نت https://bit.ly/4eioMGq

[25] Banco, E., Pamuk, H., & Psaledakis, D. (2025, May 14). Trump's big Syria announcement surprised his own sanctions officials. Reuters. https://bit.ly/44r2per (Retrieved May 15, 2025).

[26] ضاهر، ج. (2025، 15 مايو). رفع العقوبات الأميركية عن سوريا... ما الآفاق الاقتصادية؟ مجلة المجلة. https://bit.ly/45v7uDH (آخر تاريخ للوصول في ١٦/٥/ 2025).

[27] الشاغل، ح. (2025، 15 مايو). 5 نقاط تشرح تأثير رفع العقوبات الأميركية على اقتصاد سوريا. الجزيرة نت. https://bit.ly/45tYAGt (آخر تاريخ للوصول في ١٦/٥/ 2025).

[28] Norwegian Refugee Council - From ruins to renewal: How can Syria rebuild after 14 years of war? - 2025 - https://bit.ly/4ehjmvl - last accessed 13/4/2025

[29] Mroue, B., & Chehayeb, K. (2023, March 15). Analysis: Syria rebuilding hopes dim as war enters year 13. AP News. Retrieved 18/05/2025 from https://bit.ly/4jYeahf

[30] Daher, J. (2019, September 4). The paradox of Syria's reconstruction. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved 18/05/2025 from https://bit.ly/4jUx0FL

[31] United Nations General Assembly. (2005). Basic principles and guidelines on the right to a remedy and reparation for victims of gross violations of international human rights law and serious violations of international humanitarian law (Resolution 60/147). https://bit.ly/4k38DG7

[32] International Committee of the Red Cross. (1977). Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977. https://bit.ly/4kbNMk8

International Committee of the Red Cross. (1949). Geneva Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. https://bit.ly/45zG7Iz

[33] Al-Attar, J. (2024, January 2). Syria's agricultural crisis. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved 18/05/2025 from https://bit.ly/45u9jAI

[34] ليلى زيبار - أزمة المياه في مدينة الحسكة تقييم الأدوار، التحدّيات والفُرص- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ - منشورات منظمة العدالة من أجل الحياة https://bit.ly/447tRg0 - آخر تاريخ للوصول ١٧/٤/٢٠٢٥.

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

[35] . إذ بلغ عدد اللاجئين ٦.٢ مليون سوري في الخارج والنازحين حوالي ٦.٨ مليون سوري في الداخل، وهم أشخاص نزحوا متكرراً إلى درجة الاقتلاع. بالإضافة إلى ذلك، تتجاوز أعداد المفقودين والمعتقلين والمقتولين مليون شخص، مما يضيف بُعدًا وجوديًا معقدًا يُخلخل منظومة القيم الاجتماعية ونسجها المكانية، والتي تأثرت عميقًا بعقود من الحكم الاستبدادي وأثقلتها جراح النزاعات.
المصادر: تقرير العدالة من أجل الحياة في أيار/مايو ٢٠٢٥، تعتمد هذه الأرقام على مصادر مختلفة أهمها إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولا تتضمن اعداد السوريين المغتربين بعد سنوات الازمة (الغير مسجلين كلاجئين أو نازحين، او الذين حصلوا على جنسية البلاد التي لجئوا اليها). وتبنى هذه المعلومات والأرقام على المصادر التالية :
العودة إلى سوريا.. لاكروا: أين يعيش اللاجئون السوريون اليوم؟ الجزيرة نت https://bit.ly/3TzV2v2 . آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥.
أيمن أبو هاشم - متغيرات الهوية الديموغرافية وتأثيراتها على النسيج المجتمعي وحقوق الملكية وعودة اللاجئين - يناير ٢٠٢٢ - منشورات اليوم التالي -- https://bit.ly/4jUxfk9 آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥ .

[36] Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2017). Syria: Agricultural livelihoods and food security in the context of conflict - FAO mission report. FAO. https://bit.ly/4kONsbP (Retrieved May 15, 2025)

[37] حسن الشاغل- الجزيرة نت - هل تعليق العقوبات الأوروبية على سوريا فاعل؟ - ٧-آذار-٢٠٢٥- https://bit.ly/4kSqkJR - آخر تاريخ للوصول ٣/٤/٢٠٢٥.

[38] Soja, E. (2010). Seeking spatial justice. University of Minnesota Press

[39] ماسة الموصلي وبتول حديد - الدمار السكاني خلال سنوات الحرب في سورية - مدينة دير الزور نموذجا / مقارنة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٤- منشورات مركز حرمون للدراسات المعاصرة - ٢٠٢٥. https://bit.ly/4kRQcVW آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥.

[40] الإدارة المحلية في شمال شرق سوريا - تجربة الماضي وتصورات المستقبل - منشورات منظمة العدالة من أجل الحياة - ٢٠٢٥ https://bit.ly/404iNiL .آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥.

[41] Forni, N. (2001, March). Final report on land tenure systems: Structural features and policies. FAO / Government of Italy Cooperative Programme, Project GCP/SYR/006/ITA. Food and Agriculture Organization of the United Nations & Italian Cooperation https://bit.ly/464x4PY . (Retrieved May 13, 2025)

[42] Cook, J. M. 1953. "Syria and the West Today." Journal of The Royal Central Asian Society 40(1):38-46. .doi:10.1080/03068375308731460

[43] Kaylani, S. M. (1964). The Role of Agriculture in the Economic Development of Syria, 1948-1960. American University of Beirut (Lebanon).

[44] المرجع السابق.

[45] المرجع السابق.

[46] هيثم منّاع، «عديمو الجنسية في سورية (من غير اللاجئين الفلسطينيين) اللجنة العربية لحقوق الإنسان. الطبعة الثالثة 2014.

[47] المرجع السابق.

[48] من مقال نشر على موقع سوريا على طول: وفقا لمقابلة مع الدكتور سالفاتوري سيكاريللي ، عالم الوراثة ومربي النباتات، الذي عمل مع إيكاردا في سوريا منذ عام 1980 حتى عام 2011.

Mauvais, L., & Amin, S. M. (2022, October 28). Seeds of Syria: How a birthplace of agriculture lost troves of its native crops, and why we should all worry. Syria Direct. https://bit.ly/43TvCyB

[49] Bishaw, Z., Struik, P. C., & van Gastel, A. J. G. (2011, October). Wheat and barley seed system in Syria: Farmers, varietal perceptions, seed sources and seed management. International Journal of Plant Production, 5(4), 323-348. International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA). Retrieved 17/05/2025 from https://bit.ly/4kURbVw

[50] Mauvais, L., & Amin, S. M. (2022, October 28). Seeds of Syria: How a birthplace of agriculture lost troves of its native crops, and why we should all worry. Syria Direct. https://bit.ly/4n9LILU

[51] المرجع السابق.

[52] المرجع السابق.

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

Hinnebusch, R., A. E. Hindi, M. Khaddam, and M. Ababsa. 2011. Agriculture and Reform in Syria. Boulder: Lynne Rienner Publishers. **[53]**

Human Rights Watch. (1996, October). Syria: The silenced Kurds. https://bit.ly/4eaelz6 (Retrieved May 13, 2025) **[54]**

Syrians for Truth and Justice. (2018). Syrian citizenship disappeared: How the 1962 census destroyed stateless Kurds' lives and identities https://bit.ly/4nci60z (Retrieved May 13, 2025) **[55]**

المرجع السابق. **[56]**

عبد المنعم زين الدين، التغيير الديموغرافي في سورية، منشورات مركز جسور ٢٠١٦ - https://bit.ly/3GaiY57 ، آخر تاريخ للوصول ٢/٤/٢٠٢٥. **[58]**

الحكومة السورية الانتقالية.. (تحديات مُركَّبة، فُرصٌ مشروطة، ورهانات حذِرة) - مركز عمران للدراسات الاستراتيجية- ٢٩ آذار-٢٠٢٥- https://bit.ly/4ll7Txd - آخر تاريخ للوصول ٣/٤/٢٠٢٥ **[59]**

المرجع السابق **[60]**

الحكومة السورية الانتقالية.. (تحديات مُركَّبة، فُرصٌ مشروطة، ورهانات حذِرة) - مركز عمران للدراسات الاستراتيجية- ٢٩ آذار-٢٠٢٥- https://bit.ly/4ll7Txd - آخر تاريخ للوصول ٣/٤/٢٠٢٥ **[61]**

Syria Report. (2025, May 15) مفتاح حلّ مزارع الدولة. https://bit.ly/44bqepw **[62]**
Retrieved May 29, 2025

Jongerden, J. (2022). Autonomy as a third mode of ordering: Agriculture and the Kurdish movement in Rojava and North and East Syria. Journal of Agrarian Change, 22(3), 592-607. https://doi.org/10.1111/joac.12449 **[63]**

Wattenbach, H. (2006, March). Farming systems of the Syrian Arab Republic (Technical Report). Food and Agriculture Organization of the United Nations. **[64]**

Noujoum, O. (2013). The use of fuel surcharge to fund transport investments in Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, 35(2), 223-238. Tishreen University. Retrieved 18/05/2025 from https://bit.ly/4ICf5oT **[65]**

Almohamed, S., & Birner, R. (2019). The role of subsidy policies in triggering the uprising in Syria. Scholars Journal of Economics, Business and Management, 6(10), 501-516. SAS Publishers. Retrieved 18/05/2025 from https://bit.ly/3ZH8sJj **[66]**

Necmettin Türk & Joost Jongerden (12 Jul 2024): Decolonisation agriculture: challenging colonisation through the reconstruction of agriculture in Western Kurdistan (Rojava), Third World Quarterly, DOI: 10.1080/01436597.2024.2374521 **[67]**

Turner, F. J. Water and the Capitalist Resource Frontier. **[68]**

Daoudy, Marwa. 2020. The Origins of the Syrian Conflict: Climate Change and Human Security. 1st ed. Cambridge University Press. **[69]**

Daoudy, Marwa. 2020. The Origins of the Syrian Conflict: Climate Change and Human Security. 1st ed. Cambridge University Press. **[70]**

Empson Bill. 2022. "Dam Safety Risk Reduction in a High-Risk Environment." GEOSTRATA Magazine 26(6):28-35. doi:10.1061/geosek.0000452. **[71]**

Bernadaux, C. (2021, June 24). Cultivating cronyism: The collapse of agriculture in post-war Iraq and Syria. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved May 31, 2025, from https://bit.ly/4nci74D **[72]**

Jaafar, Hadi H., and Eckart Woertz. 2016. "Agriculture as a Funding Source of ISIS: A GIS and Remote Sensing Analysis." Food Policy 64:14-25. doi:10.1016/j.foodpol.2016.09.002. **[73]**

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

Hincks, J. (2021, March 15). Ten years later, the environmental consequences of the Syrian war remain profound. TIME **[74]** Magazine. https://bit.ly/44sCHGw

Jaafar, H., Sujud, L. & Woertz, E. Scorched earth tactics of the "Islamic State" after its loss of territory: intentional burning **[75]** of farmland in Iraq and Syria. Reg Environ Change 22, 120 (2022). https://bit.ly/4ebwPoi

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2017). Syria: Agricultural livelihoods and food security in the **[76]** context of conflict - FAO mission report. FAO. https://bit.ly/3HRT8Do (Retrieved May 15, 2025)

Enab Baladi. (2019, February 13). Limited exports: Syrian crops "choked" in the domestic market. Enab Baladi. **[77]** https://bit.ly/4ncijRp (Retrieved May 15, 2025).

Adleh, F., & Duclos, D. (2022). Key Considerations: Supporting 'Wheat-to-Bread' Systems in Fragmented Syria. Social **[78]** Science in Humanitarian Action Platform (SSHAP). https://bit.ly/4eaf2Ok

ليلى زيبار - أزمة المياه في مدينة الحسكة تقييم الأدوار، التحدّيات والفُرص- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ - منشورات منظمة العدالة من أجل **[79]** الحياة - https://bit.ly/3FQwZ86 - آخر تاريخ للوصول ١٧/٤/٢٠٢٥.

Sadik-Zada, E. R., & Jalabi, S. (2025). Powering agricultural revival: How solar-based irrigation is transforming Northeast **[80]** Syria's war-torn fields. The Electricity Journal, 38, Article 107471. Elsevier. https://bit.ly/4eeP1h0

Jalabi, S. (2024, November 28). The ugly face of the renewable energy transition in agriculture in northeast Syria. Syria **[81]** Untold. https://bit.ly/3G2zhkA

[82] المرجع السابق.

Norwegian Refugee Council. (2021, August 23). Water crisis and drought threaten more than 12 million in Syria and Iraq. **[83]** https://bit.ly/44zsMht Retrieved May 31, 2025

Schwartzstein, P., & Zwijnenburg, W. (2022). We fear more war, we fear more drought: How climate and conflict are **[84]** fragmenting rural Syria. PAX for Peace. https://bit.ly/44cXRr1 (Retrieved May 13, 2025)

Jongerden, J. (2022). Autonomy as a third mode of ordering: Agriculture and the Kurdish movement in Rojava and North **[85]** and East Syria. Journal of Agrarian Change, 22(3), 592-607. https://bit.ly/4k6Scsr

Necmettin Türk & Joost Jongerden (12 Jul 2024): Decolonisation agriculture: challenging colonisation through the **[86]** reconstruction of agriculture in Western Kurdistan (Rojava), Third World Quarterly, DOI: 10.1080/01436597.2024.2374521

Mauvais, L., & Amin, S. M. (2022, October 28). Seeds of Syria: How a birthplace of agriculture lost troves of its native **[87]** crops, and why we should all worry. Syria Direct. https://bit.ly/3TyNDfv

[88] المرجع السابق.

North East Syria Agriculture Working Group (AWG), iMMAP Food Security and Livelihood Unit (FSLU), & Geoinformatics **[89]** Unit. (2021, October). Crop monitoring and food security situation update: North East Syria (NES) 2020/2021 winter season post-harvest overview. iMMAP. Retrieved 17/05/2025 from https://bit.ly/4k59Vk3

Necmettin Türk & Joost Jongerden (12 Jul 2024): Decolonisation agriculture: challenging colonisation through the **[90]** reconstruction of agriculture in Western Kurdistan (Rojava), Third World Quarterly, DOI: 10.1080/01436597.2024.2374521

[91] المرجع السابق.

World Food Programme. (2022). Building resilience for smallholder farmers in Deir-ez-Zor Governorate. Retrieved May 13, **[92]** 2025, from https://bit.ly/3HOcGsj

Necmettin Türk & Joost Jongerden (12 Jul 2024): Decolonisation agriculture: challenging colonisation through the **[93]** reconstruction of agriculture in Western Kurdistan (Rojava), Third World Quarterly, DOI: 10.1080/01436597.2024.2374521

Hammy, C., & Miley, T. J. (2023). Reconstructing agriculture and food sovereignty in North and East Syria (NES). FPOS **[94]** Working Paper. Wageningen University. https://bit.ly/4lm55js

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

[95] Rojava Information Center. (2020, November 8). Explainer: Cooperatives in North and East Syria - developing a new economy. Retrieved May 13, 2025, from https://bit.ly/4InyXfj

[96] Adar, N. (2023, March 22). Agricultural cooperatives develop with women in North-East Syria. Co-operation in Mesopotamia. https://bit.ly/3HPGDs0

[97] Rojava Information Center. (2020, November 8). Explainer: Cooperatives in North and East Syria - developing a new economy. Retrieved May 13, 2025, from https://bit.ly/44aFenj

[98] شبكة نبض الشمال. (2021، 30 مايو). افتتاح أول معمل للألبان والأجبان على مستوى شمال وشرق سوريا. شبكة نبض الشمال. آخر تاريخ للوصول 18/05/2025 من https://bit.ly/3TxBveC

[99] مع ذلك، كانت هناك حالات خاصة تم فيها إدارة ممتلكات الغائبين - سواء أولئك الذين فرّوا من البلاد، أو الذين ارتبطوا بتنظيم داعش أو بالنظام السوري - عبر المجالس المحلية التابعة للإدارة الذاتية، حيث استُخدمت هذه الأراضي مؤقتاً لتحقيق المصلحة العامة أو لصالح التعاونيات المحلية.

[100] Necmettin Türk & Joost Jongerden (12 Jul 2024): Decolonisation agriculture: challenging colonisation through the reconstruction of agriculture in Western Kurdistan (Rojava), Third World Quarterly, DOI: 10.1080/01436597.2024.2374521

[101] Unruh, Jon. 2022. "Housing, Land and Property Rights as War-Financing Commodities: A Typology with Lessons from Darfur, Colombia and Syria." Stability: International Journal of Security and Development 10(1):1. doi:10.5334/sta.811.

[102] Necmettin Türk & Joost Jongerden (12 Jul 2024): Decolonisation agriculture: challenging colonisation through the reconstruction of agriculture in Western Kurdistan (Rojava), Third World Quarterly, DOI: 10.1080/01436597.2024.2374521

[103] Simon, M. (2020, November 17). These rare seeds escaped Syria's war—to help feed the world. WIRED. Retrieved 17/05/2025 from https://bit.ly/4kLM1uQ

[104] سقراط العلو - تداعيات التنافس في شرق الفرات على الفاعلين المحليين والأزمة السورية - ٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٠- منشورات مركز الجزيرة للدراسات - https://bit.ly/44qfswJ - آخر تاريخ للوصول ١٧/٤/٢٠٢٥.

[105] Khalaf, R., McGee, T., & Dukhan, H. (2024, June). Navigating the impact of conflict on Syria's ethnic, religious and tribal communities (2011-2024): Towards peace formation. Konrad-Adenauer-Stiftung. Retrieved May 31, 2025, from https://bit.ly/4IkJMi1

[106] منظمة العدالة من أجل الحياة. (2022، أيار). مُشاركة المُواطن في الإدارة المحلّيّة: دراسة ميدانية تبحث في تطوير مشاركة مجتمعية متنوعة في الإدارة المحلية في شمال وشرق سوريا. آخر تاريخ للوصول في 14 أيار 2025 من https://bit.ly/43THSiv

[107] Al-Hamad, J. (2024, August 23). Deir ez-Zor: A year of unrest (A. Al Horani, Trans.). Aljumhuriya. https://bit.ly/4la6bP4 (Retrieved May 14, 2025).

[108] Rojava Information Center. (2023, August). Explainer: Deir ez-Zor. https://bit.ly/43Twkff (Retrieved May 14, 2025)

[109] المرجع السابق.

[110] Physicians for Human Rights. (2022, May). Time is running out: Secure humanitarian access for millions in northern Syria. Retrieved May 31, 2025, from https://bit.ly/3FYnqnB

[111] Whole of Syria Food Security Sector. (2024, December 17). Flash update #1 (27 November - 17 December 2024). Food Security Cluster. Retrieved May 31, 2025, from https://bit.ly/4ee2IfT

[112] Norwegian Refugee Council. (2022, May). How are we expected to survive this? The impact of Syria's economic crisis on families. NRC. Retrieved May 31, 2025, from https://bit.ly/449rVDJ

[113] Mauvais, L., & Amin, S. M. (2023, February 18). Double blow: Syria braces for historic drought after earthquake. Al-Monitor. Retrieved May 31, 2025, from https://bit.ly/43UVDh1

[114] Food Security Cluster. (2022, April). Northeast Syria: Wheat Seed Security Assessment. ReliefWeb. Retrieved May 31, 2025, from https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/northeast-syria-wheat-seed-security-assessment-april-2022

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

PAX. (2020). A River of Death: How oil pollution is impacting health and livelihoods in conflict-affected North East Syria **[115]** (W. Zwijnenburg & Y. Shi, Authors). Retrieved May 17, 2025, from https://bit.ly/4kXKNgm

Bruess, E. (2020, August 20). In Northeastern Syria, Pollution And Conflict Prevent Thousands From Clean Water. Circle of Blue. Retrieved May 17, 2025, from https://bit.ly/3ZCNyeo

Hincks, J. (2021, March 15). How Syria's decade-long war has left a toxic environmental legacy. TIME. Retrieved May 17, 2025, from https://bit.ly/3G8JP1o

PAX. (2020). A River of Death: How oil pollution is impacting health and livelihoods in conflict-affected North East Syria **[116]** (W. Zwijnenburg & Y. Shi, Authors). Retrieved May 17, 2025, from https://bit.ly/45A4eXA

Norwegian Refugee Council (NRC). (2025, April). NRC Syria factsheet - April 2025. Norwegian Refugee Council. Retrieved **[117]** 17/05/2025 from https://bit.ly/45zieAY

Al-Issa, J., Ibrahim, H., & Diab, L. (2025, May 14). Production accounts for 19% of demand: Wheat threatens hunger in **[118]** .Syria. Enab Baladi. https://bit.ly/4nbFk6X (Retrieved May 18, 2025)

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2025, March 19). FAO launches its emergency and recovery **[119]** .plan of action to restore agriculture in Syria. https://bit.ly/3HPqsep (Retrieved May 14, 2025)

[120] المرجع السابق

Norwegian Refugee Council (NRC). (2025, April). NRC Syria factsheet - April 2025. Norwegian Refugee Council. Retrieved **[121]** 17/05/2025 from https://bit.ly/4k0gzl0

Azhari, T., & Strohecker, K. (2025, May 14). 'Too good to be true': Investors eye Syria after Trump sanctions move. **[122]** Reuters. Retrieved 17/05/2025 from https://bit.ly/45EpR9n

[123] : The data in this section is based on the following resoruces

Jurenas, R. (2001, November 16). Agriculture in Afghanistan and neighboring Asian countries (CRS Report No. RL31190). Congressional Research Service. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/3HUncON

Christoplos, I., Longley, C., & Slaymaker, T. (2004, July). Agricultural rehabilitation: Mapping the linkages between humanitarian relief, social protection and development (HPG Report 22). Overseas Development Institute. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/3SYKDZL

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2021). Agricultural rehabilitation in Afghanistan: Linking relief, development and support to rural livelihoods. FAO. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4lm5pPc

U.S. Department of State. (2005, October 5). Afghanistan program achievements. U.S. Department of State. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/3GavjpR

Madden,N. M. and Pannkuk,C. D. and Klein,L. R., 9781786390592.0151, CABI, doi:10.1079/9781786390592.0151, (151-166), CABI, Post-conflict rebuilding of Afghanistan's agricultural extension system., (2017)

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2014). Agricultural rehabilitation in Afghanistan: Linking relief, development and support to rural livelihoods. FAO. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4l2ZGO8

World Bank. (2015, January 20). Saffron: A major source of income and an alternative to poppy. World Bank. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4kUqpwx

U.S. Agency for International Development. (2011). USAID's major accomplishments since 2001: Fact sheet. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4kTDVR2

UN-Habitat. (n.d.). Community development project: National Solidarity Programme (NSP). United Nations Human Settlements Programme. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/3HT54oz

UN-Habitat. (2017). From the people, for the people, with the people. United Nations Human Settlements Programme. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4nciUCD Clare, A. (2021, December 23). Aid to Afghanistan since 2001 (Research Paper 2021-22). Parliamentary Library, Parliament of Australia. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/44dhj6W

9. الحواشي والمراجع والملاحظات

[124] The data in this section is based on the following resoruces :

Adam-Bradford, A., Elkahlout, G., Byrne, R., Wright, J., & Rahman, M. (2020). Stabilisation agriculture: reviewing an emerging concept with case studies from Afghanistan and Iraq. CABI Reviews, (2020).

Bourhrous, A., Fazil, S., & O'Driscoll, D. (2022, November). Post-conflict reconstruction in the Nineveh Plains of Iraq: Agriculture, cultural practices and social cohesion. Stockholm International Peace Research Institute. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4exyrct

Conceição, J. M. C. (2021). Iraq development through the agriculture reconstruction.

Cox, K. S. (2005). Planting peace: Agriculture and post-war reconstruction in Iraq. Drake J. Agric. L., 10, 541.

International Organization for Migration. (2022, July). Small scale irrigation infrastructure development in Iraq: A feasibility review. IOM Iraq. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4k39WF1

Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2020). How the world's food security depends on biodiversity. FAO. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4jZXSo0

Food and Agriculture Organization of the United Nations, & World Food Programme. (2021). Agricultural value chain study in Iraq: Dates, grapes, tomatoes and wheat. FAO and WFP. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/4nruLwS

Iraq Business News. (2019, June 20). EU provides €15m for vulnerable Iraqi farmers. Iraq Business News. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/3HRU2Qi

IRAQ, A. O. R. I. (2006). AGRICULTURE RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT PROGRAM FOR IRAQ.

Jongerden, J., Wolters, W., Dijkxhoorn, Y., Gür, F., & Öztürk, M. (2019). The politics of agricultural development in Iraq and the Kurdistan Region in Iraq (KRI). Sustainability, 11(21), 5874.

Laik, R. (2025, March 27). ICRC: Water, life and the fight against climate impacts in Iraq. Red Cross Red Crescent Climate Centre. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/3HPJ7H0

Norwegian Refugee Council. (2024, November 18). Iraq: Drought slashes seasonal harvest, water and food supply. NRC. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/43UfRre

Sadiddin, A., Bertini, R., Rossi, L., & Shideed, K. (2023). Are Iraqi displaced farmers returning to agriculture?. Food & Agriculture Org..

United Nations. (2018, February 8). Iraq Recovery and Resilience Programme. Retrieved June 5, 2025, from https://bit.ly/44dhsY2

[125] وقد برز هذا التوجه بشكل خاص في قطاعات ذات إمكانات إنتاجية وتسويقية مرتفعة، مثل الألبان والتمور. في قطاع الألبان، على سبيل المثال، دخلت الحكومة في شراكات مع مستثمرين محليين لإعادة تشغيل مصانع معالجة الحليب التي تضررت أو تعطّلت خلال النزاع، وربطها مباشرة بمربي الماشية من خلال عقود توريد تضمن لهؤلاء المنتجين سوقًا مستقرًا لتصريف منتجاتهم. ويهدف هذا النموذج إلى خلق سلسلة قيمة متكاملة ترفع من دخل المزارعين وتعزز الأمن الغذائي المحلي. أما في قطاع النخيل، فتسعى الدولة إلى جذب استثمارات خاصة لتحديث البساتين ومنشآت معالجة التمور، مع توفير دعم فني ومالي جزئي من الجهات المانحة لتقليل المخاطر وتحفيز القطاع الخاص على الدخول في هذه الشراكات.

[126] قدّم الاتحاد الأوربي في عام 2019 منحة بقيمة 15 مليون يورو لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) بهدف استعادة سبل العيش الزراعية في محافظة نينوى، وهي منطقة شديدة التأثر بالنزاع. استهدف المشروع نحو 10,000 أسرة زراعية هشّة (أي ما يقارب 60,000 شخص)، من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير المدخلات، واسترجاع الخدمات الأساسية.

العدالة من أجل الحياة

جميع الحقوق محفوظة منظمة العدالة من اجل الحياة © 2025